



عمادة شؤون المكتبات

DEAN

UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

No.

الرقم :

Date

التاريخ :

٥٥٥٥٤

٥٥٥٤

٢١٦٢

ش.ت

شرح منظومة المعفريات لابن العماد، تاليف
الترماني، أحمد بن عبد الكريم
... ١٢٩٣ هـ . بخط عمر المجلد في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

٥٥٥٤

٤٠ ق

٢٧ س

٥٥٥٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

معجم المؤلفين ٢٨١: ١ الازهرية ٥٤١: ٢

١- العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ
النسخ .

٤/١٧٠٢

١١/١٧٠٢/١٤١٥ هـ

١٢٦

نسخة (الكتاب)



(١١١)

١٢٦
١٦

نظام الفقرات
نظام الفقرات
نظام الفقرات

نظر

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النظريات"

الرقم:	٥٥٥٤
العنوان:	تجميع منظومة المفردات
المؤلف:	الكرومانيق
تاريخ النسخ:	الناشر
اسم الناشر:	عمر المحمد
عدد الأوراق:	١٠
ملاحظات:	

ما هداكم متعلقة بالتثا وضمير اسدائه لله تعالى ونعم مفعول
المصدر وتترى صفة نعم اي متتابعة واحدة بعد واحدة ومن
لازمه ذلك الكثرة وهذا اللازم هو المراد وبمنته متعلق
باسدائه وهي بضم الميم بمعنى القوة وهي في حقه تعالى بمعنى القدرة
وقد تطلق على الضعف فهي من اسماء الاضداد وبكرها بمعنى النعمة
اي انعامه اي فضاله لا بطريق الجبر تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا قال المصنف

ثم الصلاة على المختار من مضر : واله ثم صبح ثم شيعته
مضر قبيلته صلى الله عليه وسلم وفي اصله احد اجداده صلى الله عليه وسلم
والال اقارب صلى الله عليه وسلم واتباعه في العمل الصالح او هو
ولو مجرد الايمان والصحب اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي والشيعه
بمعنى الاتباع والاضمار فيكون من عطف العام والمختص محل
اطناب

ثم السلام على من جاءنا بهدي : ميسرا كلفا اعيت بهمته
اردف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام عليه الخروج من كراهة
افراد اهدوا عن الاخر في اغلب المواطن لقوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا مذهب المتقدمين
والمتاخرون يقولون بعدم كراهة الافراد لان الواو لا تقيد
الا مشاركة السلام للصلاة في الطلب المؤكد الاول بالمصدر والثاني
بالاضافة لله تعالى واما كون كليهما في آن واحد فهذا المردل عليه
الاية والهدى الدلالة بلطف موصلة كانك لا تهدي من اجبت او غير موصلة

الحمد لله مع حسن الثناء علي اسدائه نعمات تترك بمنته
مع متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر الذي استقر في الجار والمجرور
عند حذف عامله او متعلق بما تعلق به الجار والمجرور وعلي كل فقد
اشار به الى الحمد المقيد بنعمة ليكون شكرا وشكرا لمنهم واجب وذلك
بعد الحمد المطلق لتعلقه بالذات لا في مقابلة شئ واضافة حتى
من اضافة الصفة الى الموصوف بعد تاويل المصدر بالصفة اي مع
الثناء الحسن والصفة كاشفة وعلى للتعليل كل تكبر والله على

خوفنا ما شؤد فهديناهم فاستجبوا العني على الهدي فغنى جاءنا بهدي
ارسل اليها في حال كونه متلبسا بالدلالة لنا على ما هو الخير عاجلا واجلا والكلف
جمع كلفة وهي المشقة والمراد بها التكليف الشاقه التي كانت للامم السابقة
كقطع موضع النجاسة وتحريم الشحوم وكون التوبة بالقتل التي اعيت
اي اعجزت الامم السابقة حتى وقعوا في المخالفة ثم المسخ والخسف وذلك
امتحننا لهم حيث لم ياخذوا واما الله تعالى بالتسليم وتجسسوا وخالفوا
ما امر الله تعالى به وفي قوله ميسر ابراعة استهلال والمراد ان شريعته صلى الله
عليه وسلم نسخت تشديدات الامم السابقة الناشئة من تغنتهم لاكلها
على ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره عندنا
وباء بهمة السببية متعلقة بميسر والمراد يسر ذلك وسهله على المكلفين
بهمة اي عزمه القوي اي توجهه الى الله تعالى في التخفيف عن امته صلى الله
عليه وسلم **محمد رحمة صبت لحسنا والمسي فبشر كل امته**
محمد بالجبريل او عطف بيان من المختار او من من جاءنا فيكون رحمة
خبر المحدث وفي اي هو رحمة وبالرفع مبتدأ خبره رحمة وما نصب **بالفعل**
المحدث وفي اي مدح او اعني محمد فالرسم على غير لغة ربيعة لا يساعد ورحمة
اي نعام على حد زيد عدل قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ومن
اسمائه صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وفي قوله صبت اشعار بعظم رحمة
تعالى للعالمين اذا صب يشعرا بالكثرة والبشارة الخبر السار يظهر رونقه
على البشرية والمراد بكل امته جميع افراد امة الدعوة لان من لم يوجب خصه
شيء من الرحمة حيث لم يعمه الخسف والمسح ولم يعاجل بالانتقام منه
والفضيحة **لم يجعل الله في ذا الدين من حرج لطفها وجودا على احياء خليفته**

اي لم يجعل

اي لم يجعل الله في الاحكام التي جاء بها نبينا صلى الله عليه وسلم حرجا وضيقا
حيث لم يكلفهم الله تعالى ما يشق عليهم كما كلف الامم السابقة ففيه اشارة
لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولطفها وجودا منصوبا على
المفعول لاجله واللفظ الرفق والجود الكرم وعلى التعليل تنازعها لطفها
وجودا من حيث المعنى والا فهي متعلقة بجودا واحياء مصدر مضاف
لمفعوله اي احياء الله مخلوقاته اي توفيق بعض المخلوقات للايمان
الشبيه بموته فيكون فيه تلميح لقوله تعالى ان كان ميتا فاحيائه والبيت
مستأنف استئنافا بيانيا فيكون كالدليل لميسر ورحمة صبت لحسنا والمسي او
كالتعليل لبشر كل امته وهو الاقرب ويتفرخ على هذا البيت قوله **وما التنطع**
الانزعجة وردت من مكر ابليس فاحذر سوء فتنته اذا التنطع التعمق
اي التشديد في الدين اي عدم قبول الرخص في الحديث ولما يتبادر الى احد
الاعطية والمعنى لا يتعمق احد في الاعمال الدينية ويترك الرخص الا حرج
وانقطع عن العمل فانقلب والمبدعة المراد منها نزعة الشيطان اي وسوسته
والمعنى والحال انه ليس التشديد المني لفرخص شرع الامن وسوسة وردت للعبد
وجاءته من مكر واحتيال ابليس عليه حيث حسن له ذلك التعمق لاجل ان يعبد الله
على كل الحالات بل ليحير العابد ويعجزه ويديم اليوسوس به وليقع في مخالفة حديث
ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه وكاف ذلك مكر لان ظاهرها
خير وباطنها شر واذا كان الامر كذلك فاحذر ايها العاقل سوء الافتتان به
اي الافتتان بالسوء اي السيئ اي الانقياد له وقبول نصحه فانه مكار لا ناصر لك
ان تسمع قوله فيما يوسوسه او نصح راي لم يرجع بخيبته
اي ان توافق الشيطان فيما مكر بك من تحسينه لك التنطع او تقبل نصحه الظاهري
المشوب بالمكر الباطني وان اظهر لك ان رايه هو الصواب ترجع الى الدار الآخرة
بالخيبة والخسارة والحزن من ثواب اعمال هذه الدار فانك ما خرجت من دار الآخرة

الى هذه الدار الا لتفري من اشجار من تسيجاتك وتبني لك قصورا من صلواتك
وتجزي لك انهارا في الجنة فاذا لم تبنيها تكون خاسرا في الرجوع لانك خرجت
بلا ذنب وعدت بالذنب وينشك البنا في الجنة فكان في النار ولما كان هذا البيت
يوهم ان التساهل في الامور الدينية هو المطلوب لان التشديد من وسوسة
الشيطان مع ان طلب الاكمل من العبادة من الامور المحمودة اتبعه بما يفيد
ان التساهل تقريظ مذموم كما ان التشديد افراط صاحبه لا يخلو من قلة دين
او جنون حيث قال **القصد خير من الامرا وسط** **دع التعق واخذ داء نكته**
اي ان القصد وهو التوسط بين الامور خير من التساهل ومن التشديد بدليل
ما اشتهر من ان خيرا لامورا وساطا لها بعد حاجتها عن الافراط والتفريط
كما جود بين الاسراف والبخل فاذا كان الامر كذلك فدع التعق وهو التنطع واخذ
داء نكته اي مرض مصيبته اي ضعف الدين واليقين النابش من مصيبة
التعق والتنتع **وبعد ذلك نفيس** **قد جمعت ابيات نظم في هذا القصد**
اي مهمما يكن في الدنيا شيء فاقول لك بعد ذلك المتقدم من اول المنظومة
الى هذا البيت قد جمعت ابيات نظم منسوب الى الدرر النفيس في المسائل الشبيهة بالدر
النفيس فاذا علمت ذلك فخذ منها الاحكام واقصد لمختار اي لعطية النظم
لما حواه من المسائل النفيسة **ست وستون يعنى عن نجاستها حال**
الصلاة بغسل المطهر اي ست وستون قسما من النجاسات حوى النظم احكام
العفو والهم المسامحة من الشارع عن نجاستها بمعنى انه لم يطلب من المكلف
الطهارة من اجلها حال الصلاة وما هو معناها واذ لك كذا ما ميل
ودم الفصد ودم الجروح وماء القروح المتغير ودم القمل ودم البرص
وجلدتها اذا جهله الشخص وكان مما يتلى به ودم وريم الذباب وبول الفراش
وروث نخل ووريم بعوض ودم مصيل اصيب بهم مثلا وماء متغير خرج من فم
ودم في لحم ودم سيف مجاهد ونجاسة وطها مصل في نجاسة الخوف ودم اذن
نخرت ثم التصقت به وعظم نجس جبر به ووشم ونجس حشي به جرح
بالشرط

بالشرط وزرق طير وطير شارع نجس يقينا وماء رشح كذلك وبول الخفاش
وربل الفار في ثواب المهنة عند الخفية وقليل دخان نجس وقليل شعر نجس
وقليل غبار نجس ودم خوخة ودم طير ودم خوخة صبي متنجسات على ما ياتي
وثوب مريض بال عليها صبي عند مالك وثوب الصبي النجس عنده ايضا ونجاسات
على قول والريح الخارج من الدبر على قول وما على منفذ حيوان غير ادمي اذا وقع
في ماء قليل وبول سمك في ماء دون القلتين وبول بقر حال دياسة وبول
تحت قلفة اقلق على قول ودم خرج من الذكر على قول ودم استخاضة وبول سلس
ورق فرش في حال رطوبته على جرح نجس واشتجار ونجس لا يدركه ه
الطرف المعتدل وما علق برجل نحو ذباب وعضة الكلب على قول ورطوبة
الفرج على قول ونجس على سيف وكان الفضل يفسده عند مالك لكن يمسح
وما تنجس من الدن بارتفاع الحجر ثم هبوطه وقليل شعر ميتة دبع وميتة
مالا نفس له سائلة ودم ودم خوخة وماء في جوف سمك صغير وماء
دون القلتين في حوض ملي بنجس على قول وزرق عصفور وكوارق
عجنت بالروث وبقر وقع في حال الحلب والاواني بالنجاسة ودخان
ندع عن الحجر وطوب مسجد عن الروث ولون وريح غرز والها على قول
والخز بشعر الخنزير على ما ياتي ونجس قدر درهم بغلي عند اي حصة خيفة والخارج
الملوث من القبل والدبر على قول وجرة البعير وما تلقىه الفيران في بيوت
الاخيلة وما خبز سرجين والا تفحه على ما سياتي مفصلا
كل الدماء اذا قلت فلا حرج وفي البيان سوى كلب لغلظته
اي كل الدماء اذا اصاب الشخص سواء كانت خرجت منه بفعل فاعل
او بدونه ما عدا دم الاصابع المتفرقة المنا قد على قول او كانت اصابته
من الغير اذا كانت كل اصابة قليلة عرفا وان كانت لو جمعت الاصابات المتفرقة
لكانت كثيرة فلا حرج ولا اثم فصاحتها حال الصلاة ونحوها واستثنى
في البيان شرح المهذب الدم المقلظ من نحو كلب فلا يعفى عنه ما لم يبلغ قلته

بحيث لا يدركه الطرف او تكون اصابته بسبب وقوع الذباب ونحوها عليه ثم على بدن
المصلي وضربها بالقلب ما اذا كثرت ثم محل العفو ما لم يكن تلطخ هو في الدم والا
فلا يعفى عن شيء ولو كان مما لا يدركه الطرف وخرج باذا قلت ما اذا كثرت بقينا
لان المشكوك في كثرة له حكم القليل كما قاله م ر فلا يعفى عنه الا دم الشخص
نفسه الذي خرج منه لا بفعله من غير المنفذ من خود ملة فانه يعفى عنه كما
سياتي في المفهوم تفصيل فلا يضر القيد

وفي القسم التمة ايضا قوله ذكروا واذاجلي فقس ما بد معنته

اي وقال الشيخ المتولي في كتاب التمة ايضا قوله هذا الاستثناء الدم المفلط الذي
يدركه الطرف من عدم العفو عنه بخلاف غير المفلط ثم قال المصنف وهذا
الاستثناء جلي وواضح لان عرق ودفع وريق جميع الحيوانات ظاهرة الامن
الكلب الخنزير فنجسة غير معفو عما يدركه الطرف منها وان كان قليلا فالدم
المفلط المدرك بالطرف من باب اولي غير معفو عنه اذ هو نجس ه و
من جميع الحيوانات بلا استثناء فكما لم يعف عن دمها لم يعف عن دمها بالا

دم الدما ميل منها والذي تركوا بموضع الفصد والباقي بقرحته

اي وان دم الدما ميل ومثله فيجها من الدماء الذي يعفى عن قليلها لا
عن كثيرها وكذا الدم الذي ترك الشخص ازالته عن موضع الفصد
او المحجم او على القروح اي الجروح فكلها عند المص مما يعفى عن قليله
لا عن كثيره وقال غيره بالعفو عنها وان كثرت لكن بشرط اربعة
ان لا تكون خرجت بفعله او بفعله لحاجة نحو حكة غلبه وان لا تختلط
باجنبي غير ماء الشرب او ازالة الحدث او التطيب بالطيب او نحو ذلك
وان يكون في ثيابه التي يحتاج اليها ولو لم يتجمل وان تكون ملبوسة والحاصل
ان النجاسة اقسام قسم لا يعفى عنه في ثوب ولا ماء وهو الاصل الكثير الظاهر
وقسم يعفى عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف وما حمله نحو الذباب الخ وسياتي
وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء وهو ما نحن فيه ومنه ان الاستنجاء يعفى عنه
في البدن وفي الثوب الملاقية اذا توضخ به بواسطة عرق ولا يعفى عنه لو نزل
في ماء قليل وقسم يعفى عنه في الماء دون الثوب وهو منفذ نحو الطير والطيقة التي
لا دم لها سائل حتى لو حملها في صلاته بطلت وقسم يعفى عنه في المكان دون الثوب

ودون الماء

ودون الماء عكس القسم الاول وهو زرق الطير الجاني الملاقية للمصلي
وشربه الجافين **ماء القروح مع الجدي طهره وان تغير نجسه لرجيته**
يعني ان الماء الخارج من القروح اي الجراحات ومثلها الفقاقيع في اليد من نحو
تكسير حطب او حجارة او اعتماد على سكين مثلا وكذا من الرجل بواسطة مشي
في حذوة ضيقة كما هو معلوم وكذا الماء الخارج من جيات الجدي او
الدما ميل الجميع قال النووي انها ظاهرة اذ ضير طهره للنووي المعلوم
من الخارج اي حكم بانه طاهر حيث خرج عن تغير اللون والريح خلا فاللواحي
الحاكم بنجاسته قياسا على الصديد وان خرج ما ذكره ووجدته قد تغير الى
ان غير المائية او ريجها فقد نجسه النووي اي حكم بانه نجس ه
لرجيته اي لريح النجاسة او لونها فيه الدالين على انه صديد لما ماء

نجاسة وقعت في الدم قد سلبت عفو القليل فلا يسمع بقطرته

اي ان النجاسة التي لا يعفى عنها اذا اصابته النجاسة المعفو عنها كالدّم
المتقيد سلب العفو عن مصابها لان النجس يقبل التجسس وهذا البيت
كالقييد لا تقدم فكانه قال محل العفو عن قليل الدم ما لم يختلط بالنجس
بنجس غير معفو عنه والا لم يعف عما يدركه الطرف وما لو اختلط به طاهر
ففيه تفصيل تارة يكون غير ضروري فيض وتارة يكون ضروريا فلا يضر

كبولة وقعت في الخمر ان ظلت فخلها نجس بقي بجرته

ان عدم العفو عن الدم عند مخالطته للنجاسة مشابه لما اذا وقعت قطرة بول
او بيرة وان لم يتخلل منها شيء في الخمر وان نزع البيرة ونحوها حالاف ذلك
الخمر لا يطهر اذا استحال خلا بل باق على نجسه لان نجاسته تغلظت بسبب ذلك
حتى صار الاستحالة لا تؤثر فيها واما ان وقعت في ذلك الخمر عين طاهرة فان
تخلل منها فيه عين كالبصل المتخلل منه المائية عند طول مكثه في الخمر فكذلك لا يطهر
بالتخلل وان نزع قبل التخلل واما ان لم يتخلل منها فيه شيء فان نزع بعد التخلل
او قبله ولكن زاد تلويث انا الخمر بسبب وضعها ولم يزد عصير يتخمر
او خمر بقدر ما يغطي تلك الزيادة ولم تفر اليها فنجس ايضا نعم لا يضر ما يشق
الاختراز عنه كبعض جيات العنب وان رادته او فار اليها ولم يزد التلوث
بوضعها والحال انها نزع قبل التخلل فتطهر ولا يجر ذلك الخل بل يستعمل

ما هذا كم متعلقه بالتثا وضمير اسدائه لله تعالى ونعما مفعول
المصدر وتترى صفة نعما اي متتالية واحدة بعد واحدة ومن
لازمه ذلك الكثرة وهذا اللازم هو المراد وبمقتضى متعلق
باسدائه وهي بضم الميم بمعنى القوة وهي في حق تعالى بمعنى القدرة
وقد تطلق على الضعف فهي من اسماء الاضداد وبكرها بمعنى النعمة
اي انعامه اي فضاله لا بطريق الجبر تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا قال المصنف

ثم الصلاة على المختار من مضر : واله شمس صاحب شمس شيعته
مضر قيلتة صلى الله عليه وسلم وفي اصله احد اجداده صلى الله عليه وسلم
والال اقاربه صلى الله عليه وسلم او اتباعه في العمل الصالح او هو
ولو مجرد الايمان والصحب اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي والشعبة
بمعنى الاتباع والاضمار فيكون من عطف العام والمخاطب محل
اطناب

ثم السلام على من جاءنا بهدي : ميسرا كلفا عيت بهمة
اردف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام عليه الخروج من كراهة
افراد اهدوها عن الاخر في اغلب مواطن لقوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا مذهب المتقدمين
والمتاخرون يقولون بعدم كراهة الافراد لان الواو لا تقيد
الا مشاركة السلام للصلاة في الطلب المؤكد الاول بالمصدر والثاني
بالاضافة لله تعالى واما كون كليهما في آن واحد فهذا المردل عليه
الاية والهدى الدلالة بلطف موصلة كانك لا تهدي من اجبت او غير موصلة

الحمد لله مع حسن الثناء علي اسدائه نعما تترى بمقتضى
مع متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر الذي استقر في الجار والمجرور
عند حذف عامله او متعلق بما تعلق به الجار والمجرور وعلى كل فقد
اشار به الى الحمد المقيد بنعمة ليكون شكرا وشكر المنعم واجب وذلك
بعد الحمد المطلق لتعلقه بالذات لا في مقابلة شئ واضافة حسن
من اضافة الصفة الى الموصوف بعد تاول المصدر بالصفة اي مع
الثناء الحسن والصفة كاشفة وعلى للتعليل كل تكبر والله على

نحو ما ثمود فهدينا هم فاستجبوا العني على الهدى فمعي جاءنا بهدي
ارسلنا في حال كونه متلبسا بالدلالة لنا على ما هو الخير عاجلا واجلا والكاف
جمع كلفة وهي المشقة والمراد بها التكليف الشاقه التي كانت للامم السابقة
كقطع موضع النجاسة وتخريم الشحوم وكون التوبة بالقتل التي اعيت
اي اعجزت الامم السابقة حتى وقعوا في المخالفة ثم المسخ والخسف وذلك
امتحننا لهم حيث لم ياخذوا واما الله تعالى بالتسليم وتجسسوا وخالقوا
ما امر الله تعالى به وفي قوله ميسر ابراعة استهلال والمراد ان شريعته صلى الله
عليه وسلم نسخت تشديدات الامم السابقة الناشئة من تغفرتهم لا كلها
على ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره عندنا
وباء بهمته للبيبة متعلقة بميسر والمراد يسر ذلك وسهله على المكلفين
بهمته اي عزمه القوي اي توجهه الى الله تعالى في التخفيف عن امته صلى الله
عليه وسلم **محمد رحمة صبت لحسننا والمسي فبشر كل امته**
محمد بالجبريل او عطف بيان من المختار او من من جاءنا فيكون رحمة
خبر المحذوف اي هو رحمة وبالرفع مبتدأ خبره رحمة وما نصب ~~محو~~ بالفعول
المحذوف اي امدح او اعني محمد فالرسم على غير لغة ربيعة لا يساعده ورحمة
اي انعام على حد زيد عدل قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ومن
اسمائه صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وفي قوله صبت اشعار بعظم رحمة الله
تعالى للعالمين اذ الصب يشعر بالكثرة والبشارة الخبر السار يظهر رونقه
على البشرية والمراد بكل امته جميع افراد امة الدعوة لان من لم يحجب خصه
شيء من الرحمة حيث لم يعنه الخسف والمسح ولم يعاجل بالانتقام منه
والفضيحة **لم يجعل الله في ذا الدين من حرج لطفنا وجودا على احياء خليفته**

اي لم يجعل

اي لم يجعل الله في الاحكام التي جاء بها نبينا صلى الله عليه وسلم حرجا وضيقا
حيث لم يكلفهم الله تعالى ما يشق عليهم كما كلف الامم السابقة ففيه اشارة
لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولطفنا وجودا منصوبا على
المفعول لاجله واللفظ الرفق والجود الكرم وعلى التعليل تنازعها لطفنا
وجودا من حيث المعنى والا فهي متعلقة بوجود احياء مصدر مضاف
لمفعوله اي احياء الله مخلوقاته اي توفيق بعض المخلوقات للايمان
الشبيه بموته فيكون فيه تلميح لقوله تعالى ان كان ميتا فاحييناه والبيت
مستأنف استئنافا يبين ان يكون كالرسل ليس ورحمة صبت لحسننا والمسي او
كالتعليل لبشر كل امته وهو الاقرب ويتفرع على هذا البيت قوله **وما التتبع**
الانزعة وردت من مكر ابليس فاحذر سوء فتنته اذا التتبع التعمق
اي التشديد في الدين اي عدم قبول الرخص في الحديث ولما يشاد الدين احد
الاغلبة والمعنى لا يتعمق احد في الاعمال الدينية ويترك الرخص الا حرج
وانقطع عن العمل فانقلب والبدعة المراد منها نزع الشيطان اي وسوسته
والمعنى والحال انه ليس التشديد المقتضى لرخص الشرع الامن وسوسة وردت للعبد
وجاءته من مكر واحتيال ابليس عليه حيث حسن له ذلك التعمق لاجل ان يعبد الله
على كل الحالات بل ليخير العابد ويعجزه ويديم اليوسوس به وليقع في مخالفة حديث
ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه وكاف ذلك مكر لان ظاهرها
خير وباطنها شر واذا كان الامر كذلك فاحذر ايها العاقل سوء الافتتان به
اي الافتتان بالسوء اي السي اي الانقياد له وقبول نصحه فانه مكار لا ناصر لك
ان تسمع قوله فيما يوسوس او نصح راي لم يرجع بخيبته
اي ان توافق الشيطان فيما مكر به من تحسبه لك التتبع او تقبل نصحه الظاهري
المشوب بالمكر الباطني وان اظهر لك ان رايه هو الصواب ترجع الى الدار الآخرة
بالخيبة والخسارة والحرمات من ثواب اعمال هذه الدار فانك ما خرجت من دار الآخرة

الى هذه الدار الا لتفري من اشجار من نسيجاتك وتبني لك قصورا من صلواتك
 وتجري لك انهار في الجنة فاذا لم تبنيها تكون خاسرا في الرجوع لانك خرجت
 بلا ذنب وعدت بالذنب وينتلك البناء في الجنة فكان في النار ولما كان هذا البيت
 يوهم ان الساهل في الامور الدينية هو المطلوب لان التشديد من وسوسة
 الشيطان مع ان طلب الاكمل من العبادة من الامور المحمودة اتبعه بما يفيد
 ان الساهل تقريظ مذموم كما ان التشديد افراط صاحبه لا يخلو من قلة دين
 او جنون حيث قال **القصد خير من الامرا وسط** **دع التعمق واخذ داء نكته**
 اي ان القصد وهو التوسط بين الامور خير من التساهل ومن التشديد بدليل
 ما اشتهر من ان خير الامور اوسطها لبعدها عن افراط والتفريط
 كالجود بين الاسراف والبخل فاذا كان الامر كذلك فدع التعمق وهو التنظير واحذر
 داء نكته اي مرض مصيبيته اي ضعف الدين وايقين اننا بشي من مهينة
 التعمق والتنظير **وبعد ذلك نفيس الذي قد جمعت ابيات نظم في ذوق قصدي**
 اي مما يكن في الدنيا شيء فاقول لك بعد ذلك المتقدم من اول المنظومة
 الى هذا البيت قد جمعت ابيات نظم منسوب الى الدر النفيس في المسائل الشبيهة بالدر
 النفيس فاذا علمت ذلك فخذ منها الاحكام واقصد لمختمه اي لعظمة النظم
 لما حواه من المسائل النفيسة **ست وستون يعنى عن نجاستها حال**
الصلاة بغسل المظهر اي ست وستون قسما من النجاسات حوى النظم احكام
 العفو والهم المسألة من الشارع عن نجاستها بمعنى انه لم يطلب من المكلف
 الطهارة من اجلها حال الصلاة وما هو معناها وذلك كدم الدمامل
 ودم الفصد ودم الجروح وماء القروح المتغير ودم القمل ودم البرص
 وجلدها اذا جهله الشخص وكان مما يتلى به ودم وريم الذباب وبول الفرس
 وروث نخل وورثيم بعوض ودم مصل اصيب منهم مثلا وماء متغير خرج من فم
 ودم في لحم ودم سيف بجهد ونجاسة وطها مصل في نجاسة الخوف ودم اذن
 خرت ثم التفتت به وعظم نجس جبر به ووشم ونجس حشي به جرح

بالشروط

بالشروط وزرق طير وطين شارع نجس يقينا وماء رش كذلك وبول الخفاش
 وزبل الفار في ثواب المهنة عند الخفية وقليل دخان نجس وقليل شعر نجس
 وقليل غبار نجس وفم خوهرة وفم طير وفم خوصبي متنجسات على ما ياتي
 وثوب مرصعة بال عليها صبي عند مالك وثوب الصبي النجس عنده ايضا وبخار الروث
 على قول والريح الخارج من الدبر على قول وما على منفذ حيوان غير اذ وقع
 في ماء قليل وبول سمك في ماء دون القلتين وبول بقري حال دياسة وبول
 تحت قلفة اقلف على قول ودم خرج من الذكر على قول ودم استخاضة وبول سلس
 وورق فرش في حال رطوبته على اجر نجس واثر استجار ونجس لا يدركه
 الطرف المعتدل وما علق برجل نحو ذباب وعضة الكلب على قول ورطوبة
 الفرج على قول ونجس على سيف وكان الغسل يغسله عند مالك لكن يحسح
 وما تنجس من الدن بارتفاع الخمر ثم هبوطه وقليل شعر ميتة دبع وميتة
 ما لا نفس له سائلة ودم وخوفا كهة وما في جوف سمك صغير وماء
 دون القلتين في حوض طلي بنجس على قول وزرق عصفور وكوارق
 عجت بالروث وبقر وقع في حال الحلب والاواني بالنجاسة ودخان
 تدعجن بالخمر وطوب مسجد عجن بالروث ولون وريح غرز والهما على قول
 والخمر بشعر الخنزير على ما ياتي ونجس قدر درهم بغلي عند ابي حنيفة والخارج
 الملوث من القبل والدبر على قول وجرة البعير وما تلقية الفيران في بيوت
 الاخلية وما خبز برجين والا تفحمه على ما سياتي مفصلا
كل الدماء اذا قلت فلا حرج وفي البيان سوى كلب لغلظته
 اي كل الدماء اذا اصاب الشخص سواء كانت خرجت منه بفعل فاعل
 او بدونه ما عدا دم الاصابع المتفرقة المضاف على قول او كانت اصابته
 من الغير اذا كانت كل اصابة قليلة عرفا وان كانت لو جمعت الاصابات المتفرقة
 لكانت كثيرة فلا حرج ولا اثم بمصاحبها حال الصلاة ونحوها واستثنى
 في البيان شرح المهذب الدم المقلظ من نحو كلب فلا يعفى عنه ما لم تبلغ قلته

بحيث لا يدركه الطرف او تكون اصابته بسبب وقوع الذباب ونحوها عليه ثم على بدن المصلي وحده اذا قلت ما اذا كثرت ثم محل العفو ما لم يكن تلطخ هو في الدم والا فلا يعفى عن شيء ولو كان مما لا يدركه الطرف وخرج باذقلت ما اذا كثرت يقينا لان المشكوك في كثرة له حكم القليل كما قاله م ر فلا يعفى عنه الا دم الشخص نفسه الذي خرج منه لا بفعله من غير المنافذ من خود ملة فانه يعفى عنه كما سيأتي ففي المفهوم تفصيل فلا يضر القيد

وفي القسم التمة ايضا فذكرنا واذ اجلي نفس ما بد معته

اي وقال الشيخ المتولي في كتاب التمة ايضا فذكرنا الاستثناء الدم المفلط الذي يدركه الطرف من عدم العفو عنه بخلاف غير المفلط ثم قال المصنف وهذا الاستثنائي وواضح لان عرق ودفع وريق جميع الحيوانات طاهرة الا من الكلب الخنزير فنجسة غير معفو عما يدركه الطرف منها وان كان قليلا فالدم المفلط المدرك بالطرف منهن من باب اولي غير معفو عنه اذ هو نجس هو وولي من جميع الحيوانات بلا استثناء فكما لم يعف عن دمعهما لم يعف عن دمعهما بالا

دم الدمايل منها والذي تركوا بموضع الفصد والباقي بفرجه

اي ان دم الدمايل ومثله فيجها من الدماء الذي يعفى عن قليلها لا عن كثيرها وكذا الدم الذي ترك الشخص ازالته عن موضع الفصد او الحجم او على القروح اي الجروح فكلها عند المص مما يعفى عن قليله لا عن كثيره وقال غيره بالعفو عنها وان كثرت لكن بشروط اربعة ان لا تكون خرجت بفعله او بفعله لحاجة خروجه عليه وان لا تختلط باجنبي غير ماء الشرب او ازالة الحدث او التطيب بالطيب او نحو ذلك وان يكون في ثيابه التي يحتاج اليها ولو للتعلم وان تكون ملبوسة والحاصل ان النجاسة اقسام قسم لا يعفى عنه في ثوب ولا ماء وهو الاصل الكثير الظاهر وقسم يعفى عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف وما حمله نحو الذباب الخ وسياتي وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء وهو ما نحن فيه ومنه ان لا يستنجى فيعفى عنه في البدن وفي الثوب الملاقية اذا توضح به بواسطة عرق ولا يعفى عنه لو نزل في ماء قليل وقسم يعفى عنه في الماء دون الثوب وهو منفذ نحو الطير والحيثية التي لا دم لها سائل حتى لو حملها في صلانة بطلت وقسم يعفى عنه في المكان دون الثوب

ودون الماء

ودون الماء عكس القسم الاول وهو ورق الطير الجاف الملاق للمصلي وثره الجافين ماء القروح مع الحدي طهره وان تغير نجسه لرجحته يعني ان الماء الخارج من القروح اي الجراحات ومثلهما الفقاقيع في اليد من نحو تكير حطب او حجارة او اعتماد على سكين مثلا وكذا من الرجل بواسطة مشي في حذوة ضيقة كما هو معلوم وكذا الماء الخارج من جبات الحدي او الدمايل الجيع قال النووي انها ظاهرة اذ يصير طهره للنووي المعلوم من الخارج اي حكم بانه طاهر حيث خرج عن تغير اللون والريح خلا للراعي الحاكم بنجاسته قياسا على الصديد وان خرج ما ذكره ووجدته قد تغير الى ان غير المائية او ريجها فقد نجسه النووي اي حكم بانه نجس هو لرجحته اي لريح النجاسة اولونها فيه الدالين على انه صديد لما ماء

نجاسة وقعت في الدم قد سلبت عفو القليل فلا يسم بقطرة

اي ان النجاسة التي لا يعفى عنها اذا اصابته النجاسة المعفو عنها كالدّم المتقدّم سلب العفو عن مصابها لان النجس يقبل التنجيس وهذا البيت كالقييد لا تقدم فكانه قال محل العفو عن قليل الدم ما لم يختلط بالنجس بنجس غير معفو عنه والا لم يعف عما يدركه الطرف وما لو اختلط به طاهر ففيه تفصيل تارة يكون غير ضروري فيض وتارة يكون ضروريا فلا يضر

كبوله وقعت في الخمر ان ظلت فخلها نجس بقي بجمته

ان عدم العفو عن الدم عند مخالطته للنجاسة مشابه لما اذا وقعت قطرة بول او برة وان لم يتخلل منها شيء في الخمر وان نزع البقرة ونحوها ما لا فان ذلك الخمر لا يطهر اذا استحال خلا بل باق على نجسه لان نجاسته تغلظت بسبب ذلك حتى صار الاستحالة لا تؤثر فيها واما ان وقعت في ذلك الخمر عين طاهرة فان تخلل منها فيه عين كالبصل المتخلل منه المائية عند طول مكثه في الخمر فكذلك لا يطهر بالتخلل وان نزع قبل التخلل واما ان لم يتخلل منها فيه شيء فان نزع بعد التخلل او قبله ولكن زاد تلويث اثناء الخمر بسبب وضعها ولم يزد عصاره يتخمر او خمرها بقدرها يعطى تلك الزيادة ولم تغر اليها فنجس ايضا نعم لا يضر ما يشق الاحتراز عنه كبعض جبات العنب وان راده او فار اليها ولم يزد التلوث بوضعها والحال انها نزع قبل التخلل فتطهر ولا يهجر ذلك الخل بل يستعمل

وعدم قتل كذا البرغوث عنه غفرا عن القليل ولم يسمح بجلده

اي ان دم القمل وكذا دم البراغيث يعفى عن قليله عرفا اذا كان بفعله واما اذا كان بغير فعله فيعفى عنه ولو كثر ولم يسمح للشارع المصلي في حمل جلدة القمل او البراغيث لمن علم بها خلافا للفقهاء واما من لم يعلم بها حتى انقضت الصلاة فان مات من غير علم فلا مؤخذة وان علم قبل الممات بان صلاته كانت مع مصاحبتها فنقل عن المصنف العفو اذا كان مما يبتلى به واعتقده الرشدي وان كان المشهور وجوب إعادة كل صلاة يتقن كونها مصاحبتها وسنية إعادة ما احتل كونها مصاحبة لها كظهيره في الحديث وباقي النجاسات الغير المعفوعة عنها ثم ان محل العفو عن الدم ما لم يختلط بالجلدة فان اختلط فحاصل المعتمد ان اختلاط دم قملة بجلدها لا يضر ان كان بنحو قطع على ظاهره وان كان عوث بين الاصابع فلا يعفى عنه لكثرة مخالطة الدم بالجلد واما مائة دم قملة جلدة قملة اخرى فيقبل لا يعفى عنه اصلا واعتقده حنف ولكن اعتمد الرمي ان مائة المجلد الدم بغير مرس ولو لجلد اخرى لا يضر واعلم ان العفو عن نحو الدم في خصوص نحو الصلاة اما الوضع يده مثلا في مائع او ماء قليل وعليها ذلك المعفوعة فان كان عالما عامدا فلا عفو وان كان ناسيا او جاهلا بان المعفوعة عنه في خصوص الصلاة بان سمع المعفوفة مطلقا وكان ناسيا فلا يضر لانه مما يخفى على العوام فعلم ان قتل القملة في الصلاة لا يفسدها حيث لم يؤد الي حمل دم كثير بفعله بان كان دم قملة او قملتين وكانت الجلدة حية وان حملها او ميتة وفارقها بمجرى الموت حال لئلا يكون حاملا لغير المعفوعة وحاصل مسألة العفو عن الدم انه اما ان يدركه الطرف ام لا فان لم يدركه عفى عنه مطلقا ولو من مغلظ ما لم يكن هو تلطيخ به تعديا والا فلا عفو ومثل ما لا يدركه الطرف ما اصابه بسبب وقوع نحو الذباب على الدم ثم عليه وان ادركه الطرف فان اختلط باجنبي لغير حاجة ضرر وان لم يختلط فان كان من اجنبي عفى عنه عن القليل والكثير من نحو قمل بغير فعله وعن القليل من غيره او منه لكن بفعله اذا كان الغير غير مغلظ وان لم يكن

من اجنبي

من اجنبي بل كان دم الشخص نفسه فان كان من المنافذ عفى عن القليل عند ابن حجر وهو المعتمد ولم يعف عن شيء عند الرمي وان كان من غير المنافذ عفى عن القليل فقط ان كان بفعله الا دم الفصد والحجامة فلا تضر كثرته بفعله او فعل ما دونه وان كان بغير فعله عفى عن القليل وعن الكثير

حيث كان بحملته **فانها نجست بالموت ما عذروا** من حملها ناسكا صلي بصحبته اي ان جلدة نحو القمل والبرغوث نجست بالموت وما عذروا اي العلماء لم يعفوا و يباح من حملها اي من اجل حملها ناسكا اي متعبدا توقفت عبادته على الطهارة كما اذا صلي بصحبة ذلك الجلدة اي متلبسا بالمصاحبة اي حاملا لها هو هذا هو المشهور مع العلم والجهل ثم علم بها

ويشفي من جمل الحمل معذرة للناسك ثم في ثواب لبسته

اي اذا وجد المصلي في ثيابه بعد الفراغ من صلاته جلدة قملة مثلا وقد جهل كونها حاملا لها وقت الصلاة ينبغي ان يعذر في حملها فلا يجب عليه اعادتها وقد تقدم مستوفى

وبيض قمل صواب صل حامله كبرر قمل كذا الفتوى بظهوره

اي ان بيض القمل اسمه صواب اي صيبان فهو بدل من بيض المنصور باذكر محمد وقام مفسرا بصل حال كونه حامله اي حامله كما تصل حامل البزر القر والفتوى كائنة كالذي قلته لك من جواز الصلاة لمن حمله لان العلماء افتوا بطهارة جميع البيوض ومنها الصيبان وبزر القر هذا قيل ان تدب فيها الحياة او بعد ها وقبل الممات اما لو ماتت فهي من النجس المعفوعة عنه كذا قيل في الصيبان ويظهر ان بزر القر كذلك لكن لا يعفى عن ميتته اعدم الا بتلا بحملانه **دماء بق وباعوض وان كثر كدم قمل وبرغوث ويثرته**

اي ان دم البق المعروف بالفسفس ودم الباعوض وهو الناموس في لغة مصر والله البق في لغتنا يعفى عنها وان كثر ما لم تكن بفعله ولا يعفى عن القليل منها والاختلاط بالجلد قد مر في القمل لان العفو عن الدماء المذكورة كالعفو عن القمل والبراغيث وقد علمت ان العفو في الصلاة

لا في الماء وعند عدم الاجنبي ولو طاهر بغير حاجة اما لها ولو ماء التبريد
او التطيب او التظيف على المعتمد فلا يضر والمثيرة الدملة خلافا لمن فصل
وما تفاحش لا يعفى كذا **نقلوا** عن **شامل** **وهو له عون بنصرته**
اي ان دم القلي او البرغوث وما شبه به اذا تفاحش كثيرا لا يعفى عنه
ولو لم يكن بفعله كذا نقله العلماء عن كتاب **الشامل** **الاصابع** ولا ين

هذا في صحيح هذا **الاصابع** عون اي معين على ثبات عدم العفو عن المتفاحش من ذلك
رواه الفتح عن هذا وذلك **العون** ملتبس بنصرته ومفسر بقوله
رواه الفتح روى هذا وساعده **والشر** **الصحيح** لم يفتوا بقولته
اي ابو الفتح العجلي روى هذا الحكم عن **شامل** وساعده في حديثه للصحة
وفي تقويته ومع ذلك اكثر اصحاب الشافعي رضي الله عنه لم يفتوا بقول
شامل بل قالوا بالعفو ولو مع التفاحش وهذا هو المعتمد وفي بعض نسخ
هذا بيت ونفسه وغالب الامر لم يلحق بنصرته **ابو سعيد** راي هذا **وخالفه**

ولا يظهر كونه من الاصل لتخالف الروي نعم يمكن كونه منه على تقديم الشطر
الثاني **وتأخير الاول** ومعناه ان الدماء المذكورة الغالب فيها ان تكون
قليلة يتغذرا لا احتراز عنها وغير الغالب فيها ان تكون منتشرة ولا يتغذرا
الا احتراز عنها فلا وجه للعفو عنها ولا للقول بان النادر ملحق بالغالب
في العفو هذا ما يمكن فهمه من البيت بمقارنة كلام الشافعي ولكنه غير ظاهر
ايضا من البيت الا ان كان المعنى على القلب لان المذكور في البيت ان الغالب
لا يلحق بالنادر والذي ذكرناه ان النادر لا يلحق بالغالب وهذا والمعتمد
ما عليه اكثر الاصحاب من العفو عن الكثير النادر لا ابتلا به حملا على ماكثر
الابتلاء به وعفى عنه لاجل ذلك وهو القليل كما جازت رخص السفر ولو لم
يحصل له مشقة فيه حملا على ما حصل له فيه مشقة لان النادر من كل شيء
يلحق بالغالب منها ولا فرق في العفو عن هذه الدماء ونحوها الدم الفصد والحجامة
والدمامل والقروح بين ان تنتشر بنحو ماء وضوء او غسل او يعرق او لا والعفو
عن هذه الدماء في خصوص البدن والشياب ولو تجللا فلو حمل ثوبا فيه دم براغيث

او فرشه

او فرشه وصلى عليه فلا عفو ولو كانت الاصابة بدم نحو البراغيث بفعله
كان قتلها في ثوبه او بدنه او عصر بثرته حتى خرج منها الدم او القيح لم يعف
الا عن القليل مادامت الدملة طريق الدم منها مفتوح ولو سال الدم وقت
الخروج من القرحة من غير انفصال لم يضر حيث كان يعفى عن الكثير بان كان
لا بفعله ولو انفصل واصاب **الشياب** مكانا اخر فان كان مما يغلب فيه تقاذف
الماء كن الساعد للعضد فلا يضر ولو اصاب الشياب المجاذبة للمخرج او لما عفى عنه
في البدن فلا ولو انتقل لا يغلب التقاذف اليه غسل المنتقل فخط ان كان كثيرا
يعفى عن القليل لانه كما لاجنبي وليس من فعله ما لو دفعه انسان فانجرت
دملته او صدمه نحو حائط او حكة لغلبة الالم فيعفى عن الكثير ولو اكره على حجر
الدملة فهو كفعله اختيارا لا يعفى الا عن القليل وقد علمت ان دم الحجامة
والفصادة بفعله او فعل ما ذرته ويعفى عن كثيرها ففهما مستثنيان ولو
نام على شيء فصار فيه دم براغيث فهو كزرق الطير على الحصى ولو نام
في ثوب فكثر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمدا ما لم يتحججه للنوم فيه
والاعفى عنه ثم محل العفو عنه وفي نظائره الاية بالنسبة الى الصلاة فلو وقع
المتلوث بذلك في ماء قليل لا حاجة بحسه وتقدم زيادة كلام فاعقدها والذي
تحصل في نسخ العنكبوت الطهارة وفي ثوب الحية المعروف النجاسة

كذا الوينيم اذا قلت اصابتها **او عم** **عني** **فخذ حكما بحكمته**
اي كذلك يعفى عن الوينيم اي الروث اذا كان قليلا او عم اي كان كثيرا في بدن
المصلي او ثيابه او مكانه فخذ حكما وهو العفو عن قليله وكثيره ملتبس الحكم
بحكمته اي علته وهي المشقة **من الزباب او الزنبور مثلها**
بول الفرائش كذا رواه **نخلته** اي ان الوينيم المعفو عنه هو ما كان
من الزباب او الزنبور ومثله بول الفرائش اي البشرات وكذا الصرصر
وكذا روث النمل وكذا بول وروث الخفاش وهو طويل الليل فالحمل
يعفى عن قليله وكثيره في الثوب والبدن والمكان وان لم يعم المكان لانه
مما نهم به البلوى بخلاف روث الطيور على ما ياتي
فالكل يسمى ذبابا في اللسان كذا **في جاحظ** نقله **ناحكم** بقوته

التي ترمى بنفسها في الضيق
تحترق

اي ان كلام الزبور والخلة يقال له في لغة العرب ذبابا وكذا الغمل والبعض
بانواعها والبقي والبراعيث والفراسخ كما نقله الجاحظ من ائمة المعتزلة
عن العرب فاحلم بقوت هذا النقل لانه صحيح

بعوضة اكلت نجاسة وعت عفوا الوهم به قالوا العسر ستة
اي ان البعوض اذا اكل النجاسة ولو غير معفو عنه بل ولو مغلظة ثم غمي
اي تفوط فاعفوا عن هذا الوهم العلماء قالوا به لاجل عسر التحفظ عنه
ويعفى فيهم البعوض والذباب ونحوهما ولو كثر والتشرعق وان جاوز
البدن الى الثوب ولا ينافيه ما في الفصد لان الابتلاء هنا اكثر بل وان
تفاحش واطبق الثوب على المعقد جبر ويعفى عنه ولو في الماء القليل
والمائع وكذا يقال في الخفاش وبول كرمه وكذا بول سائر الطيور
وروثها ولو كان مع الرطوبة في الثوب او البدن او المكان خلافا لمن خص
المكان بالجفاف وعم في الاولين كذا نقل عن حجر

كهرة اكلت من كلبة ورثت فبولها لم يغير حكم خفتة
نظير روث البعوض في مطلق التخفيف ما لو اكلت كهرة لحم كلبة
ثم رثت اي تفوطت فلا يجب غسله بسبعام تترتب بل تكفي واحدة من
غير تراب وبولها فيما ارتضفت لبن الكلبة كروثها في كون نجاسته خفيفة
اي متوسطه لا مغلظة وكذا لو اكل الادوي لحم كلب او خنزير لا يجب تسبيح
محل الاستنجاء اما لو اكل عظمه فكذلك ان خرج من مستحبله والا فلا بد
من تسبيحه اما لو تقاباه الاكل بعد تسبيح فانه كان غير مستحبل وجب
تسبيح فنه وان كان مستحبلا فلا يجب بخلاف الدبر لان شأنه الاستحالة
هذا والذي اعتمدته الشراوي ان خروج العظم من القبل والدبر يوجب
التسبيح ولو على غير صورته وكذا من الفم ومثل العظم الشعر قال لان
شأنه عدم الاستحالة **والشاة ان علفت نجاسة حلت**

البابها سائغ يفق بشربته الشاة معطوفة على معة فهو تنظير ثاني
والبابها مبتدأ خبره سائغ اي شربها والجملة جزاء الشرط على حذف الفاء

وقوله

وقوله يفق بشربته كالتمفير لسائغ اي ان الشاة ومثلها بقية الحيوانات
الماكولة اللحم اذا علفت اي اكلت النجاسة وتسمى الجلالة لاكلها الجملة اي اكل
وترني من تلك النجاسة لبنها او لحمها فان لم تظهر راحة النجاسة في ذلك
فهو ظاهر ولا يكره اكل اللحم ولا شرب اللبن ولو النجاسة المغلظة وان ظهرت
راحة النجاسة في ذلك فهو ظاهر الا انه يكره تناوله ويكره ركوبها بلا حائل

ويتعدى هذا الى جلدوها وشعرها وبقية اجزائها **والنخل ان اكلت عسله نجست**
كل ما نتج من الحلوى بشمعة اي الخيلة في تظهير العسل المتنجس ان تطعمه
للنخل فاذا اكلته ومجته عسلا في الخلايا يخرج منها طاهرا لاستحالة كاستحالة
اللبن في الضرع فقوله والنخل معطوف على معة فهو تنظير ثالث وعسلة بالتغير
منعوله اكلت ونجست نعت لعسله ومثل العسل سائر النجاسة اذا اكلتها ومجتها
عسلا يكون العسل الذي يجته طاهرا ويعفى عما حملته قوائمها حال وقوعها على النجاسة
وكل بالامر جواب الشرط على حذف فاء الجزاء ومن الحلوى بيان لما وبشمعته متعلق
بجمع الذي هو صلة ما فالماصل ان الاستحالة قد تفيد تظهير النجس كما تفيد تنجيس
الظاهر **وقاصد عضوه حال الصلاة له اتمامها ان هوى دم بتربت**

اي ان الشخص اذا قصد عضوه او احتجم حال الصلاة له اتمام تلك الصلاة
بلى وله استئناف صلاة اخرى او طواف او نحوها مما يتوقف على طهارة ان
هوى اي سقط الدم الخارج منه على التراب ويعفى عن الدم الذي على المنفذ
لقلته وما لم يخرج من المنفذ لا يحكم بنجاسته وما خرج منفصل عن بدن المصلي
فلا يبطل صلاته ولو اصابه شيء منه قالوا عفي عنه ان كان قليلا لان كان كثيرا مع
انهم صرحوا في غير هذا الموضع بالعفو عن دم الفسادة والحجامة في البدن
ولو كثيرا وفي الثوب ان قل وجعل مستثنين من الخارج بالفعل الذي يفق عن

قليله لا عن كثير **كعابدها سهم فاز منه لا كالعراق بل نابل سر حكمتة**
اي ان العفو عن دم الفسادة المذكور كالعفو عن الدم الخارج من المتعبد عبادة
متوقفة على الطهارة كالصلاة اذا خذ منه سبب سهم رمي به فيها ازمنة
اوله يزمنه عند انفصاله عنه من غير ان يصيبه منه الا القليل اذا نزع السهم
حالا حيث امكنه لئلا يكون حاملا لتصل نجس كذا قيل وفيه ان النجس معفو عنه
نعم يقال لئلا يكون حاملا للسهم المتنجس من غير ضرورة في نزعه لان السهم يتنجس

بيات
بالتمفير

فلو كان لا يمكنه النزاع بمعنى عن الدم المتصل به القليل لانه لا يقصر عن الثياب
ثم ان العفو هنا عن ما قليله لا عن كثيره اتفاقا لندرة مثل ذلك بخلاف الفصد
والجامة حيث عني عن الكثير لانها الحاجة ويكثر ان وليس دم السهم كذلك
وليس دم السهم كدم الرخاف فلا يعنى عن شئ من دم الرخاف او باقي المنافذ
والحكمة في ذلك ان دم المنافذ لا تخلو من الاختلاط بالاجنبي كطوبية ذلك لا تلتفت
مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه هذا ما اعتمد الرمي واعتمد ابن حجر العفوي
عن قليله والقواعد تقتضي العفو عن كثيره حيث كان بغير فعله لان
الفضلات ~~المختلطة~~ لا تنزل عن ماء الطهارة والنظافة او التليط
بماء الورد او مرهم الجراحة مع انهم يرضوا على ان كل ذلك لا يضر لانه الحاجة وما
عني فيه لضرورة فضلا عن الحاجة ومن اذا نام سال الماء من **تسه**
مع التغير بحسب **وتشبهت** يعني اختلفت العلماء في الماء الخارج من فم النائم
على احوال فقال بعضهم ان خرج متغيرا فهو نجس لانه تغيره يدل على انه خرج
من المعدة وكلما خرج منها نجس وان خرج غير متغير فهو طاهر على الاصل وهذا
القول لصاحب التمه فقول نجس بفتح الفاء اي نجسه صاحب التمه في تحمته
اي حكم بكونه نجسا قال الجويني ما من بطنه نجس وماهر ما جرى من ماء لهوته
اي قال الجويني ما كان خارجا من بطنه اي معدته نجس وما خرج من الفم
طاهر ولو من لهوته وهي النجاسة المعلقة في سقف الحلق والضابط ان ما خرج
ما نزل عن مخزج الحان نجس وما نزل مما خرج عنها طاهر وعند الشك الاصل
الطهارة كما قال ع ش على م ر ويعرف كونه من المعدة بنحو صفة
ونهي كان متى صفرة وجدت فانه قد جرى من ماء معدته
اي وقد نص الخوارزمي في الكافي على انه متى وجدت صفرة في ذلك الماء
فهو نجس لكن يعنى عنه لمن ابتلى به وان كثر في اللبوس وغيره ولا عفو عن
لمسه لغير حاجة ولو شرب من طاسة وصب باقيها في ماء قليل واكل
من طعام يعنى عنه وان صب ذلك الطعام على غيره وانما قال بنجاسته
لان صفوته تدل على انه من ماء معدته النجس اتفاقا بحيث لم تكن صفرة
فهو طاهر على الاصل وقيل ماء بطنه ان نام لازمه بان يرى سائلا مع طول نومه
اي وقيل علامة كون الماء خرج من بطن النائم حتى يحكم عليه بانه نجس ان
يلازم خروجه ذلك الماء للنائم وان طالت نومه

والماء

والماء والماء من الهوة بالعكس آيته من بله شفة جفت بريقته
اي والماء الخارج من الهوة والعكس بالعكس سابقه فعلامته الانقطاع
عند طول النوم فآيته اي علامته اي علامته انقطاعه وعدم ملازمته وهو
بالجر بدل من العكس وبالرفع مبتدأ خبر من بله اي بل ذلك الماء شفة
جفت بريقته اي مع ريقته وفي نسخة بنومته اي علامة كونه من الفم لان المعدة
امر ان انقطاعه عند طول المنام وترطيبه الشفة اي بقاء الرطوبة عليها
كما ان علامة كونه من المعدة بقاءه سائلا مع طول المنام وعدم ترطيبه
الشفة الجافة وبعضهم انهم والراس مرتفع على الوسادة فظاهر كريقته
اي وقال بعض العلماء اذا نام الشخص والحال ان راسه مرتفع على وسادة
او نحوها فهذا الماء الخارج من فمه طاهر كالريق لان ما من المعدة لا يخرج
مع انخفاضها وعلو الراس وانكر الطب كون **البطن ترسلا** ابوليث الحنفى **تظهرته**
اي ان اهل الطب انكروا كون الماء الخارج من فم النائم من معدته ولو مع
عدم علو الراس فيكون طاهرا وقال ابوليث الحنفى انه طاهر اعتمادا على
قولهم وحكى عن ابى حنيفة ومحمد **وقد راي عكسه** **تجيبته** **الزني** **فيلزم نجس** **كقيسته**
اي ان المزني احد اصحاب الامام الشافعي اعتقد عكس ما قاله الحنفى وهو نجسه
مطلقا فقول تجسه بدل او عطف بيان من عكسه المنسوب لبراي الذي فاعله
المزني والحاصل ان المال لسائل من فم النائم قال ابوليث انه طاهر مطلقا وقال
المزني نجس مطلقا والمعمد التفصيل وهو انه ان خرج متغيرا بصفرة مثلا
دل على انه من المعدة وانه نجس لكنه يعنى عنه في حق من ابتلى به كما مر والا
فطاهر وهذا التفصيل قال به المتولي والجويني ثم قال قبلتم الخ اي قال
المزني ان البلغم الخارج من الفم نجس مطلقا وهو ضعيف الصا والمعمد التفصيل
ايضا وهو ان الصاعد من المعدة نجس والنازل من الرأس واقصى الحلق والصدر
طاهر كما قاله الرشيد ويعنى عن الصاعد من معدته من ابتلى به في الثوب وغيره
وان كثر كدم البراغيت قال ع ش ومن البلغم الطاهر ما لو اكل شيئا نجسا او شربا
وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فانه طاهر لان ما في البطن
لا يحكم عليه بانه نجس فلا ينجس ما مر عليه ولا ناله نتحقق مروره على محل اخر

والنخامة كالبلغم في جميع ما مر حرقا بحرق وهي بالميم والعين وقبل الثاني لما من الرأس
من دام هذابه مع قولنا **نجس في حقه قد عفوا عنه كبشر تنه**
انما قلناه مرارا من ان من يلي بالبلغم او سيلان الماء من فيه عفى عنه في حقه
اذا كان نجسا كما عفى عن دم البثرات والبراعيث وسلس البول وغيرهم
كثيرا كان او قليلا في ملبوسه او بدنه او غيرهما ولا يعفى عنه في حق من لم يتل به
اذا مسه بلا حاجة وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل او اكل من طعام
ومس المعلقة مثلاً بجمه ووضعها في الطعام فلا ينجس ولا يغير الاكل
مما ذكر وان انصب من الذي بقي على غيره وقد مر

والدم في اللحم معفو كذا نقلوا **فقبل على ملا بائس بطبخته**
اي ان الدم الباقي على اللحم وعظامه نجس معفو عنه من غير غسل وان تغير المرق
به تغيرا كثيرا سواء كان واردا او مورودا على المعتد فقبل غسلك له لا ضرر
في طبخه بل الاولى ان لا يغسل لانه اذا غسل ينشئ العفو عنه ولا بد حينئذ
من صفاء الغسالة الى ان يتعذر صفاءها فيرجع العفو عما بقي بعد ذلك
وان غير المرق واردا كان او مورودا وليس من الغسل ما لو انجز الامعاء
مثلا على اللحم فغسل من اجل ذلك لان هذا يكفي نظافة النجاسة التي اصابته
اللحم حيث لم يتعرض في الغسل لازالة الدم نظير ما قيل في الثوب المغسول
وفيه دم براعيث وكذا يقال في كل نجاسة عفى عنها فلا يضر الاجنبى الا اذا
كان تعديا او قصدا به ازالته فاح لا بد من طهارتها لا تنفاه والعفو باختلافها
بذلك الاجنبى فاعرف هذا الضابط في جميع مسائل العفو والله اعلم

وشيع شيراز لم يسمع بما ذكره بل عدم من واجب تطهير نجسته
اي ان الشيخ الشيرازي لم يقل بالعفو عن دم اللحم الذي ذكره الاصحاب وقال
يجب تطهير اللحم منه وان لم يخلط باجنبي وهو ضعيف والمعتد ما ذكره او لا
وحامل في قتال سيفه بدم عند الضرورة قد افقوا بيسر تنه

اي من كان يقاتل قتالا مباحا اذا تلطخ سلاحه سيفا او غيره ولو كثيرا بدم
وتكان تخشى على نفسه او ماله او بضعه وكذا الغير حيث وجب الذب
عنه لو لاقاه ثبنا 2 له الصلاة معه لكن مع وجوب القضاء فالمراد بالضرورة

الحاجة

الحاجة **راى الامام اذا سبق تلطخ ان يدسه في قرب خوف ضيعته**
اي اعتقد امام الحرمين اذا تلطخ السيف ونحوه بدم لا يعفى عنه بان كثرا اذا
لم يحتج الى مساك ذلك السيف انه يجوز له ان يستمر حاملا له في الصلاة الى
ان يدسه في قرب تحت ركبته من غير حملان لذلك القرب ويغتفر له حملانه تقفه
اللمحة لان في طرده عجزا لامن من غير ان يدسه تقريضا لاضاعة المال
ولكنه يقضى على المعتد وان قال الامام بعدم القضاء ايضا بخلاف من وقعت
عليه نجاسة فانه لا يمتثل ان النجاسة حال قبل مضي زمن الطمأنينة والابطال صلاته
اذ لا ضرورة الى اغتفار حمل النجاسة زمنها مع الامن واعلم ان هذه المسئلة غير
التي قبلها لان هذه مسالك مع عدم الحاجة بخلاف التي قبلها ومفهوم من هذه
عدم البطلان في التي قبلها بالاولى وقال الرويان في هذه البطلان لامساكه مدة
الدم مع عدم الضرورة لكن ما قاله الامام هو المذهب والمعتد من حيث عدم
بطلان الصلاة وان كان ضعيفا من حيث عدم وجوب القضاء لان المعتد وجوبه

ولوجب طرده حالا كما ذكرنا في حق ررق المكا بميتته

اي ان السيف ونحوه اذا نجس مع المقاتل وانتفت حاجته الى حمله في الذب عن نفسه
او قال او بضع قال الامام بوجوب طرده حالا اذا خاف عليه الضياع او سرقة بل
له ان يدسه في القرب الغير المحمول له وليس الحامل للسلاح المذكور مثل
من كان في الامن وقد نثر ررق المكا بضم الميم وتشديد الكاف نوع من العصافير
والمراد ان المصلح اذا نثر ررق على شيء من ثيابه مطلق طير او صابته مطلق نجاسة
لا يعفى عنه ثم ان نجاها حال قبل مضي زمن الطمأنينة استمرت صلاته على الصحة
وان مضي زمن يسع الطمأنينة مع عدم تنجيسها ولو مع عدم العلم بها بطلت صلاته
ولا يغتفر له زمن التنجيس لانه آمن فلا ضرورة الى هذا الاغتفار بخلاف المقاتل
فانه شأنه عدم الامن وشأن الاول الامن فلا يغير الحكم لتغير الحال بحال
من الاحوال **وتابع اللسان بعدوا على نجس له الصلاة خوف عذوبته**
اي ان المصلح فرضا او نفلا اذا اعتراه عارض اقتضى مشيه اغتفر له ذلك في صلاته
كلص سرق ثقله وشدة خوف وحفظ متاعه وشروء بهيمة او عبدا وصائلا
او حرق او غرق او غير ذلك واذا مشى على نجس فانه يعفى عنه ان كان جافا وفارقا
حالا ولم يتعمد وطئها والابطال صلاته وان ضاق الوقت وان زال عذر من ذكر

انتم صلاته مكانه مستقبلا ولا احاده عليه واذا خاف فوت البيت بعرفة قتل يفتقر له
المشي في الصلاة ايضا والمعتد به لا يفتقر بل ان كان لم يحرم بالنسبة يقدم الصلاة
حيث ضاق وقتها وان اهرم به ترك الصلاة راسا ولو اوقانا التحصيل للنسك
كخاف نطفه حال الصلاة له في سعيه خلفه اتمام قربته
اي نظير الله المذكور في اغتفار الهرولة ووطئ النجاسة حال الصلاة من خطفت
نطفه في الصلاة فله اتمام سعيه ووطئه النجاسة على ما مر انفا
فان اتى بصياح خلفه بطلت ان الجبان ان يسطو بصياحه
اي ان المقاتل او تابع او من خطفت نطفه وكذا كل من عذر في توالي الخطوات
في صلاته وان عذر بما ذكر لا يعذر في الصياح فان اتى بحرق مفهم او بحرقة
مفهمين او لا بطلت صلاته مع العلم والعمد ومع الجهل يعذر في ست كلمات
عربية فاقول في الاكثر كغير من ذكر والفرق هو ان الصياح يكون من الجبان
فلا نفع له فلذا لم يفتقر منه شيء بخلاف الهرولة
بهمية شردت او عبده فله في عذره خلفه الا بما بر كعتنه
اي المصلي اذا شردت بهيمته او هرب عبده او حدث له امر اقتضى الهرب
كخوفه من ظالم او صاحب حق مع اعساره او غير ذلك فله ان يهرول ويسرع
ويوالي الخطوات وله ان يومي للركوع والسجود بحسب طاقته ولا اعادة
عليه كالصلي في شدة الخوف سواء سواء ولا قضاء وفي الصياح ووطئ
النجاسة ما مر انفا من غير فرق بين الجميع فالكل سواء
بشرط خوف وان يا من سلامته ولو يرد فورا صلى ببقعته
اي بما يجوز ما تقدم ان خاف ضياح ما ذكر ومضى من ولم يخش ضررا انتم
صلاته في مكانه **والاذن ان تحرت والبعض متصل بدمها جواز الزوال قلته**
اي اذا شقت الاذن او قطعت من جانب وبقيت متصلة من جانب آخر
ولو كان المتصل بها دقيقا جدا ثم انصقت بفعله او بدونه وكان له
الاتصاف بخسارة الدم جوزت العلماء الاتصاف بذلك الدم والصلاة
معه من غير اعادة فهو من الدم المعفو عنه وان كان كثيرا ومثل الاذن
في التفصيل المذكور سابق الاعضاء
ان كلاما انصقت من بعد ما فصلت في الرافعي قطعها حتم وروضته
اي اذا

اي اذا انقطعت الاذن راسا بان لم يبق منها شيء متصلا اصلا ثم انصقت
بخرارة الدم قال الرافعي قطعها حتم حيث لم يخش محذور تيمم والا فلا يجب القطع
اتفاقا ووافقه النووي في الروضة ومثل الاذن بقية الاعضاء
وكيس الدم بل يخرج د الكهلي ان المبان كبوله لا كيجنته
اي ان وجوب القطع الذي قال به الرافعي ليس لاجل كون المصلي حاملا للدم لان الدم
يعني حتم في المسك السابقة فكذا في مسئلتنا يعني عنه وانما وجوب القطع بناو
على ان المنفصل من حي نجس ولو كانت ميتته طاهرة فاذا كانت الاذن انفصلت
فهي نجسة فاذا عادت للاتصال تبقى على نجاستها فيجب قطعها لئلا يكون حاملا
للنجاسة هكذا قال المعتمد وقال غير يصح كون القطع واجبا على كلام الرافعي ولو قلنا
بالمعتد وهو ان المنفصل من حي كيتته وميتته الا في طاهرة والمنفصل منه
في الحياة طاهرة وانما وجب القطع لان محل كون الدم معفو عنه ما لم يتعد بالطين
به وهنا قد تعدى بلصقتها مع كونها بالانفصال بالكلية صارت اجنبية فلا يقع
عن شيء من دمها قليلا او كثيرا ومع ذلك كلام الرافعي وعدم التورك عليه في
الروضة ضعيف والمعتمد عدم وجوب القطع والعفو عن الدم لانه الحاجة
والمبان من حي كيتته فلا داعي للقطع راسا ومثل الاذن غير عام باقي البدن
صحب العراف لهم نص يساعدهم في الام من سنة عديت بفتحته
فقلعها واجب يعني ولو تيممت واخذ ذهب الوجه لا وجه بسنته
اي اصحاب الشافعي من العراقيين لهم نص من كلام الشافعي في الام يساعدهم
على ان الاذن لو انبت كلها ثم انصقت يجب تركها ان لم يخش محذور تيمم كما قاله
الرافعي وذلك النص هو ان من سنة عديت اي من قلعت سنة ثم عادها وفي سنة
ردت اي ردها صاحبها اليه **واحتسب وقتها كانت عليه ولو الاسنان**
فانصقت بها واستمسك فقلعها واجب وان بنت عليها الدم واستمسكت
ونمت عما كانت عليه او لا حيث لم يخش محذور تيمم فاذا كان نظر الرافعي الشافعي
في الام في السن فلتقتس الاذن عليها اذ لا فرق وقد علمت ان الحكمة فيما التفرع على ان
المبان من حي كيتته كما قالنا لا كيتته ثم قال الناطق والمذهب الذي لا يخطئ
عليه مذهب الشافعي الوجه اي الوجه اي الذي تقتضيه القواعد الشرعية انه لا يجب
قلع كل من السن والاذن ونحوهما بل دعه اي اتركه متصلا بما اتصل به لان معتد المذهب

ان المنفصل من مكيته وهيته الادمية طاهرة والدم معفو عنه فلا وجه للقطع الذي
قال به الراجح ولا له والقلع الذين قال بهما العراقيون

وجبر كسر عظم الميت مقتدر كجابر عضوه من عظمه

ان لا يحد طهرا او ناله عطل بزرعه او اذ يصل بعظمه
اي اذا انكسر عظم الادمي واختلج الي وصله بعظم اجنبي اعتقر له وصله بعظم ميتة
ولو ادبيا ونجسا مغلظا او غيره مع مراعات الترتيب فيقدم عظم غير الادمي الطاهر
ثم النجس الغير المغلظ ثم المغلظ ثم الادمي فلا يجوز الانتقال الى مرتبة الاعند فقد
ما قبلها فلو تعدي وانتقل عامدا عالما مختارا في حال تكليفه وجب النزع ان
لم ينله عطل اي هلاك او اذى اي محذور تيمم والا فلا يجب كمال الجب
النزع لو فعل ذلك وهو غير مكلف او فعله مكرها او مختارا جاهلا معذورا او كان
الفعل في مرتبته وان لم يخش من نزع محذور تيمم وحيث لم يجب نزع صححت
صلاته وطهارته ولم ينحس الماء بمروره على العظم ولو قبل اكتماله باللحم والجلد
ولا الرطب اذا لاقاه ولا تبطل صلاة حامله بخلاف حامل المسح فان صلاته باطلة
وخياطة الجرح بخيط نجس ودواه بدواه نجس كالجبر في تقصيره المذكور فان
امتنع من النزع نزع الحاكم قهرا لا الاحاد الا ان امن ضررا واذا مات حرم النزع
فرع وصل المرأة شعرها بشعر طاهر من غير ادني باذن الزوج جائز وبدون
ادني حرام كحرمه وصلها بشعر نجس او ادني ولو من نفسها كذا نقل عن عظمة عن الرشيد
وراقم طفله في الوشم من صغيره ككراهة قلته قيسا لعلة
الوشم غرز الجدة بالابرة ونحوها حتى يخترق الدم ثم يذر عليه نيله او نحوها يسود
بجله او يزرق او يخضر فان فعله مكلف مختار عالما بالتحریم بلا حاجة وقد ر
على ازالته لزمه ازالته والا فلا فاذا فعل له في صغيره او فعله مكرها او جاهلا
بالتحریم معذورا او خاف من ازالته محذور تيمم فلا تلزمه ازالته وكذا من
فعله لحاجة التداوي وقد ذكر المص لعدم العفو شرطين بطريق المفهوم
لا الصراحة وهما عدم الصغير وعدم الاكراه وبقي ثالث وهو ان لا يخاف محذور
تيمم من ازالته ورابع وهو ان يكون لغیر حاجة التداوي وخامس وهو ان
يفعله العالم بالتحریم او الجاهل الذي لا يخفى عليه ذلك اي من رقم طفله اي
وشمه وشما يشبه رقم الكتابة في حالة صغير ذلك الولد وبالاولي لورقم

الصغير

الصغير نفسه او رقمه اجنبي مكره اي حكم ذلك الرقم حكم رقم المكره المعلوم
من خارج عدم تكليف المكره وسيصرح به فيما سيأتي والمراد ان المص قاس
الصغير على المكره المنصوص عليه لوجود العلة في كل وهي عدم التكليف في كل
فالعلة في عدم تكليف المكره محققة في الصغير وهي ان كلا غير متعد بفعله
وفي الحديث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ ومثل الطفل ذكر اكان او انثى المجنون
والنفس عليه والناظم الحديث في ذلك من اكرهه على وشتم فقد عذروا
له الصلاة بلا كشط لجلده هذا حكم المجتنب عليه وحاصله ان المكره على الوشم
له ان يصلي معه ولا يكلن كشط جلده لتزول نجاسة الوشم وهي الدم المجنسي
وان قدر على ازالته بلا محذور تيمم وما قيل في المكره يقال في الصبي خوفا بحرفه
لاشتراكهما في العلة وفي الذخاير هذا الفرع مستطير نعم الذخيرة فاحفظ في ذخيرته

اي ان هذا الفرع المتقدم وهو عدم وجوب الكشط للوشم على المكره مستطير اي
مستطوي اي مكتوب في كتاب الذخائر للقاضي مجلي نعم الذخيرة هذا الفرع المذخور
في ذخيرة الذخاير **وكافر في زمان الشرك** قد عدا سلامه مره بكشطته
اي ان الكافر اذا دق في زمان الشرك له اي فعل به الدق وهو الذي سماه
بالوشم فيما سبق وفي نسخة به اي وقع الدق به اي يبدنه ولم يكن دقه
لعلة وكان ذلك بعد بلوغه مرة بكشطته اي لا يعفى عنه لتعديده به لانه
مخاطب بفروع الشريعة ولا يقال يغفر لهم ما قد سلف لان ذلك في المعاصي
التي انقطعت وهذه مقصية باقية هذا حيث لم يخش محذور تيمم واتعفى
عنه ومع ذلك الذي اعتمد على مراه العفو عنه في حق الكافر بعد اسلامه
وان لم يخش محذور تيمم كسمل راقم اذ لا وضوءه فلا صلاة ولا غسل بصحبته
يعني انه انما وجبنا فيما ذكر كشط لوشم الكافر لانه اذا لم يكشطه مع قدرته
عليه بدون محذور تيمم لا يصح منه وضوء ولا صلاة ولا غسل لانه نجس
غير معفو عنه فينجس ما امر عليه وقد علمت ضعفه
ثم الصحيح وجوب الكشط فيه وما راي العلاج سوى الفرا بتوبته
يعني ان الصحيح عند المؤلف وجوب كشط الكافر الذي اسلم لوشمه حالا
ولم ير اي يعتقد جواز التاخير من غير كشط مدة زواله بالعلاج
والدواة سوى الفراوه هو البغوي فانه اكتفى في توبته نيته
كشطه بالمعالجة مع اخذه في اسباب ذلك بان صار يعالج بالفعل

وغيره يقول لا ينقطع معصيته بذلك بل لا بد من الكشط بالفعل حتى يتحقق
خروجه من المعصية حتى تصح توبته ومع ذلك المعتقد عدم وجوب
الكشط وان لم يخش محذور تيمم فان خشيه لم يجز اتفاقا وكذا المعتقد عدم
وجوب ازالته بالرواء اي ولو بلا مشقة **ومكره وضعوا عظما به نجسا**
مكره وضعوا وشما به نجسه يعني ان من كسر عظمه وقرر على طاهر
عوضه وعدل عنه الى نجس قهره عنه كالمكره على الوشم في وجنته بفتح الواو
ما ارتفع من الخد ومثلها غيرها والجامع ان كلا لا يجب عليه ازالة النجس
بل هو معفو عنه في حقها سواء بسواء بالافرق لعدم تعديها الفعل
ومن حتى قرحة بالدم فالتحت فنصه بشقها **هم حرم كوشته**
يعني من ملأ جرحه دما اجنبيا فالتم او خاطه بخيط نجس او داواها
بدواء نجس فالتحت فنص الشافعي المعلوم من خارج فيه شقها حال
كون الشق حتما اي واجبا لازالة النجاسة كما يجب كشط الجلد للوشم
هذا والمعتقد انه يجري فيه ما مر في الوصل بعظم نجس من التفصيل
السابق حر فاجزى من غير فرق وكي الحصة حكمه ايضا كالجبر بعظم
نجس فان قام غيره في مداواة البدن مقامه لم تصح الصلاة معه واذا
لم يقم غيره مقامه وصحت ولا **يضربا** يضربا فافها وعظيها في المجل
ما دامت الحاجة قائمة ويجب نزعها بعد انتهاء الحاجة فان تركها بلا
عذر ضرب ولم تصح صلاته ولا يضربا خراجها وعود بدله كما لا يضرب تغير
الصبغ المحتاج اليه وان بقي اثر النجاسة من الاول ع ش اي في المجل اما
الخرقة التي يربط قبتها ان كان الدم الذي عليها قليلا عرفا غفى عنه وان
كان كثيرا لا يغفى كما نصوا عليه في خرقة الصوف المجراحة المقيس الكي عليه
في كلام ع ش فلا توقف في الكلام اصلا خلافا لمن قال بالعفو عن الكثير ايضا
ورون طير على حصر المساجد ما في العفو عنه خلاف من مشقته
يعني ان رون الطيور وبولها على حصر المساجد وارضها او غيرها من
بقية الامكنة اتفقت العلماء على العفو عنه بشرط ان لا يتعد المشي عليه او
مماسته وان لا تكون هناك رطوبة في احد الجانبين نعم ان لم يجد معدلا
عنه غيره كالامشاة المعمة به في مطهرة المساجد غفى عنه مع الرطوبة
وان يشق الاحتراز عنه واما عموم المجل فليس بشرط والمراد به عند

شرطه

شرطه مشقة الاحتراز والمراد بالمشقة عموم المجل الذي تعلق قلبه بالصلاة
فيه بان قصد مكانا من المسجد ليصلي فيه ولم يعلم ان فيه زرق طيور
فبعد استقراره فيه وجد حوائله ذلك فانه لا يكلف تخري غير ذلك المجل فلو
فلو صلى كيف اتفق ثم في اثناء الصلاة وجد تحت رجله شيئا من ذلك فغى
عنه فورا الى غيره حيث وجد حال منه صحت صلاته وان تناطى بطلت
ومن راي في محل سجوده شيئا من ذلك امتنع عليه السجود عليه لانه
يكون متعمدا وشرط العفو عدم التعمد والعفو لاجل مشقة التفرغ عن ذلك
كذا النووي وابن العبد قد نقلوا **اطبا قههم كالي اسحق قدوته**
يعني ان يحيى النووي وابن دقيق العيد قد نقل كل واحد منهما اطباق
الامة على العفو عن زرق الطير في المكان بالنسبة للصلاة بالشروط
المارة كنقل الي اسحاق قدوة النووي في هذا الحكم الاطباق المذكور راي
اقتدي به النووي في هذا الحكم او فيه وفي غيره هكذا يفهم من كلامه
ويجمل وهو الاقرب من كلام المصنف ان الضمير للدين دقيق العيد فليراجع
شيخ من منهما هو لا اله الا في لرافق فيما علمه الان على حقيقة الحال
قال النووي لان عامدا وضت اي في الطواف لساع في سببته
يعني ان النووي قال في مناسكه انه يعني عن زرق الطيور في الطواف
او غيره لا ان تعمد المشي عليه والا فلا يغفى عنه في حق الطائف اذا كان
ساعيا عليه لتادية شكه اي اعمال تحه وكذا صلاته لان شرط العفو
عدم التعمد فمع التعمد لا عفو وذلك واضح مما مر
فالطيران نزلت في مسجد تركت ولم يجب طردها من خوف زرقته
اي حيث قلنا بان الطير يغفى عن زرقها في المساجد او غيرها فاذا نزل
طير في المسجد حرم تنفيره كما قاله النازم ونقله عنه المحشي قال وان علم
انه يبول فيه ويترك ولا يجب نجاسة فراخه من المسجد ولا من غيره
ولعل الحرمة مخصوصة بحرم مكة ونحوه دون مساجدنا بدليل اخر كلامه
وان به عشتت في عشا تركت **لفرغها وليبض حال حضنته**
اي ان عشتت الطير في المساجد تركت في عشا وجوبا في نحو الحرم المكي
وجوازا في غيره فلا يتعرض لها عند تربيتها افرأها بل يحرم حيث خشي

الهلاك واضاعة المال ولا عند حضنها لبيضا بل ولا قبل ذلك لغير عرض
تنزيه المساجد من قذرها المعفوعة اما له فيجوز حيث لم يلزم تفريق
بحرم ولا اضاعة مال ولا كانت في حرم هذا ما اعتقده والعبارة متباينة
وهكذا ابن دقيق العيد ضعفه وقال هو اجمعوا فاحكم بصحته
اي قال ابن دقيق العيد بمثل مقالتي من ترك التعرض للطير في المساجد ونقل
الاجماع عليه فاعتقد صحته **ما حل في حرم منه في حاشية**
عن المطاف فلا تعصى بنظره اي اذا حل الطير في الحرم المكي فهو محترم
بحرم التعرض له فلا تحكم بتفريقه عن المطاف او غيره لاجل تنزيه الحرم
من قذره لانه معفوع عنه فلا داعي لتفريقه مع غيره محترما بحلولة في
الحرم ولا بصيد ولا تقتل حامته **فقد سأت فاعطى شاة قد يتة**
اي لا يكن منك ايضا عصيان بتفريق صيد الحرم او قتله لاحترامه بحلولة
في الحرم فان تقتل حامته من الحرم المستحد او غيره فقد سأت اي ارتكبت
محرمات عليك ان تعطى فقراء الحرم فدية ذلك الصيد على ما هو مفصل
في كتب الفقه تنبيه قال الشافعي ولا يتوهم من عدم التعرض للطير في المساجد
انه يجوز ادخاله فيها او تربيته فيها وان قلنا بالضعيف او قد ذهب الغير
من طهارة روثها لان تنزيه المساجد من المستقذرات الطاهرة بالاجماع
واجب كالبراق والمخاط وغيرهما فاما بالذوق الطير وعفشه بل المراد
انها اذا عشت بنفسها لا يتعرض لها اهل بالمعنى مع زيادة ايضا 2 وبه تعلم
حرمة شرب الدخان المعروف في المساجد كما كنا نسمعه من افواه المشايخ
وان حفظ رماده في وعاء ورمان خارجة معللين بان الدخنة تنبت
على حيطانه وهي وان كانت قليلة الا انه اذا انفتح باب المحل يصير كثيرة
وتنتفي فيها الاو خام على ان المساجد تصان ولو عن القليل كنزقة مع
انها قليلة واذا جفت انما اثرها قليل بالذي يبقى سواده وقذره
ورائحه الكريهة ولا يغترب قول من جوزة فانه جاهل لا سلف له الا
فعل الاسقاء مثله والله اعلم بالصواب
طين الشوارع عفوان تناثر ما اصابه دون ما يعزى لسقطته
اي طين الشوارع النجس يقينا ولو باخبار عدل رواية او فاسق او
صغير ولكن وقع في القلب صدقه يعني عن قليه عرفا والمشكوك في كثرته

حكم

حكم القليل سواء اصاب الشخص من الشارع او من شخص اصابه لكن
اعتقد في شدة عدم العفو عما تظاهر عن ظهر الكلاب منها او من غيرها
ولو حال انتفاضها خلافا لمن قال بالعفو ومحل العفو ان كانت عين
النجاسة استهلكت في الطين بحيث لم تر عين النجاسة اما لو تغيرت النجاسة
عنه في رأي العين فلا يعفى عنه كاسيات وكانت الاصابة به لا يفعله بل يطرش
خوفه او دابة او مار او من ندوة نعله وكان القدر الذي اصاب الشخص
قليل اعرفا وهو كما في الشاة ما لا ينسب من اصابه الى سقطة او كوة او قلت تحفظ
وضبط بما يتعدى التحفظ والاحترار عنه غالبا وتختلف بالوقت فيعفى في الشتاء
عما لا يعفى عنه في الصيف وبالموضع فيعفى عما في الذيل عا لا يعفى عنه في ابدان الثوب
وبالشخص فيعفى عما لا يعفى عنه في حق المصير واذا مشى في الشارع
الذي به طين مسبق النجاسة واصابه ثم مشى في اخر فتلوث منه يعفى عنه
في المكان الثاني ايضا اذا كان غير مسجود والا فلا يعفى عنه لان المساجد تصان عن النجاسة
ويمنع تلويثها بها ولو مشى في الخفافا يعفى عن القليل المتعلق بقدم الخفاف ولو مشى
بلا نعل وكذا يعفى عن قليل تعلق بقدم من مشى في الشارع حافيا بلا نعل ولا نعل ولا
يعفى عن الكثير لو في المبدن او الثوب والكثير ما كان بخلاف القليل الذي
مرضا بظه وذلك مثل الطين الذي تلوث به الشخص حتى صار كل من راه يعزوه
اي ينسبه لسقطته في الطين ولا فرق بين ان تكون نجاسة طين الشوارع مغلفة
او غير مغلفة ومثل طينها ما ثراها الذي رشت به او لزم عليها بالمطر ثم مررت عليه الكلاب
وراثت او بالثابت واختلط بحيث لم يبق للنجاسة عين مميزة فيعفى عما اصاب منه
ولم يتيقن النجاسة بالكيفية المارة بل غلب على لظن النجاسة كغالب الشوارع ففيها
تعارض الاصل والغالب والمعتقدان الاصل الطهارة والمراد بالشوارع محل المرور الذي
نحت به البلوي باختلاطه بالنجاسة وان لم يكن شارعا كدهلين بيته ودهلين الحمام
وما حوله الفساق مما لا يعتاد تطهيره اذا تنجس اما اذا جرت العادة بحفظه وتطهيره
فلا ينبغي ان يكون مراد بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شئ منه
ومنه المساجد ومبشاة الفساق التي يتوضأ منها ومواضع الوضوء وما جرت به
العادة من طلوع الكلاب على الاسبلة ورقادهم في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة
من احد الجانبيين فلا يعفى عنه كما قاله شافعي من الكلب من المشي بعزوه للثقة
هذا اذا استهلكت فيه نجاسة وما حوى غلظا فاحكم بحفظه
اي محل العفو اذا استهلكت النجاسة في طين الشوارع بان لم تكن عينها
مميزة عنه ولا مرئية فيه بل صار المجموع يقال له طين متنجس مثلا والطين الذي

جوى غلظاى نجاسة مغلفة احكم بحفته اى بالعفوعنه كغيره مما اختلط بها في
النجاسة فلا فرق بينهما **فروثة الكلب والخنزير ان وقعت في شارع اطلقوا عقوا لطيفته**
اي فروثة الكلب والخنزير وكذا بولهما وغيرهما بالاولى منها اذا وقعت في الشارع
واستهلكت فيه اطلقت اصحاب الشافعي العفوعنه طيبته حتى تشمل اطلاقهم المنجسه
بالمغلف المذكور اى قال العفوعنه **والماء كالطيف ان رش الطريق به او صببه غاسل من فوق عرفته**

يعنى الماء الذي في الشارع من المطر او الرش كالطين ان لم تعلم نجاسته فالاصل
فيه الطهارة وان علمت بان مرت فيه الكلاب وبالثا وراثت واختلط البول والروث
به بحيث لم يبق عين النجاسة مرئية فانه يعفى عما اصابه منه ونقل عن بعضهم
العفوعنه الكوف وماء المزاريب كطين الشارع لهجوم البلوي وعبارة الصفوي
ويعفى عن قليل بول السلس وغائطه او دم المستحاضه وكثيره في الصوم وعن لمس
ما بنى بالطوب المخطوط بالنجاسة ولو مع الرطوبة وعن الماء الساقط من السقوف
والخيطان المبنية به اه فعلم ان **العفوعنه** على فرض النجاسة اما عند احتمالها واحتمال
الطهارة فالاصل فيه الطهارة وان نزل من مزرب او صببه غاسل من فوق عرفته
بان يصبه من موطاة او يلقيه على الارض **فيمرل من نحو ميزاب فيصيب الارض في نحو**
الطريق فانه طاهر والبحث عنه راو خلافة تركها اولى لبد عته

اي فذلك الماء المصبوب المجهول الحال لا يجب عليك غسله لانه ان كان نجسا عني
عما اصابك منه اذا كان قليلا عرفا وان كان ظاهرا فلامعنى لوجوب غسل الطاهر
واذا جهل عليك الحال فلا تشل عن اصله واحمله على الطهارة كما هو الاصل في الاعيان
والبحث عن اصل طهارته ونجاسته ضلالة اي خلاف الاولى فتتركها اولى لتدعة
البحث بدعة مذمومة في الحديث ان بعض الصحابة اصابه ماء الميزاب فغسل عنه
هل هو طاهر او نجس فنهي صلى الله عليه وسلم صاحب الميزاب عن علامه بذلك وقال
له لا تخبر كما في المحشى هذا ولا يخفى ما في كلام الناظم لانه يتكلم على المعفوات فخالطه
ذلك بالتكلم على ما اصله الطهارة وكذا في كلام الشافعي فانه قال بعد قوله فانه طاهر
قطعا عملا بالاصل ولا يجري فيه قول تعارض الاصل والغالب فانه اوله يناقض
اخره **وليس يعفى عن الارواح ان بقيت اعيانها قاله في اصل روضته**
اي لا يعفى عن طين الشارع اذا كان عين النجاسة مرئية فيه غير مستهلكة
عن عين منجسة يقينا فيه بان بقي عين البول ومنه ما لو انتفض الكلب فلا
يعفى عما اصاب من ذلك لان المنفصل منه مثل نجس العين اصالة وهو لم يستهلك

في غيره

في غيره حتى يقال بالعفوعنه بل ما حصلت الاصابة الا بمحض النجاسة فلا عفو
كما قال ع ش **للعقل فيها مجال عند كثرتها والقول في صحتها قاصر بيسر**

اي ان الناظم يقول لعقل فيها مجال اي جوالان اي يدخل اى يستنبط بطريق
القياس على ثلاث مسائل العفوعنه النجاسات وانه بقيت اعيانها اذا عرفت
جميع الطرق كما ذهب اليه المالكية والثلاث مسائل التي قاس عليها اولها
اشار اليها بقوله والقول الى اى قول العلماء اذا عزم زرق الطير المسجد **يعنى**
قاضي هذا القول بيسرته اي بان المشقة تجلب التيسير ومنها ما لو عمت النجاسة
فعدم العفوعنه مشقة تكليف التميز عنها فنقول بالتيسر وهي العفوعنه كما قلنا
في نظيرتها مسألة المسجد **واشار الى المسئلة الثانية من المقيس عليه بقوله**
لضارب الارض ان يحشى بناقله في مسلك عمه نقل بر كسسته
اي ان الضارب في الارض اى لما فرغ منها ولو سفرا قصر اذا صلى النافلة وهو
ما شق فانه يعفى عن مما سته للنجاسة في مسلك اى طريق تحت النجاسة بشرط ان
تكون النجاسة جافة وان يفارقها حالاً وان لا يتعد المشى عليها وان لا يجد عنها
معدلا كما في الحاشية اى فذلك مسلكنا يقال فيها بالعفوعنه بطريق القياس على هذه
قال المحشى ايضا في العبارة قلبه وسامح لان الذي يعنى النجاسة لا تنفى النعل
ويشترط طهارة النعل ويعفى عن محاسنة الحافي المتفل ايضا بالشروط المذكورة
وفي نسخة في مسلك عمه رجس بتعلته وهي راضية فالبا للمصاحبة اى رجس صاحب
لنعلته **واشار لقائله بقوله ومحرم ارضه عم الجراد له عليه وطى نفوا اثار حرمة**
اي المحرم اذا عم الجراد الطريق فلا حرمة عليه ولا فدية في وطئه وان مات بسبب ذلك
ان لم يطأ الا ما لا بد منه ومثل الجراد كل صيد تعين عليه **بصريح** التعرض له
كما لو باض بفراشه ولم يكن دفعه بدون التعرض له فقوله ومحرم بالجرد
معطوف على ضارب لانه نظير ثالث وارضه مبتدأ وعم الجراد جملة حالية اي
في حال كونها قد عمها الجراد وله خبر مقدم وعليه متعلق بوطى ووطى
مبتدأ مؤخر والجملة خبر ارضه والعائد محذوف اي له وطى عليه فيها كما اخذ
عائد الحال السابق وقوله نفوا اثار حرمة راسا فهذه نظائر ثلاثة استدل
يجوز للشخص ان يفعلها متى عنه الحرمة راسا فهذه نظائر ثلاثة استدل

بها الناظم على اثبات ما اقتضاه عقله من العفو عن النجاسة في الطريق اذا حتمت
 وبقي عنها ثم استدل لذلك بقاعدة تعميمها وغيرهما من باقي المعفوات بقوله
ما جاوز الحد يعطى ضده ابداً ويعكس الحكم فيه وفق حكيمته
 قال المحشي اعلم ان لهم قاعدتين الاولى اذا ضاق الامر اتسع فمن ذلك اواني الفخار
 المملوءة بالسرجين لا تنجس بالماء القليل والذباب يجلس على عيني
 النجاسة الرطبة ثم يقع على الاغصان الطاهرة ولا يجسها فلما ضاق الامر
 على العباد في القوز عن نحو ما ذكره وسع لهم بالعفو القاعدة الثانية عكس
 القاعدة وهي اذا اتسع الامر ضاق فمن ذلك توسيع النجاسة العاصية في حركة
 او حركتين لاجل اضطراره لذلك ولم يوسعوا له في ثلاث حركات متوالية لعدم
 الحاجة لذلك فلما اتسع الامر الذي حقه ان لا يجوز لكنه جاوز للضرورة اي كثر
 ضيقوا على المكلف حيث لم يسامحوه فيه وابطلوا احكامه به وقس على ذلك كل نجاسة
 عني عن قليلها دون كثيرها وذلك لان حق النجاسة عدم العفو فاعفوا عن
 القليل لا توسعوا فاذا اتسعت هذه النجاسة اي كثرت ضيقوا فيها بعدم
 العفو عن الكثير وقد جمع الغزالي مجموع القاعدتين في الاحياء بقوله كل
 ما تجاوز عن حده انعكس الى ضده فانكسرت نجاسة فاعفها فاذا جاوزت
 الحد وشق القوز عنها انعكس امرها الى عدم وجوب غسلها والعمل القليل
عفا عنه في الصلاة فاذا جاوز حد القلة الى الكثرة انعكس الامر فيه الى عدم
المساحة فيه وقد نظم الناظم هذه القاعدة الجامعة للقاعدتين بقوله ما جاوز
الحد يعطى ضده ابداً فقوله ويعكس الحكم فيه كال تفسير لقوله يعطى ضده
وقوله وفق حكيمته مفعول لاجله عامله يعكس اي يعكس حكمه لاجل موافقة
العلة المقترضة للعكس اي مطابقتها له والمراد لكون العلة مقتضية لعكس
ذلك الحكم لا تنافيها ووجود ضدها عند مجاوزة الشيء المسامح فيه حده
فيعطى ح ذلك الشيء ضد ذلك الحكم لا تنافي علة وجود ضدها علة
فليتأمل و مراد الناظم ان مسئلة من هذا القبيل فيقال فيها بالعفو لئلا
يلزم التضييق واعتد كلام الناظم بعضهم كالسجاء في شارح منظومة
معفوات الشربلاي وضعفه الشارح والجمهور وقال الشارح 2

المعفوات

المعفوات من قبيل الرخص والرخص يقتصر فيها على مورد السماع والمنقول
 عدم العفو اذا ثبت عين النجاسة بان لم تستهلك في طين او تراب الشارع
 وذكر هو والمجسوتين فواقين المقيس والمنقاس عليهن فالمعتمد عدم العفو خلافا
 للناظم والنعل ان جمعت طين الشوارع هم لم يوجبوا غسل ما فيها كقسطته
 اي اذا اراد الشخص ان يصلي في نعله وكانت جمعت قليلا من طين الشارع
 النجس بقيامه كون النجاسة غير مرئية بل مستهلكة في ذلك الطين لم يوجب
 الغسل عليها غسلها لتصح صلاته ولا كقسط الطين الذي فيها بلا غسل فقوله
 كقسطته اي كما انهم لم يوجبوا الشط ذلك الطين للعفو عن القليل من طين
 الشارع كما مر وكذا يعنى عن تراب الشارع المتيقن النجاسة اذا دخل في قميص الصائم مثلا
 والرجل ان عرفت فيها او تسخت شبهه به عرق المستنجى بكبريته
 اي اذا عرفت الرجل في النعل التي فيها طين نجس او تسخت الرجل بواسطة العرق
 مع تراب الشارع النجس او ما فيه يعنى عنها وعن النعل بما فيه ولا يقال ان شرط العفو
 عدم نجاسة النجاسة لاجنبى عنها ولو طاهر مع ان العرق اجنبى قد خالط ما
 في النعل فيقتضى القاعدة عدم العفو لانا نقول الاجنبى الضروري كالعرق
 لا يضر بدليل ان المستنجى بالجمرة او عرق ووصل الى محل الاستنجاء من كبره القبل
 او حلقة الدبر فانه يعنى عنه ولو سال من محل الاستنجاء وتلوث الثوب الملاقى
 له قال الشارح اذا لم يجاوز صفحة ولا حشفة وفي ذهني العفو عن العرق وان جاوز
 ما ذكر لانه ضروري فليراجع وما ذكر تعلم ان عبارة المتصفيها قلب وحققا شبهه
 بعرق استنجاء لا شبهه به عرق استنجاء فليتأمل
 وان حوت روية فاعسلها واسفلها على القديم له عفو بد
 يعنى ان النعل اذا حوت نجاسة روية او غيرها فاعسلها وجوبا ازالة للنجاسة
 ولو كانت باسفلها وهذا هو الجديد وهو المعتمد وفي القديم اذا كانت في الاسفل ودونها
 في الارض حتى ذهب جرمها يعفى الاثر فتصح الصلاة معه فاعسلها مبتدا وعفو مبتدأ ثانى
 وعلى متعلق خبره وكذلك والمجلة خبر عن اسفلها والعايد الهاء في له ومفعول غسل
 ضار محذوف عائد على النعل وباء بد لكتنه بمعنى مع متعلقه بعفو والهاء للاسفل
 والاعف علا لا يعنى عنه مع ذلك كما يفيد قوله اي عفو للاسفل لا لغيره والذي
 استقر به ابن الرفعة العفو عن قليل النجاسة في الحق واعتد الشربلاي والسجاء
 كما في المحشي ما جاوز او طوى من في نعله قدز في مسجد ابراهيم فاحتضرت
 اي لم تجوز الايمة الثلاث مشي الشخص في المسجد بنعل عليها نجاسة رطبة
 او نجاسة سواد كان المسجد مهيأ للصلاة يحترق ما ام متنها خربا كما في شرح م

ومثل النعل الرجل في حق الماشي حافيا بخلاف نحو الرباط والمدرسة فلا يجزم الا اذا
تحقق التلوث بالحيث نجاسة ولا يجوز ان يدخل المسجد ومعه لم يني اذا خشي نجاسة
وكل ذلك ثابت بالحديث بول الخفايش عفوقد قلته اذا روي بوله في حال طوفائه
اي يعني عن بول الخفايش وكذا روي عنه قلته وكذا عند كثرة اذا روي وهو بول
اوروثه حال طوافه في مكان الصلاة او على بدن المصلي او ثيابه ومثل الخفايش
كل ما جرى مجراه من المخالطات كالزنبور والصرصر بل قيل بالعفوق عن اثر زرق
العصفور في الثوب والبدن ايضا كما يعني عن اثر خراف الفار فيهما حتى ان ظاهر
نقل جرم لکلام الشارح الصغير والمجموع انهما ذكر فيهما العفوق عن جرم زرق
العصفور وما جرى مجراه من بقية الطيور في الثوب والبدن ايضا ولا بعد
في ذلك وان كان ضعيفا او عجم في مسجد او عجم في سبكت
ارضا برويته من اجل خلطته عجم معطوف على قلته اي او عجمه وباء برويته
بمعنى مع متعلقه بعم ومن متعلقه بعفوق في السابق وحاصل المعنى ان بول
الخفايش اذا عجم اي كثر في المكان مسجدا او مسكنا غيره يعني عنه ايضا من اجل
ابتلاء الناس بكثرة مخالطته ولا يعني عن الكثير في غير المكان من بدن او ثوب
اما القليل فيعني عنه في القلادة فيكون في حال كثرة زرق العصفور على المعتمد
هذا ما يقتضيه كلام الناظم خلافا لما فهمه المحشي ويظهر لي ان كلام الناظم
صحيح ومقتضى كلام المحشي ان زرق الخفايش ونحوه قليلا او كثيرا يعني
عنه في الثوب والبدن والمكن بخلاف زرق العصفور على المعتمد
ابو حنيفة زيل النار قال له حكم الوطواط في الثياب مهنته
اي قال ابو حنيفة بالعفوق عن زيل النار في الثياب المهنة اي الخدمة لا في البدن
ولا في ثياب التجل ولا في الماء ولا في المايح فله حكم زيل الوطواط لا شتر الكها
في النسيوت راي النوي ذاتي مايح فعفى ان لا يغير فكل من بعد ميزته
اي اعتقد الشيخ المنوي المالك من عند نفسه هذا العفوق عن زيل النار السابق
فقال بالعفوق عنه حتى في المايح فقال بول كل من بعد ميزته اي تمييز الزيل
وما اختلط به ورميه واكل البقية ومثل المايح الماء في هذا الحكم سواء سواء
ومع ذلك لا يسلم له فيعز عنه هم في المايح والماء دون غيرها كذا في المحشي
ولي فيه وقفه لان المعروف عندهم ان الماء لا ينجس الا بالتغير ولو قليلا

اي عندنا

اي عندنا معاشر الشافعية قد عفوا اي الشافعية عما بمنفذ النار اذا وقع في مايح
او ماء قليل ثم اخرج حيا طشقة الاختار عن ذلك ومثل منفذ النار منجس كل
حيوان طاهر غير ادمي طائرا او غيره ولو حارا كما قال بعضهم فلا تقف
وعندنا قد عفوا عما بمنفذ صا ان اخرجت حية من زيت جرتته
قليل دغ وشعر والغبار وما بغيره قط الى من بعد عيبه
اي مما يعني عنه قليل دغ لفة في الدخان اي قليل دخان انفصل من نجس و
متنجس كطبخ اصابه بول وانما كان الدخان نجسا لانه رماذ منتشر تفصله
النار بقوتها فهو من اجزاء النجس او المتنجس بخلاف البخار فانه طاهر لانه
لم يفصل بواسطة وانما هو راجح حصل له مجرد التزويج من النجاسة وذلك لا يقتضي
تنجيسه ومثل الدخان دخان النمل المعتمد بالخروج جاز التبر به لانه قليل يعني عنه
وما لو انفصل من لهب شجرة نجسة او انفصل من حر اغليت وما لو انفصل من بخار طاهر
وضع على نار نجسة او متنجسة فينماح فينجس ولو نشف الثوب على اللهب من النار
النجسة الصافي من الدخان فهو طاهر لان اللهب طاهر لكن الغالب في اللهب عدم
خلوه من الدخان فلو لمع ودك من لهب الجلة الصافي عن الدخان فطاهر وان لمع
بما فيه من الدخان او من الجمر النجس فينجس لانه يعرف فينجس بواسطة رطوبة
العرق وقت الحرق وبه تعلم ان الهباب المتخذ من دخان السرجين او الزيت المتنجس
نجس كالرماذ لكن حكمه ليس كالرماذ لانه يعني عن مطلق دخان نجس اذا لم يكن متلبا به
وعن قليله وكثيره في حق المبتلي به هذا كله حيث كان الدخان من غير مغلظ اما
اذا كان من مغلظ فلا يعني عنه قليله ولا عن كثيره ولا يعني عن الدخان الذي
ينعكس في الوعاء حالة الطبخ لان عدم التغطية كالنقدي اذا اعتاد التغطية
كذا في المحشي ومما يعني عنه قليل شعور نجس من غير كلب ولا خنزير حتى في الزباد يعني
عن قليل الشعيرة لا عن كثيره والقليل كشرة او شعرتين والكثير كثرات ونقل عن جمر
ان الثلاث من القليل وان ما فوقها كثير وان العبرة في الزباد بالدهنة لا بالحق
ولو قطعت شعرة واحدة اربع قطع فحين شعرة واحدة في الاصم وقيل قلته الشعر
وكثرته مرجعها العرف وهو الاظهر والاوسع ويعني عن الكثير في حق الدراكب
ويعني عن الاكثر في حق القصاص لكثرة ابتلاؤه به والعفوق هنا في الثوب قليل وفي الماء
واستشكل بخلاف الدخان فالعفوق عجم ولو شك في الشعر والصوف او الريش والوبر
او الجلد طاهر من طاهر او من نجس وطاهر ابيض في حال الحياة او بعد الموت فطاهر
علا بالاصل ومعلوم ان ما قبل الجلد طاهر ان ابيض في حال الحياة من حي ما كوال اللحم

والأفحى الأمن الأدبي فطاهرة ومحل كتب الفقه ومما يعني عنه قليل الخبث
 الغبار المتطاير من الشارع المتيقن النجاسة في الماء والماء والماء والبدن والثوب
 ولو كان من عين النجاسة كغبار الرجين ويبقى عن الكثير في حق المتبلى به
 ومما يعني عنه في القطر وحاصل الأمر أن القطر والحيوانات والطيور إذا نجس
 بها أو رجلها فإن غابت غيبة يمكن فيها ورودها ماء كثيرا أو قليلا لكنه
 جاريا قويا ولو بعض قوة بحيث يسوق التينة ثم أصابت شيئا لا يحكم على
 مصابها بالنجاسة لانه طاهر أصالة والأصل في بقاء الطهارة ولا على فيها
 بانه طاهر لانه علم تنجسه والأصل بقاء نجاسته وان لم تغب حكما على مصابها
 بالنجاسة لكنه معفو عنه كذا في المحشى عن ريش لكن في ذهني ان مصابها
 طاهر للعفو عن ملاقات في حاله لا نجس معفو عنه ومن ذلك ما لو شرب الكلاب
 من مساقي الكلاب ثم شرب الدجاج منه ثم شرب من ماء قليل فانه يعني عنه
 حتى قيل انه يجوز اكلها اذا دلت من غير تنجيس فيها ومنه ايضا اذا وضع
 الحيوان المحترق في ماء قليل راكدا وما يعي فانه يعني عن ملاقات فيه حيث لم
 ينفصل فيه شيء من فيه ولا يحكم عليه بالنجاسة كما في شرب بل في ذهني ان منه
 ايضا ما لو شرب الثور مثلا من مساقي الدجاج التي شرب منها الكلاب ثم وضع فيه
 في ماء قليل راكدا ونحوه استطراد في التحفة عدم من جملة المعفوات في الماء
 روث ما نشوه منه كسرك وزرق طير وما على فيه وفم كل بحر وفم صبي
 وما تلقىه الفيران من الروث في حياض الاخلية اذا عم الابتلا به ثم قال ويؤيده
 بحث الفزاري العفو عن بقر قارة في ما يعي عم الابتلا بها ثم قال بشرط ذلك
 كله ان لا يغير وان يكون من غير مغلف وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه
 ثم قال تنبيه علم من كلامهم في هذه المستثنيات انها لا تنجس ملاقيها وفي
 شروط الصلاة ان المعفوات ثم في البدن والمكان تنجس لكن لا تبطل بها
 الصلاة مثلا لان الضرورة هنا للعفو اذ كد بدليل عدم تاثر النجاسة
 طرفها اذا تخللت واختلافهم في قليل شعر على جلد دبع هل يطهر بها او
 يعني عنه فقط اه وفيه بعض مخالفة لما مر والا صح ما مر عند عدم امكن
 التوفيق وشربه ممكن ما جرى بقوى او راكدا راحه في حد كثير **تد**
 اي اذا نجس ثم الهرة بمغلف ثم عدت اي غابت ثم اتت ولغت في طاهر
 فاشترط لعدم نجاسة مصابها غيبة يمكن فيها ورودها ماء مطهر اكررا

كماء

كماء الانهر والعيون التي تتكرر بها فيها من التراب مع امكن كون ولو غها فيه
 سبع ولغات بان يحضر من سبع ذلك وهي غائبة ولا يشترط غيبتها سبع
 مرات لانه يمكن ولو غها في الغيبة الواحدة سبع ولغات

ان هرة اكلت من كلبه وعدت كور لها غيبة والماء بكدرته
 اي عبر المتولي في المسئلة السابقة بسبع يدل هرة والمراد ان يغيب الحيوان
 الذي تيقنت نجاسة في غيبة يمكن فيها تطهيره من نجاسته بولوج
 فلا يحكم بنجاسة مصابه فعم الحكم في كل سبع بل في كل حيوان بل في التحفة
 ولو ادعى ولم يخصه بالهرة وهذا هو المعتمد وقال الفزاري في كتابه البسيط
 مفيد الحيوان المذكور بالذي يكثر اختلاطه به واما السبع ونحوه فمصابه نجس
 لانه لا ضرورة للمساحة فيه بخلاف ما كثر اختلاطه بنا وهو ضعيف
 بل الحكم عام في كل حيوان لا نالا لنجس بالشك نعم العفو عن مصابه مع عدم
 الغيبة مخصوص بغير العاقل جز ما ومن يكثر اختلاطه به فيما يظهر

من بعد غيبه على احوال حنته
 فليحذر كالمهران اكل الجنون ثم اتى من بعد غيبه على احوال حنته
 كالهرة متعلق بحذوف خمر متداعج ذوف والحيلة جواب الشرط او دليل الجواب
 والمعنى ان الجنون كالهرة فاذا نجس فيه او يده ثم غاب غيبة يمكن انه وضع ذلك
 في ماء مطهر كثير او جار مع سبع والدورة ان النجاسة مغلفة وبدون ذلك
 في غير هاتم وضعها في طاهر لا يحكم عليه بالتنجيس كما لا يحكم على اعضائه بالطهارة
 ومقتضى التشبيه انه ان وضع ذلك في طاهر مع عدم الغيبة انه يعني عنه فمن ابتلى
 بماء كلبه كما عني عن فم الصبي ويده بشرط ان يكون اتى اي وضع يده في الطاهر
 حنط حنته اي جنونه المطبق او المتقطع وذلك ليتكامل الشبه والا فالعاقل والحكم

الاول كالهرة ايضا **دجاجة خليت نزع نجاستها في غالب حنطها ايضا بوزنه**

قولان للاصباحي فيها اذا وردت على الطعام نشي من خوف ضيعته
وعندنا ان تغيب من بعد ما اكلت نجاسة فلها احكام قطته

اي ان الدجاجة الموصوفة بانها خليت اي تركت نزع وفي مرعاها نجاسة
 واحتمل تناولها منها وعدمه ولم يتحقق تناولها لها ومثل الدجاجة بقية
 الطيور والحيوانات حتى ان العلماء لا يمثلون بالدجاجة بل بالوزة

فأشترط
 نجاسة كقطاط ان يعني
 وفي البسيط رأي تفصيل خلطه

لغة في الاوزة والحكم واحد ثم اخبر عن دجاجة بجملة قوله قولان فيها هي
وللا صبيحي اي مالكا بن انس نسبة لذوي اصبح بطن من العرب اي اذا ورد
على طعام مثلاً فقبل بنجاسته لانه الغالب عليها وورد النجاسة وقيل بعدم
نجاسته عملاً بالاصل وهو الطهارة والامام مالكا يقدم الغالب على الاصل
لكن اعتمد العمل بالاصل خوفاً على مصابها من الضياع اي التلف لو قيل بنجاسته
كما هو مقتضى العمل بالاصل وعندنا ما يشر الشافعية ان لم يتحقق اكملها
للنجاسة ففهمها طاهر لا ينجس وان تحقق اكملها لها ثم وردت على طاهر
فان كان بعد غيبة يمكن فيها ورودها ماء مطهراً ففهمها باق على نجاسته
ومصابها باق على طهارته عملاً بالاصل فيها وان كان قبل ذلك فيعفى

عن اصابتها كالهريرة في جميع احكامها المارة **كذا**
فيم الطيور كذا وابن الصلاح راي فم الصبي له عفو بريقته
من اجل ذاقلة في الغم ما منعت قطعاً وما نجسوا ثدياً برضعته
اي مثل فم الدجاج والاوز فبقية الطيور وان لم تكن من طيور الماء وابن
الصلاح اعتقد ما هو المعتمد من ان فم الصبي اي والصبي وكذا الجنون
وبقية اجزائهما كاليد كما في المحشي معفو عنه فكذا خبر عن فم الصبي
وعفو حال وفي نسخة له عفو وله خبر مقدم وعفو مبتدأ مؤخر والجملة
خبر عن فم الصبي وبريقته قال المحشي اي مع ريقته اي كما يعفى عن ريقته
المنجسة بفم النجس ثم قال من اجل هذا العفو عن فم الصبي ما منعت قلة
في فم الصبي وما نجسوا ثدياً برضاعه منه ولو كان فم نجساً ولو من مقلط
ولو كان الموضع او المقبل له غير ابويه بل يعفى عن ايديهما ايضا في الطعام
 وغيره وفي كلام المصنف بعض خلط لان كلامه اولا في عدم التنجيس لاحتمال
الطهارة وهنا في العفو مع تيقن النجاسة قتال

ومالكا قد عفى عن ثوب مرضعة ان لم تدع عنده اسباب حوطته
مع الخزان بال الصبي بها لها الصلاة بلا نضح لبولته
وسنة قد راي ثوب الصلاة لها انعم بها سنة مع حسن رخصته
اي ان الامام مالكا قال يعفى عن نجاسة في ثوب المرضعة اذا نشئت من الرضيع
ان لم تدع ولم تترك وقت الرضاع والتعهد للطفل اسباب الاحتياط
بان احتاطت حتى لم يصيبها بول الصبي او غائطه واحتازت من ذلك

فاصابها

فاصابها قهراً عنها مع عدم تقصيرها في الاحتياط فلها حينئذ الصلاة عنده
بلا نضح لبول ولا غسل له او لغيره قال المحشي وقواعد مذهبنا تقتضي ذلك
اذا لم يكن لها الا ثوب واحد وكان هناك برد والا فتصلي عارية والامام مالكا
قد راي اي اعتقد ان مربية الاطفال لا يجب عليها ان تتخذ ثوباً طاهراً تلبسه
وقت الصلاة بل اعتقد ان ذلك سنة فسنة مفعول مقدم لري وقوله انعم بها
صيغة تعجب ورخصة تمييز واحسن برخصته صيغة تعجب اي ما احسن
ترخيصه وتسهيل الامام مالكا لمربية الاطفال في العفو وعدم وجوب

اتخاذها ثوباً للصلاة ثوب الصبي وحمل المصطفى علنا امامة حجة في ذلامته

ثوب بالجر عطفاً على ثوب مرضعة بعاطف محذوف او هو مبتدأ خبر محذوف
اي يعفى عنه اي عند مالكا على الاول ولومع تحقق النجاسة او عند المصنف على الثاني
وقبر حمل حجة اي حمل المصطفى صلى الله عليه وسلم في الصلاة امامة بنت بنته صلى الله
عليه وسلم زينب وامامة بنت زينب تزوجها سيدنا علي بعد وفاة سنانا فاطمة رضي
الله عنها وعلنا اي جهراً مفعول مطلق حمل اي حملنا احوال منه فحمل المصطفى
لها حجة على العفو الذي قال به الامام مالكا واختاره الناطم ونقله الحلبي فهو
حجة في هذا الحكم وهو العفو لامنه صلى الله عليه وسلم ولم يقل به الشافعية
وقالوا الدليل لا يدل لاحتمال كون حملها صلى الله عليه وسلم مع طهارتها
وطهارتها ثباً بها لانه وقايح الاحوال اذا وردت وظاهرها مخافاً لقر
في الشريعة وجب حملها على ما قرر ولو بالاحتمال لقول الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه ان وقايح الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كساقها ثوب الاحمال
وسقط طيبها الاستدلال امر واحتمال انها نجست اي ظهرت بالماء موجود

وقولهم نجست بالماء وقد غسلت ثوبها ساقط مرفى برمتة

او هي الحلبي الى هذا وناقله قاضي الحين فخذ نقلاً بحجته

اشار لرخصة الشافعية بقوله وقولهم اي جمهور الشافعية بعدم العفو وتاويل
الدليل باحتمال انه صلى الله عليه وسلم لا حملها كانت نجست اي غسلت نجاسة فرجها
بالماء وقد غسلت ثوبها وباقي بدنها ايضا بالماء ذلك التاويل ساقط اي احتمال
بعيد لانه خلاف العادة في الاطفال فذلك الاحتمال يرمي برمتة اي كله اي يقطع
النظر عنه اصلاً بل الظاهر ان الحمل للعفو خصوصاً وقد اوما مخففاً او ماء الحلبي
من ائمة الشافعية الى هذا السقوط وناقض العفو والسقوط عن الحلبي القاضي حسين

فخذ نقلا للعفو ولستقوط دليل جمهو الشافعية على عدم العفو بحجة اي ملتسا
 النقل بالدليل على المنقول ومع ذلك معتد الشافعية بعدم العفو المذكور خلافا للناظم
 ولسلفه **م وكل من فضلائه تحوي فضيلته** **وكن حريصا على هذا** **بجملته** **م**
م وكل مع الطفل واشرب من موارده **وعود النفس ان ترضى بعشرته** **م**
 اي لا تمتنع من موارده الصبي خوف النجاسة لانها عفوة عنها في كل مع الطفل
 واشرب من موارده **م** اي من الماء الذي شرب منه للعفو عنه فيه اتفاقا والخلاف
 في ثيابه وفي حمله او تعلقه بالمضلى والمعتد بطلان صلاة من تعلق به او حمله وعود
 نفسه ان ترضى بعشرة الطفل للعفو المتقدم والشخص الاكل من فضلة طعام
 الطفل بجوي ويجوز فضيلته اي فضيلة مؤكلته ومؤنسته اذا كان الامر **م**
 كما ذكر فكن حريصا على هذا الفضل العظيم المؤدى الى تهذيب الاخلاق ومكارمها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل مع الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما
راي الخليلي والقاضي نجاسة ما **قد رسلت دبر من ريج معدته**
منحسا ثوبه رطبا واليتة **عند التخي بما وقت بليتة**
وما على من بخار الروث عندها **ينجس الثوب ان لا قابله وقت**
 يعني ان الخليلي والقاضي حين من ائمة الشافعية اعتقدا نجاسة الريج الخارج
 من المعدة وقالوا ذلك الريج ان لا في الثوب الرطب او الالية الرطبة بخوماء الاستنجاء
 والتنجي والاستنجاء بمعنى واحد وصير بليتة للالية بتاويلها بالعفو فاذا
 لا في ما ذكر او نحوه مع البلل والرطوبة نجسه وقالوا ايضا البخار الخارج من النجاسة
 لا بواسطة نار نجس ايضا نجس الثوب النديان ونحوه عند ملاقاته له والحل
 ضعيف والمعتد طهارته سواء خرج من دبر او من كنيف او غيرها وادخان
 النجاسة النجس هو ما كان بواسطة نار وما عداه طاهر
قال الفقيه وذو في الحكم اشبهه **دخ النجاسة فاسم عند قلته**
 اي قال الفقيه وذو في الحكم اشبهه لا بواسطة نار من دبر او غير نجس
 كما قاله الخليلي والقاضي حين الا انه انفردها بجعله كدخ في دخيل النجاسة
 يعني عنه عند قلته دون كثرته ففي عبارة المصنف لا **ذو في الحكم**
 اشبهه دخ النجاسة مع ان المراد هو اشبهه دخ النجاسة
وقال بو طيب والشيخ صاحبه **الريج من دبر طهر كخشوته**
وما على من بخار الروث طهره **في نص تعليقه فاحكم بقوته**
تعالبي قدر اى ما قاله حسنا **لسائل صل لا تغسل لفسوته**
 يعني

٣

يعني قال الشيخ ابو الطيب من ائمة الشافعية ووافقه تلميذه الشيخ ابو اسحاق
 الشيرازي الريج الخارج من الدبر طاهر فهو كالريج الخارج من الفم عند التحدث
 فانه طاهر اتفاقا مع ان كلا خرج من معدة النجاسة ومنغير ريقا تحتها وما
 عملا من بخار النجاسة روثا او غيره لا بواسطة نار من كنيف او غيره طهره ابو
 الطيب اي اعتقد كونه طاهرا ذكر ذلك في نص عليه في شرح علقه وشرح به
 مختصر المزني فاحكم بقوته واعتقاده خصوصا والشيخ التعالي غير الثعلبي
 صاحب التفسير قدر اى ما قاله ابو الطيب من طهارته حسنا فقل انت
 لسائل عن هذا الحكم لا تغسل لفسوته الملاقية للرطب لطهارة الفساة وكل ريج
 نجاسة يغسل منها لا بواسطة نار وهذا هو المعتد عند جمهور الشافعية
 والذي يقتضيه القواعد العقلية اعتقاد كلام ابن الرفعة اللهم لا علم لنا الا ما علمنا
ونارة سقطت في الماء منقذها **كالطير عفوا راوا من اجل خلطته**
وبعضهم قال في تغليله خطاء **الطير يكش لا يفيض بثقيته**
الى المياه وما قوال يفسده **ما تحقق في المجري بزر قتله**
 اي الماء او المائع اذا وقع فيهما فار وخرج حيا فهو طاهر لانه يعفو عما بمنفذها
 من النجاسة كما عفي عما بمنفذ الطير اذا وقع فيما ذكر بجامع الاختلاط
 المقضي لمشقة الخرز المقضي للعفو فحيلة منفذها كالطير خبر عن فارة
 والمراد سقطت بنفسها ومثل الماء القليل المائع ثم قال وزيل من باب ضرب
 اي اخطاء من قال بالعفو عن الطير دون الفار فار قابلهما بان الطير يكش
 اي يضم منفذه ويرفعه اذا وقع في الماء من اجل ذلك لا نجسه بخلاف الفار ونحوه
 فينجسه لعدم ضمه فيصل الماء لموضع النجاسة فينجس ولعل قيل بالعفو قال الناظم
 وما قاله فاسد لان مناه على ان عدم التنجيس لعدم وصول الماء لموضع النجاسة
 في الطير والتنجيس لوصولها اليه مع ان عدم التنجيس للعفو عن وصول النجاسة
 للماء والمائع بدليل ان النجاسة التي على مجرى حرد البول لا تنجس فاذا كان المنفذ يفض
 لا يتأتى في مجرى زرقه الا الوصول للماء مع عدم التنجيس وما ذكره الا للعفو
 عن نجاسته فيعفى عن نجاسة الفار بجامع الابتلا بالاختلاط في كل على ان الابتلا بالفار
 اعظم من الطير هذا على نسخة ما تحقق في المجري وفي نسخة ما تحقق في المجري الخ
قال المحشي اي كحياض الاخلية ومجاري الماء اليها فكثيرا ما يوجد ريق الطير وزيل
 الفار مع العفو عنه حتى لو وجد في حياضها من الغائط بفعل الفيران كان عفوا ايضا
 اي فاذا لم يوجد التنجيس مع وجود عين النجاسة للعفو عنها والعفو عن المنفذ من فيران

وغيره ما عدا الادي بالاولى ومثل المنفذ بقية اعضاء الحيوان الغير الادي اذا سقط في مايع او ماء قليل وعليها نجاسة عني عنها

بهيمة سمحت في الماء او سبيع بقارة الحق الفرا وعمر سبعة
قاضي الحسين رضى الله عنه وردت بهيمة وكذا ايراد قطيبته
يعني ان مطلق حيوان ما عدا الادي اذا نزل الماء القليل والمائع الحق بالقارة
في العفوى عن النجاسة التي معها سواء نزلت لسباحة او غيرها وتقدم ان المراد
بالفرا البغوى واعتقد القاضي عدم تنجيس ما وقعت فيه مايعا او ماء قليلا
قطرة او سبيع او فارة او عرسة او غيرها والمعتقد الاول

والبول من سمك في ماء مغتفر وان جوى بوله ما دون قلته
يعني ان بول السمك ونحوه من كل ما يعش في الماء اذا تخلط في الماء او وضع
فيه لا اعتبار بالحاجة اذا كان في ماء دون القلتين لا ينجسه ما لم يغيره والابان
غيره نجسه ومثل البول الغائط ومثل السمك ما لو نزل الماء طائرا وان لم يكن
من طيور الماء ونزق او شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تعلق منه ونقل النجاسة
اعتماد العفوى عن ماء نقل من البحر والنهر فوجد فيه طعم الزبل اولونه او
ريحه اذا لم يكن عين الزبل موجودا فيه والا فلا عفوى اذا لم يكن حالته
على القربة والافظا هو الاصل

بول البقير على كرسى الجيوب عفوا: حال الدراسة فان ترك غسل خلطته
يعني ان البقر على كرسى الدراسة وهو الدراسة وروثه عفت العلماء
عنه في الحب والتين المحقق تنجسه بما ذكرنا اذا لم تكن عين النجاسة باقية
فان ترك جوارا غسله مما ذكر للعفوى عنه حتى قيل ولو العين باقية حتى
قيل اذا وجدت قطع زبل بعد الصولة في الخنطة المسودة ارضا ولم
يقصر في تركها يعني عنها لمشقة التخرج عن ذلك ومثل البقر كل ما وجدت
الدراسة عليه مما اعتيدت الدراسة عليه كالبغال والخيول والثيران
والكدرس بوزن قفل مراد في البيدر والعرمة والشعلة

واقلف جوز القاضي شريح له عبادة راسها مع بول قلفته
وقال قد وتناكره لما حبست من بوله قاله في نص روضته
يعني ان الاقلن وهو الذي لم تحت من الرجال اما من النساء يقال بظرا قال

القاضي

القاضي شريح يعني عما تحت قلفته من البول والنجاسة حيث شق غسل ما
تحتها فله فعل كل عبادة تقتقر الى طهارة كالصلاة والطواف وسجدة
السلامة والشكر واللبث في المسجد وقيل قد وتناكره كره اي
اقتدا وتناكره كرهه لما حبست قلفته من بوله المعفوى عنه ذكر ذلك
القاضي شريح في نص عليه في كتاب روضة شريح روضة النووي
جواب ثانيا ان لا صلاة له ولا امانة فليقض بصحته

اي ان الشيخ القفال قد اجاب السائل عن الاقلن بانه لا صلاة له صحيحة ولا
امانة ولا كل عبادة اقتقرت الى طهارة اذا لم يغسلها ويغسل ما تحتها فافعل
بدون ذلك يلزمه قضاءه لعدم العفوى ولا يكفي فيما تحتها الاجزاء وهذا هو
المعتقد وما قبله ضعيف واذا مات الاقلن ولم يتيسر غسلها بدون شق يدين
من غير شق ولا صلاة عليه عند رويته عما تحتها ويصلى عليه عند حجر وهذا
هو المعتقد وازالة القلفة واجب في الواضح المحرم ومثلها بظن الاثنى حرام في
الحشى لان الحجر لا يجوز في الشك وكذا يحرم بعد الممات حرمة الادي

وابن المسلم قد عدته علة في مشكل فرأى ايجاب ختنته
يعني ان ابن المسلم قد عدته اي نقلته علة اي علة حكم الاقلن وهي حبس البول
المذكورة في قوله سابقا لما حبست من بوله قلفة فنقلته تلك العلة في مشكل اي
بيان حكم ازالة قلفة الخنثى المشكل فرأى اي اعتقد ايجاب ختنته ازالة للنجاسة
التي تحتها والمعتد حرمة ختنه وانما يجب غسلها بلا جرح لغسل ما تحتها فان
لم يأت الا بجر حرم وعني عما تحتها كما قاله المحشى

لم يستبح حرجا في مقتضاه كما في ثقة فتحت من تحت معدته
لم يستبح حرجا في مقتضاه كما في ثقة فتحت من تحت معدته
حسني كذا في غسل طهرته
ادركها باطنها حكم الطهر في
على الصحيح كما في جلد فروته
ما صح غسله الا باطنها

يعني ان ابن المسلم القائل بوجوب ختان الخنثى المشكل قال لا يستبح الخنثى
الاقلن نحو الصلاة اذا استنجى بمجرد الاجزاء اذا لم يغسل قلفته وقت البول
حتى لا يصل اليها بول لان بوله يصل الى القلفة فتح يتعين الماء كما في ثقة انفتحت
من تحت معدة الشخص والفراغ الاصل منفتح فالمنفتح انفتحا عارضا مع
انفتحا الاصل لا يكفي فيه حجر الاستنجاء ثم على قوله السابق ان لا صلاة له اي
للاقلن اذا لم يغسل ما تحت قلفته وان كان ما تقدم في الاقلن الواضح الا انه علة

باعتبار مطلق اقلق الشامل للخنثى الذي اوجب ابن المسلم عليه الختان بقوله اذ حكم
باطنها اي لا تصح صلاة مطلقا اقلق لم يغسل ما تحت قلفته لان حكم باطن القلفة
الباقي عليه البول حكم الظاهر منها في ان المتني اذا خرج من الخشفة واستقر مستترا
في القلفة يجب عليه الغسل ويحكم حينئذ بتكونه وكذا يغسل طهارة المتني اي الجنابة
يجب غسل باطن القلفة كما يجب غسل ظهرها فلا يكمل غسل الاقلق الا بغسل ما تحت
قلفته لان حكمه حكم الظاهر فحكم ما تحت القلفة حكم جلدة فروته اي جلدة هي فروة
بالهاء والمراد جلدة الرأس لان الفروة بالهاء اسم لها والحاصل انه اختلف في
بول الاقلق الداخل تحت قلفته قال شريح بالعفو لعسر الاحتراز عنه وقال
ابن المسلم بوجوب ختن الخنثى لعدم العفو عما تحت قلفته وقال القفال كل اقلق
لا يغني عما تحت قلفته فلا بد من انائه بالماء ولا تكفي الا حجارا والمعتد ان ما تحت
القلفة من الحي الواضح غسله واجب ولا تكفي فيه فيه الحجر لانتشار البول الى القلفة
والحجر لا يؤثر الا في الخشفة دون القلفة كما في ثبوت تيقنته دخل مدخل الذكر
ويجب في هذه الختان ومن الخنثى المشكل ان امكن فسخ قلفته وجب غسل ما
تحتها والا يمكن لا يجوز فسخها بشق ولا ختنه ويجب فيه الماء ولا يكفي الحجر
مطلقا في احد فرجه لاحتمال زيادته واصالة الاخر وان المبيت ان تابت فسخها
بلا شق وجب غسل ما تحتها وان لم يكن الا بشق حرم الشق اتفاقا ثم ان مر
قال يدين بلا صلاة عليه وقال حجر يغسل ثم يمسح عما تحت القلفة ويصلي
عليه وهذا هو المعتد والاول اقعد

اذا جرى بعد طهر الماء لكرته
والدم من باله صلى بالحجر
ولم يكن خارجا بالبول مختلطاً
بل من قرحة في جوف قصبته

يعني اذا خرج الدم من الفرج ولم يكن خارجا مع البول مختلطاً به
بل خرج من قرحة اي دملة او جرح في داخل قصبه الذكر وكان خروجه
بعد طهر الماء والخشفة من البول السابق تتجاوز الصلاة بعد ما ذكر من غير
ان يستنجي من الدم المذكور بحجر او ماء اذا توضع من خروجه لانتقاض الوضوء
به حيث كان الدم قليلا للعفو عن الدم القليل ولو من المنافذ اما لو خرج
بعد الاستنجاء بالحجر فيجب غسله بالماء لان شرط اجزاء الحجر ان لا يرد على المحل
شيء من الظاهرات الرطبة ولا من النجاسات مطلقا فاذا استنجى او لام البول
بالحجر ثم خرج الدم مختلطاً بالبول فلا يغني عنه وخرج بقوله من قرحة
في جوف قصبته ما لو خرج من المثانة فانه يجب الاستنجاء من قبله وكثيره

بالماء

بالماء لا بالحجر لاختلاطه بالبول والحاصل ان الدم الخارج من القليل وكذا من الدبر
يعفي عنه اذا كان قليلا بشرطين ان يخرج بعد الاستنجاء بالماء وان لا يختلط
باجنبي هكذا قاله المص والشارح وهو ضعيف لان الدم المذكور نجس ملوث
خارج من الفرج وكما كان كذلك يجب الاستنجاء منه ولو قليلا بالحجر او بالماء بناء
على المعتمد من كفاية الحجر في النادر كالمعتاد واعتقد الشافعي ان اخرج من الفرج
اذا جف ثم ترطب بخارج اخر من غير جنسه كودي ومذي ودم بعد بول لا يكفي
فيه الحجر والقول بالاجزاء المذكور في الخطيب وبعض حواشي ضعيف ومع ذلك
القلب يحيل الى اعتقاده هذا حيث ترطب جميع ما جف من الخارج او لا بالخارج الاخر
فان بقي منه شيء لا ترطب او رطبه بفعله لا بنفسه لم يجز الحجر اتفاقا سواء كان
الثاني من جنس الاخر او من غير جنسه كما هو معلوم من كتب الفقه والاعلم

بالصواب والاستحاضة او بول راي سلس
عما اصاب عفوا في حال قلته
هذا الكثير اذا يوم الصيام الى
لمنع السدا واذي بحشوته

يعني ان المستحاضة والشخص الذي به سلس بول يفتح اللام لانه اسم للخارج
اما بغيرها فهو اسم للشخص الذي به المرض وما في المتن من هذا القليل ومثله
كل صاحب عذر متى ما خلا من العذر في جزء من اجزاء الوقت بحيث يسع الصلاة
وشروطها وجبايقاعها في ذلك الجزء وان استوعب العذر الوقت يجب عليه ان
يستنجي بعد دخوله وقت الفرض ثم يحشو على الفور ان لم يتأذى من الحشو ولم
يكن صاعقا ولا يكثر العصب ثم بعد العصب يبادر بالوضوء والغسل ويوالي
وجوبه بين اركانه وسننه فاذا كانت طهارته يبادر لفعل فرض الصلاة ولا
يصلي بطهارته الا فرضا واحدا وله فعل ما شاء من النوافل كما هو مبسوط في كتب الفقه
فاذا تحفظ كما ذكر وخرج دم عفي عنه قليلا او كثيرا فتقيده العفو بالقليل ضعيف
وبه يتضح كلام الناظم والنسخ في ورق آجره **عجنا به النجاسة عفوا في حال قلته**

ما نجسوا قدامه وما منعوا
من كاتب مصحفا من خبر ليقته

خبر النسخ عفو مصدر بزنة ضرب واجره مبتدأ خبره جملة عجنا او جملة
المبتدأ والخبر صفة لورق والمراد عجنا ان اجره بعين نجسه جامدة لا
ما يعة يعني ان الورق المطبوع المنشور في حال رطوبته على الاجر ليحرق
لا يتنجس به اذا كان معجونا بنجس للعفو عن مما سته له رطبا فلا نجس
القلم به ولا استند منه

وان مستجرب بحري به عرق في الثوب او بدن عفو كقطرته
على الاصباح استنجى بطاهرة في الرافي واستنجى بركسته
عن نفسه دون المياه وما لاقاه من ما يعرجس بجملة

اي يعني عن اثرى عما بقى على العرق من اثر النجاسة فيها اذا استنجى بالماء وان سال
عليه العرق فلا يضرب اختلاطه بالا جنبي العرق لانه ضروري والعفو عنه في المحل وفيما
قالبه من الثوب وان سال العرق يستمر العفو في المكان الذي سال اليه وفيما قالبه
من الثوب هذا ان وجدت شروط الاستنجاء بالماء التي من جملتها كون المجر طاهرا
جافا الخ وحكي عن الرافي ان النجس كالركس اي الجملة وهو ضعيف نعم الخفي يقول
بجواز فيه مع الكراهة والعفو عن نفس المستجرب اي بالنسبة لنفسه لا لخالقه
ولا لخالق بعض ثيابه ولا بالنسبة للماء القليل او المائع

ما عاب عن طرف من اعطى مشاهدة على اعتدال عفو من اجل دقته
فلوراه حديد الطرف كان له حكم القليل ولم يحكم برويته

يعني ان النجاسة التي لا يدركها البصر المعتدل في المكان المتألف لونه لونه
يعني عنها بشرط ان لا يكون تعلقه بها بفعله ولا عبارة بروية حديد البصر كما لا
عبارة بروية بواسطة شمس ولا فرق في هذه النجاسة بين كونها من مغلظ
او من غيره ولو كانت لا يدركها الطرف لتفرقها ولو جمعت لا يدركها لم يعرف عنها
وما يعلق من النجاسة برجل نحو ذباب يعني عنه وان كان مدركا بالبصر المعتدل
عند مجر وهو المعتدل خلافا لم ر ثم نظر الناظم مسألة العفو بما يشبهها في التقول
على المعتدل دون غيره حيث قال

كنا مع صيتا اقرا انه فقد واداء داع لهم في يوم جمعته
وناظر نظر الزقاء اذ حكموا كنا قصص صنوئه عنه بد بته

يعني نظير التقول على المعتدل دون البارغ ما اذا بلدة لا يكمل عدد الجمعة من
اهلها اذا كان هناك بلد يسمعون النداء منه يجب عليهم الجمعة ان كان يسمع
النداء معتدل السمع ولا يجب عليهم ان كان بحيث لا يسمع معتدل السمع وانما
يسمع النداء قويه وما اذا جنبي شخص ضعيف البصر على بصر شخص حديد
البصر جدا كالبصر من رقاء الياهم التي كانت تبصر من مسيرة ثلاثة
ايام فان العلماء حكموا على الجاني وهو ناقص البصر اي ضعيفه بانه يلزمه
دية البصر المعلوم ولم يوجبوا عليه زيادة عنه ولو كانت الجنائية
بالعكس مما ذكر لضعيف البصر القضا من حديده لانه لا معول على الحرة

وهو في نسخة اخرى
وهو في نسخة اخرى
وهو في نسخة اخرى
وهو في نسخة اخرى
وهو في نسخة اخرى

وان مشيت غلة في الرجس ثم هوت في الزيت او شوهت تشبي سترته
ان دق ما حملت فاسمح اذا كثرت وطوق النفس ما تقوى لدينته
كهرة طوقت فينا وقد حملت في رجلها نجسا يخفى برويته

يعني ان النمل او الهرا او الدجاج او الذباب او النمل او الخنفس او نحوها مما يشق
الاحتراز عنه اذا مشى على نجاسة رطبة ثم على مكان طاهر وقد دق اي قل
عرقا ما حملته من النجاسة اي مظهر من اثر النجاسة حاله مشيها على الطاهر
فانه يعني عنه قال المحشي وان كثرت ذلك من واحدة او متعددة بدليل فاسمح
اذا كثرت واما قوله يخفى قال المحشي ليس يقيد بل مثله الكثير عرقا وفي بعض
النسخ في حال رطوبته وهو ولي وكذا يعني عن منقار وحناء نحو الدجاج
من النجاسة وعن سوس الحبوب ودود الطعام كالفاكهة ومعنى وطوق
النفس الخ كلفها وعودها على قبول الرخص كالعفو لتقوى على المواظبة
عليه بخلاف العزائم فانها لا تقوى على المواظبة عليها

وبنت وردان من حش اذا وقعت في مائع او وضوء دون كثرة

بنت بالمجر عطف على كهرة يعني ان بنت وردان المعروفه عصر كالقار الا
انها مأخوذة اللحم عند الشافعية فهي اذا غرقت في حش النجاسة ثم وقعت
في مائع او ماء قليل كماء الوضوء فانها لا تنجسه ومثل ذلك القيران والجرايع
وبقية الحشرات لم يشق الاحتراز عن ذلك

والخنفساء وجراد والفراش مشى او شبهه كقراد فوق سترته
وقس بها جعلوا وانظر اذا كثرت وحمل النفس ما تقوى لدينته

يعني ان الخنفساء بزنة قرفصا والجراد والفراش والقراد بزنة غلام
والجمل بزنة رطب ما يشبه الخنفساء وتعيش براحة الزبل وتقوم من راحة
الورد ونحو ما ذكر من بقية الحشرات اذا مشيت على نجاسة ثم على شئ طاهر
وتطهر اثر النجاسة على الطاهر من مشيها عليه يعني عنه قليلا كان او كثيرا
خلافا لمن قيد بالقلة وكل ذلك لم يشق الاحتراز عما ذكر

بيت الوطيس اذا السرجين اوقده الوضيفة طهر كل حين بته

قال النواوي الاقشرة لصققت بارضه فلها غسل لطهرته
ولعله شوييت كالجبن اسفلها نظيره واجب من جس عسرتة

يعني ان بيت الوطيس وهو الفون اذا اوقد بالسرجين وهو الزبل قال

سكنة سقيت بالسهم ظاهرها **كباطن لها طهر بغسلته**
وقيل تحي وتقي بالطهور له **واقطع بها يا بسا في حال ليستة**
وتعفان فسدت بالماء صفالته **فالك قد عفي عنه مسخته**

يعني ان السكين لو سقيت بسم كسرحية فانه نجس ولذا قالوا بيطلان صلاة من لسعة حية فيها لان سمها يظهر في ظاهره كقودن المذسوع بخلاف من تسعه عقر فان صلاته لا تبطل لكون السهم كمن في داخل بدن المذسوع المذوع لا يظهر ولا تكليف بما في الباطن ومثل السهم كل نجس كبول حمار ولو مغلظا فان السكين اذا حثت ثم سقيته ثم غسلت مرة او سبعاً بنزاه طهرت ظاهرها وباطنها لان الحرارة تمنع نفوذ النجاسة فكيف تكون سببا لغوصها فيها وقيل لا بد من جميعها ثانياً ثم غسلها بحية في ماء ظهوره وان تقطع بها في حال نجاستها وينسأها اذ لا رطوبة من احد الجانبين تقتضي التنجيس واذا تنجس سيف او نحوه كسكين وخيف من غسلة فسادها فالامام ماله قال يعني عن نجاسته بعد مسحه والامام الاعظم يقول كل صقيل كرامة وسيف وظفر مسحه كاف في تطهيره اذ المريق بعد المسح اثر النجاسة وان قدر على تطهر بالماء وعندنا معاشر الشافعية لا يطهر صقيل ولا غيره نفيس وغيره بدون ماء وان كان الماء يفسده

وحرم قد علت في الدرع ثم هدت **عما قد عفو مع بطن حرة**
يعني ان الحرة اذا فارقت ونجس بها اعلى بدن وهو وعاءها ثم هبطت وتخللت طهرت اذا كان تحتها لا بمصاحبة عين او بها لكنها طاهرة ونزعت قبل التخلل ولم يتخلل منها شيء واذا ظهرت طهرت من بدن الملاقى للخل وما علا عنه مما فارت اليه قيل بطهارته ايضا والاصح انه نجس معفو عنه للضرورة اما السداة فلا يعفي عنها لعدم الضرورة للقول بالعفو عنها ولو ارتفعت بفعله فلا عفو لظهوره وظرف الحرجة **بصك الماء لا تقطر رحمة**
وقال احمد لا بل كسرحية **وشق ظف لها حتم لا هنته**
اي ان الحرة النجسة بنجاسة تخللتها كان وضع فيها بول وتشربته او حمر وتشربه ظرفه وحرقه اذا غسل ظاهرها داخلها وخارجا كفي في حل الانتفاع بها من غير اشتراط تشربها الماء ليرشح منها النجاسة اذ اذا نظها

الباطن

ولا يشترط في جواز الاستعمال طهارة الباطن واذا كان نجس باطنها بالخر الذي تخلل وظهر طاهر داخلها بالتخلل لا يظهر باطنها ولا يظهر خارجها بل لا بد غسل لظاهر الخارج ومن تشرب بطهارة الباطن وقال الامام احمد بعدم طهارة لظرف وعدم جواز استعماله فيجب عنده كسره وشق ظرفه قال المجشي ولو طهرت الحرة بالتخلل طهرت درديها بتعالها سواء احصى استخرج او لا فليتنا مل

قليل شعر على جلد الباغ له حكم الطهارة في منصوص روضته

يعني ان قليل شعر الجلد النجس الذي قد طهر بانذ باغه باق على نجاسته لكنه يعني عنه كانت قلته عرقه كغفرين شعرة في الجلد اكبرها وكان كثير فلا يعفي عنه بل لا بد من تنقيه ونيل موضعها بالماء من غير دباغ ولا يكتفي بالغسل الكاين قبل تنقيه حتى ان القليل المعفو عنه اذا نكف وجب غسل موضعها عن مية عرفت **نفسا تسيل عفو** **نحو الحراي وزنبور وورث**
يعني انما لا ينقل دم لها سائلة عند شق عضو من بالاصغرها ولا لصغيرها بل لان منشأها من بالدم اصلا اصابة او دم قليل لا يسيل لقلته اصابة فلا يضره وض دم كالبزغيت والقارلان مكتسب بالمص فهو كالطعام المملوء به الامعاء لان لحمها وجلدها وعروقها اذ لو كان مما ذكر كان معاله نفس سائلة فينته لا لا ينفس له سائله لم تنجس الماء القليل ولا المايع بشرط ان لا تغيره ولا نجسته بشرط ان لا يطرحها طارح مطلق حيوان ولو غير عاقل ولو من غير جنس العاقل ميتة وتصل ميتة ولم تتخلل الحياة بين الطرفين والوصول بان طرحتها ربح او حيوان حية سواء وصلت حية او ميتة او طرحتها ميتة وحيت سواء وصلت حية او ميتة او نشأت من المايع او وقعت بنفسها نعم لو تعدد الواقع فخرج بعضه برأس عود مثلا فسقط ثانيا بغير احتيازة لا يضره له ان يخر الباقى بذلك العود ولو وضع خرقة على ناء وصفي بها هذا المايع الذي وقعت فيه هذه الميتة بان صب عليها لم يضر والحراي جمع حراية يقال له جمل الحن وبرختي والوزغة ابو بريص كذا الباب ودود القرا عفو **برغوث غلة قل كبقته**
فورعة ان تدب في القدر حل لها **تناول الكل في منقول حجة**
وحية محو انفسا تسيل لها **كصفدع نجحت ماء بحرته**

اي كما ان الحراي والزنبور والوزغة مما لا نفس له سائله كذلك الذباب ودود القراش اي البشرات والبراغيث والنمل والقمل والبق الناموس او الفسفس ومن ذلك ايضا الصرصر والقراد والخنفسى والنحل وبنيت وردان والعنكبوت والمعتمد طهارة نسجه ايضا والمجعل بزنه قتل وهو الذي يموت برشح الورد ويعيش برشح الزبل والعقرب قال الشافعي **اشارة المص بظنه الاقله الى انه لا فرق** في الميتة المذكورة بين التي لا دم لها اصلا كالخنفسا والزنبور والود وبين التي

ميتة

لها دم من غيرها كالنق والبرغوث والقمل والقراد او من نفسها ولا يسيل نحو
الحرام ثم قال الناظم فوزغة **الفتوى** واحدة او اكثر او غيرها مما لا انفس له
سائله ان تذب في طعام القدر بان تصحل اجزاءها في الطعام لطبعها معه
مثلا والمراد اذا تهرت ميتة ما لا انفس له سائلة في ما يع بنفسها او بواسطة
نار وكان وقوعها فيه لا بواسطة حيوان فان كانت غيرت ما وقعت فيه لا يحل
وفي المحشى عن رش وكذا ان كثر بحيث تغافله الانفس فلا يحل ايضا ونقل عن طب
عن الارباب وهو ظاهر من حيث حل تناوله واما نجاسته فالمعروف انها
لا تكون الا عند تغيره بما وقع فيه وان لم تكثر بحيث تغافله النفس ولم تغيره
فيحل تناوله لكن ان بقيت اجزاء ميتة ما لا انفس له سائلة مرئية بحيث يسهل
تمييزها عما وقعت فيه يميزها عنه ويأكل الباقي وان لم يسهل التمييز بان
استهلكتها فيما وقعت فيه حل تناول الجميع كما نقله حجة الاسلام عن الامام في الاحياء
وهذا بخلاف دود نحو الفأكة فانه يحل اكله معها هو فيه وان سهل تمييزه ثم قال الناظم وحية
الخنزير الحية والضفدع وكذا الفارة ماله نفس سائلة فاذا وقعت في ماء جرف نجاستها
وكذا كل ماء قليل او ما يع من ماله كره **زيت فارة هلك بحبه ما راي ايجاب نزعته**
قال ابن نافع الفتوى طهارة ما يجب شام فلا تقبى بفارته

يعني ان الامام مالك رضي الله عنه روي عنه انه يكون تناول الزيت الذي وقعت فيه
فارة او حية وماتت فم قبل اخراجها منه ولم يوجب نزعها لبقايتها على طهارته وقال
ابن نافع حين سئل عن ايجاب في الشام موت في زيتها الفار الفتوى عند المالكية طهارة
زيتها فلا تعبافارته قال المحشي ومعه مذهم كذهبا لا كما نقله الناظم
ان ميتة الادمي في ما يع حصلت قطهرة لم يزل عنه بخلطته
فعله في صلاة لا تصح به لما حوى بطنه من رجس بولته
يعني ان ما ميتته طاهرة كلالادي والجن والملك والجراد اذا وقع بعد الموت في ماء
قليل او ما يع ولم يكن على ظاهره نجاسة ولم يتحقق خروج شيء من جوفه لا نجاسة مع ذلك
لوجله وصل لم تصح صلاة الا ان ميتته نجسة بل ما في جوفه من النجاسة
وكل مع الخلد ودودا والثمار وما من السموك صغيرا قلبي بحشوته
كما لو سمكا حال الحياة **عما في بطنه قد حوى من رجس روثه**
وقال بو طيب ما قد قلوه **عما في بطنه نجس مع زيت قليته**
يعني ان الدود المخلوق مع الخلد ان جرينا على ما هو الاصح من نجاسته لا يجوز اكله
منفردا عن الخلد في غير ضروري التداوي اما مع التداوي فيجوز لكنه نجس
اكل منفردا عن الخلد اما اكله مع الخلد فيجوز لتداوا وغيره ولك ايضا اكل الدود

ميتة

ح

مع الثمار بخلاف اكله منفردا او مع ما لم يتولد منه فانه نجس ولا يحل الا للضرورة تدوا
ومع ذلك نجس وكذا دود الجن ولش وكل طاهر تولد فيه دود وكان تمييز عنه فيه
عسر عفا الشارع عنه لم يشقة التمييز ولا فرق في الدود بين قليله وكثيره ما لم يغير
ومثل الدود القمل الساقط في الحلوى والثمار والخل الميت في العسل ودود القمل
كما قيل لان الحبر لا يخرج منه الا بالقاية في الماء واغلاية فدرعت الضرورة الى العفو
عنه والقول بوجوب غسل الحبر الخارج منه اظهر والمراد بالعسر فاما ان شانه العسر
فلو سهل في بعض الاحوال لم يجب تمييزه ايضا ويجوز مع اكل الكراهة اكل الملك الصغير
والجراد من غير تنقيته من النجاسة التي في باطنه فيؤكل مع حشوته لعسر تمييزه عنها
وان كانت العادة قدرا صعبين ولا يتجر الزيت المقلوب فيه ويجوز قليه حيا قبل
الاحترامه قلى الجراد حيا بخلاف السمك الصغير لعيشه عيش مذبوح في البر
فالتحى بالميتة وخرج بالصغير قلى الكبير وشقه فيجوز كما قاله م ر ونقل المحشي
ان السمك الكبير يجوز اكله بحشوته ايضا حيث لم يضروا له عذاه لعش ورش
ثم نقل ان المحشي من السمك كالفيلح يجوز اكله مع حشوته حيث كان صغيرا
اما الكبير فلا يجوز اكل ملحجه مع عدم نزع ما في جوفه من المستفدرات وقال
لا فرق بين الطبقة العليا وغيرها خلافا لما اشتهر من جواز اكل العليا ثم قال
واما البطارخ فالمعتمد فيها الحل لوجود ما يمنع عنها الصديد والدم وهو القشر
التي عليها ولورقها وعذاه للحفي وهذا هو المعروف لنا سابقا فيظهر ان
القلي كالتعليق في حرمة وتنجس السمك الكبير بخلاف صغيره للشقة في زادون
ذاك وانه اعلم وكذا يحل بلع السمك حال الحيا مع الكراهة من غير تنظيفه
في باطنه وكذا الجراد وكالبلع المضغ وقطع جزء منه حيا وقال ابو الطيب ما قلبي
اكيوانات مع عدم تنقيته ما في باطنه نجس مع الزيت المقلبي ولا يجوز بلع
ما تقدم والاصح ما تقدم

والخوض ان صهر جوا بالرجس باطنه **فماؤه نجس فانظر لكثرة**
ورل من قال **يجب عن نجاسته** **ما قاله نافع بل من قبحته**
كفاضل قال في العصفور **زرقه** **كبول خفاشهم فاسم بقلته**
وما اصاب فلا معنى **يسا عله** **ما قاله نافع بل من حر بطنه**

يعني ان الحيض التي صهر حوها اي طلوعها بالرجس اي بالطين المعجون بالرماد النجس
 كالزريقا فالماء الملاقى لذي الحيات كان قليلا اقل من قلتين نجس لملاقاته لما لم يعف
 عنه وان كان كثيرا بان كان قلتين لم ينجس الا بتغيره بالنجاسة ولا ينجس
 بمجرد ملاقاته لها ثم قال وزل من الزلال اي كمالا من صنف على الحاي والصغير
 حيث قال عن نجاسة هذا الطين ولا ينجس الا باصابه من ماء او ما يع او غيرها
 حيث لم يبق مقام نحو الزريقا شي المسئلة في الاصل من ذلك بل للضرورة
 الي ذلك قال المحشي عن ريش لكن اذا ضاقت الامر قلادة اه وهذا هو المعروف لنا
 من غير هذا الكتاب ثم رايت نقل العفون فتاوي مرمعلا له بعموم البلوى
 لكن الناقل قال غير الماء من المانعات ينجس بمجرد الملاقات ومراعاة ان جربنا
 على ما قاله الناظم والا فالعفون عام للمانعات على المعتمد عندي وقول الناظم
 العفون من قربة ناقلة غير مسلم بل من قاعدة ان المسئلة تحلب لتيسر كيف وقد قال تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج 2 ويلزمه نجاسة جميع السواقي والقنابات وجرون
 الساعين وجباب الزيت المزرقة ونجاسة ما اصاب الشخص عند تناوله
 مما ذكر وفيه خرج عظيم لا يكاد يطاق قال الناظم القول بالعفون من القربة
 كقول بعض الفضلاء في بول العصفور وشرقة انه معفو عنه في الثياب
 وغيرها كبول الخفاش وشرقة يعفى عن قليله مع ان الابتلاء بالعصافير دون
 الابتلاء بالخفاش فيش ادلايلا وكثير من الاهل من طوائف الخفاش بها او شعشتها
 فالعفون في بول العصافير وهذا لا ينافي العفون عن زرق العصافير في المكان بالشرط المارة
 في ما ذكرنا مما يشق صونه عنها كالفوائد لان مراده العفون في المكان والثياب وغيرها قولي كذا
 ما اصاب من سوي بين العصفور والخفاش لان المعنى لا يساعده اي لعله الموجبة للعفون
 بل قال من خريطة دماغه اي عند بانه مسلم بمراعاة ما قلناه والله اعلم

ما حصل المعتمد في المحشي عن ريش ان رغو الماء الكثير عند البول فيه ورشاش الماء
 الكثير عند مصادمتته بنجاسة كعبه او من غير ان تحقق كون الرغو من البول مثلا
 وكون الرشاش من نفس الماء من الماء الكثير اصاب النجاسة التي صادمت الماء الكثير
 حتى صار لرشاش فاذا تحقق ما ذكر يحكم بنجاسة الرغو والرشاش وان لم يتحقق
 ما ذكر

ما ذكر فيها طاهران عملا بالاصل وعلى هذا التفصيل يحل الكلامان المتناقضتان
 طاهرا فيجعل قوله قد راى شيخي بطهرته على ما اذا كان المتقاطر والرشاش بجاء البحر
 من غير تغير البول ويجعل قوله ولا اسلم على ما اذا كان الرشاش من عين البول او من ماء
 البحر المتغير به طاهرا اولونا اوريجا اها ايضا 2 وهو كلام جيد عن جيد وقول الناظم
 وراى يقتضي ان كلام شيخه من مجتهداته وليس له سلف فيه كما يصرح به قوله اذ
 اي لا اسلمه لان شاهد النقل اي الدليل الذي هو النقل عن الفقهاء لا يقتضي ذلك النقل
 بصحة ما قاله شيخه اذا لم يصرح بالمنقول عنهم في الرغو التي صعدت من البول
 حال نزوله في بحرة اي ماء كثير لا يتغير بالبول بنجاسة هذه الرغو كما افتي القاضي
 حين وتلميذه ابوسعيد والبغوي بنجاسة هذه الرغو المحاقا لها بالبول لظهورها
 بواسطته هذا وقد افتي الرملي بطهارتها كما افتي بطهارة الرشاش فيما مر لانها
 بعض الماء الكثير وهذا وجه من الجميع ثم قال الناظم وشاهد الظرف اي يشهد لي
 في القول بالنجاسة والتنجيس مسئلة الظرف التي تمر بكثرة على السنة الفقهاء واذا هانهم
 وحاصله ظرف واسع كقصعة فيها ماء نجس غمست في الماء الكثير ثم اخرجت حال اقل ان يجري
 عليها الماء وقبل ان يمتزجا كالماء الواحد ويتصلا اتصالا تاما نجا تبقى على نجاسة ما فيها
 وان طال بقاؤها في الماء الكثير حتى تغسل بها فيه ثم اخرجت فانه طاهران لم توجد
 فيه اوصاف النجاسة والا فهو باق على نجاسته لان ذلك دليل على عدم كمال الا
 اتصال كذا في المحشي عن ريش لكن الواسع في ذهني ليس بقيد بل الضابط ان يكون واسع
 فم الظرف بقدر وسع الساقية التي بين الحيض التي تجعل كوض واحد بان كانت حركة
 واحد ولو بعنف فوجب حركة من بلصقه ولو بضعف وهكذا في البقية وقد رددت طول
 المساقية طول رقبة الظرف حرفا بحرف وقوله اذ مطلق المقل بضم الميم وسكون
 الفتاف اي النفس نحو القصعة في الماء الكثير لا يكفي لوصلته اي لاتصال الماء بين
 اتصالا تاما بحيث يصير النجس كيعض ما سقط فيه قوله ذلك في القصعة وقاس البول
 عليها بنا في افتاء مرمعلا المعتمد ما افتي به مرمعلا بمراعات ما قلناه حتى ان الملك
 يعتبر بعد وصول الحركة عند التبريك اذا كان الظرف ضيقا اما الواسع كالقصعة
 فقياسا افتائه بطهارة الرغو مطلقا عدم اشتراط طول الملك اذا الرغو وكذا الرشاش
 يصعدان حالوا والله اعلم

من روثه نخلها كل من عسلته
 من شانه قد هوى في حال خيلته
 لما راى حرجا من عسر صوته
 ما ضاق من واسع يقضى بفرصته

الملوي راى كواره جعلت
 كالبابنا قد حله بعز
 قد قال شيخ بطهر الظرف مع لبن
 وقد توسع في الفتوى وايده

يعني ان الشئ ولي الدين الملوي راي ان كواردة النخل اي بيته بضم ثم فتح مخففا او
 مشددا ويعبر عنها بالخلية اذا جعلت من روث البقر او عجن طينها ببوله او برماد
 نجاسة وانضج العسل بها حيث قال خلها كل من عسلته اي لا يسكن كل الى للعفو
 عن مياسة النجاسة له المشقة كما عني عن البعر الساقط في الحليب وقت الحلب
 يقينا فلو سقط قبله لا يعفي عنه وكذا لو شق لان الاصل عدم العفو وسقط
 بعد الحلب قالوا بعدم العفو في ظني ان بعد الحلب ما دام الاناء في موضع
 الحلب كحالة الحلب ويؤيده ما نقله المحشي عن ريش من ان اللبن اي مثالا
 سخن بنا سرحين اي مثالا فتظاير منه شئ في الحليب يعفي عنه لمشقة الاختراز
 عند ذلك فكذا يشق الاختراز عن البعر ما دام اللبن في مكان الحلب بين الدواب
 الا ان يفرق بانه لا ضرورة في وضعه بين الدواب بخلاف تسخينه ونظاير النار
 عليه في نحو تنوير ويعفي ايضا عن تلوث ضرع الدابة بالنجاسة بتمرغها عليها
 وكذا لو وضع عليه نجاسة لمنع ولدها من شربه لانه تضيح الحاجة ولا يعفي عما
 اصاب الحالب من بولها او روثها حال الحلب لا مكان غسله بقى ان المحشي نقل عن ريش
 ان البعري يبيد فان اراد ان مثله الضرع والصوف ورجل الدابة فهو ظاهر
 وان اراد ان مثل البعر البول ففيه عندي وقفة لما صرحوا به من ان البعر لو
 حصل به تغير يتخلل شئ منه لم يعف عنه والبول او الدم يحصل به ما ذكر قطعا
 الا ان قلنا ان اشتراط عدم التغير في العفو غير مسلم وقلنا بالعفو ولو مع التغير
 فيظهر كلامه فليحذر مراده بالشيخ هو الملوي المذكور او لا كما في المحشي ومعنى
 يقضي بغير حته اي بسعته هو معنى قولهم اذا ضاق الامر اتسع لان الافتراج هو الاتساع
 عين النجاسة ان بالطين قد خلطت . فلا تكن بتار يا يو ما بقلته
 من ما نها ابد لم يشرب المزك . وعده نجسا في حال قلته
 ونحوه خرف السجين قد منعوا . فلا تكن اكلا يو ما بصفتة
 وفيه وجه اذا بالماء قد غسلت . واخر لا يريده وشيعته
 وقوله اجاب الشافعي بها . عند المشقة يسرا بعد عسرة
 حاصل الامر ان التراب الظاهر ان عجن ببول او عاء نجس قبل شيه يظهر ظاهرا
 وباطنا قول واحد لتخلل الماء بين اجزائه كالطريقة المعجونة بالماء النجس حيث جفت
 ثم نزل عليها الماء حتى عجمها ظاهرا وباطنا فانها تظهر وكفها ظاهرا وكذا بعد
 شيه لكن على الاصح ما لم يكن الماء لا يتخلله والا فيظهر ظاهرا ويعفي عنه باطنا
 واما ان وضع في التراب نجاسة جامدة كرماد النجاسة المسمى بالقصر مل ثم جعل
 منه القليل اي الجرار وكذا الشربات والبرقان والطناجر ولقون الفخار والطوب

وهو المحروق

وهو المحروق من اللبن قبل لا يظهر لا ظاهرا ولا باطنا ولا يعفي عنه وقيل يظهر ظاهرا
 لا باطنا وقيل يظهر ظاهرا وباطنا بالغسل والاصح انه لا يظهر لا ظاهرا ولا باطنا ولكن يعفي عنه
 بعد الغسل فلما بناء عضة اخبر اي ارض القر من طوبه ولما بناء المساجد وفرض
 عسرة به وتصح الصلاة عليه بلحاظ في بلاد تشق عليهم كحجارة كصر ما في بلادنا
 فالحجارة ايسر فلا يعفي عنه فيها ويجوز وضع المايع والماء القليل في ابنته بلا نجس
 ولا نجس لان جعل الرماد النجس في رايها ضروري اذ لا يتأتى اولا يسرها لها
 بدونه فتقوله ونحوها لنصب لنيا بته من باب المفعول المطلق لمنعوا اي منعت
 العلماء استعمال الاناء الخرف الذي في ترابه سرحين او رماد نجاسة منعوا نحو
 منع الشرب بقلة ذلك حيث كان ماء القلة قليلا اقل من قلتين وقد علمت ضعفه وقوله
 وفيه وجه الخ اشارة للقول الثاني الضعيف ايضا وقوله واخر لا يريده اشارة
 للقول الثالث الضعيف ايضا وقوله بالرفع عطفا على وجه اشارة به للاصح
 وهو القول الرابع اي يعسر الله لنا يسرا عند وجود المشقة بعد ان كان العسر
 بعدم العفو وهو معنى جواب الشافعي عند سؤله عما ذكر بان الامر اذا ضاق
 اتسع وفارة جمعت حيا مسكنها **وبولها غالب افتوا بظهر شته**
 فارة مبتدأ وجمعت حيا مسكنها جملة صفة وبولها غالب جملة حالية والخبر افتوا
 بظهر شته عملا بالاصل بل يعفي عنه وان تحقق بولها عليه لعسر الاختراز عنه قال
 ع ش و ريش يعفي عما وجد من بول الفار وروثه في نحو ابريق او جرة اذا لم يشعر
 به الا بعد استعمال المشقة للاختراز عنه
وغسل ثوب جديد ما راوه هدى كفا سله من اكل خبز شته
وغاسل البيض والبقل الذي قصدوا بدقهم نجسا تر بيل بقعته
 حاصل الامر انه اذا اتقن نجاسة نحو الثوب الجديد لا بد من غسله اذا خاف
 التضيح بالنجاسة او اراد فعل ما يتوقف على طهارته واذا شك في النجاسة
 وبالاولى ما اذا ظن النجاسة فالغسل لها مندوب لحديث دع ما يريبك الى
 ما لا يريبك لا واجب عملا بالاصل ولو كان من ينجح او ملبوس من يتعبدون
 بالنجاسة كالخمر والبول ولو ما يلي عورته راحة لعدم وصول النجاسة اليه
 واما ان لم يتيقن ولم يشك ولم يظن بل اداه لنجاسته وسوته او توهمه
 النجاسة توهمها بعيد فعليه بحمل كلام المصنف حيث قال عن الجوني من البع
 المنكره غسل الفم من كل الخبز المتوهم نجاسته وغسل الثياب الجديدة

لنوعهم نجاستها ثم قال وفي معنى ما ذكر غسل البقل الذي ربلته ارضه بالنجاسة
فان النجاسة لا تناس الزرع ثم قال **ما ذكر** اما اذا راى على البيض اي
ونحوه والمراد بيقين نجاسة فغسله واجب ان اراد فليسه فان اراد سلقه او
شبهه لم يجب ازالة النجاسة التي على القشر ثم اذا سلقه ازال قشره ثم اكله
وجب الاحتراز عن القشر من اجل رطوبته بماء السلق اه كلام الله قال
المحشي مراده البيض الخارج حال الحياة او بعد الذكاة اذا لم يكن عليه عين
نجاسة ووقع على محل طاهر اي او نجس لكن مع الحفاف قال وظاهر صيغة
ان غسله من البدع مع ان والده ذكر في شرح العباب انه يستحب غسله خروجا
من القول بنجاسة باطن الفرس فان النجاسة وان كانت تخرج من معان
معلق من الخلق الى الدبر والبيض في محل اخر لكن المتفذان يجتمعان عند
الدبر ولكن المعتمد طهارتها فمرورها على ذلك المكان الذي مررت عليه
النجاسة لا يقتضي نجسها به حيث لم تر عين النجاسة عليها وخروجها بالخارج
حال الحياة او بعد الذكاة ما خرج بعد الموت فان لم يتصلب كان نجس العين
وان تصلب بان صار صلبا وان لم يكن له قشر كما قاله م في شرح العباب
فهو طاهر لكن يجب غسله ثم قال وكذا يستحب غسل البقل المذكور خروجا
من القول بنجاسته وهو للصبي لاني فعل المص والشئ ليرتقت المرعا
القول الضعيف ثم قال ولا يكره اكل بيض سلق بماء نجس ثم قال ومراده
بالبقل ما ارتفع عن النجاسة بحيث لا تمسه قال ودفعهم مصدر مضاف
لفاعله ونجس مفعوله اي جعلهم نجسا تحت الطين المزروع فيه والخروج فيه
ويقصدون بذلك تزييل بقعته اي مزجها بالزبل ليجود الثمر وهو مكره
كما صرح به م راهي فتزيل بقعته مفعول مقصد وابعده في بدقنهم
نجسا وحذف من الاول دلالة الاخر اي بدقنهم نجسا في بقعته اي في تربها
وجملة ما رواه هدي خبر عن غسل وضيمه يعود للفقهاء ومراده
ما رواه ورعابل هو بدعة مكرهة وقد علمت ما فيه وقوله وغاسل
بالجر عطف على غا **س** سل من لغاسل فيه من اكل خبرته اي كانتقاء
الهداية عن الغاسل فيه من نوعهم نجاسة فيه بالخبر الذي اكله
وعن غاسل البيض والبقل الذي الخ والله اعلم
وحرة عجت بالند جاز به **تخير ثوب على تصحيح روضته**
في عبارة المصنف قلب يعني الطيب المعروف بالند المعجونة اجزاه بالخر

ليصير

ليصير بها زكي الرأحة يجوز تبخر الثياب ونحوها به ويعفى عن قليل دخان
النجاسة وان تعدي في تعرضه له لانه تعرض لحاجة فصار كالند في
وصرفها مارواحل الدواب به **لسلب** **تغ بها عنها بر مئة**
بجوزها جاز كالابوال في مرض **وصرفها لم يبح الا لفصته**
يعني ان صرف الخمر وخالفه مارات الفقهاء ولم تجوز الدواب الى التداوي
به لكون الله تعالى سلب عن الخمر الانتفاع بها في حديث ان الله حرم الخمر سلبها
المنافع اذ حتى لو احتاج لقطع فوسيلة او يبد منها كلة الى زوال عقل صاحبها
بجوزها جاز لا بمسك ما يع ويلزم شاربه كاكل الحرام ولو نجاسته تقاينه
ان اطاقه ولا نظر الى عذره كما في المحشي اما غير الصرف بان عجن الدواء بها
فيجوز التدوي به فيجوز التدوي بالابوال والاروان ولو من مغلظ
ولو صرفا فيجوز التدوي بالترياق المركب من زيت قديم ولحم حيوات
ولبن اثنان ولا يجوز تناول صرف الخمر الا لدفع غصة حيث لم يجد ما يزيلها
غيره بل يجب عليه اساعة القيمة التي غص بها بالخر وكذا يجوز تناولها
لغير عطش خفيف منه محذور يميم ولا يجب لانها تزيد العطش اذا لم يجد
غيرها ومع تحريمها عند وجدان غيرها وعند التدوي بها صرفة لا حد على فاعل
ذلك ولو ضيق على صغير شتم راحتها الهلاك ان لم يستقم منها يجوز سقيه
والكل من المحشي **طبخة** **سقيت بالبراد فليس** **حققت اكلها قالوا بر حصته**
ويستحق ان يرى طعم الخبيث بسها **كامل جلالة تروى بالمحتمة**
الصبي لان قال هذه عينها نجس **كل زرع غني من سقي بولته**
يعني ان البطيخ وغيره من كل ما ينبت بما نجس او بول وكان نموه بسبب هذه
النجاسة قالوا انها طاهرة فيرجح ويحل اكلها بالكرامة وان ظهر فيها
طعم او ريح النجاسة وهو ضعيف والذي ينبغي اعتقاده انه ان يري اي يعلم
ويتحقق فيها طعم النجاسة الخبيثة او ريحها ان يكون حكم تناولها حكم تناول
لحم الجلالة تروى اي صار رديا لحمه اي الحيوان المعبر عنه بالجلالة فالباء
زائدة في فاعل تروى الذي هو فعل مضارع بمعنى تغير والجلالة قيل بحرمة
اكل لحم النجاسته بسبب تناول دابته للنجاسة التي ظهر ريحها او طعمها في
لحمها ومثل اللحم اللبن فكذلك هذه البطيخة التي نمت بالماء النجس وبالبول

وقد ظهر وصف النجاسة فيها وهذا القول للمصنف لاني قال هذه عينها تحت
 بالتعبير المذكور وكل روع عني بالنجاسة نجس لا يحل تناوله قياسا على الحلالة
 وقيل بکراهة تناول لحم الحلالة فعلى قياسه يكره تناوله ما ثبت على النجاسة
 حيث ظهر وصف النجاسة فيه قياسا على الحلالة قال المحشي وتفصيل المصنف
 بين ان لا يظهر للنجاسة اثر اصلا فلا حرمة ولا كراهة وبين ان يظهر
 فالكرهية حملا على الحلالة قال المحشي هو المعتمد الذي اعقده مرفي شرع
 المنهاج والذي في الخارج اعتماد القول الاول وهو عدم الحرمة والكرهية
 وان ظهر في البطيخة ونحوها وصف النجاسة ويفرق بينهما بان الحلالة
 يمكن علفها بالطاهر ليزول ما ظهر بها من وصف النجاسة والبطيخة
 لا يمكن فيها ذلك فكلام الصيد لاني ضعيف باتفاق
ولا يمكن فيها ذلك فكلام الصيد لاني ضعيف باتفاق
وساخلة رصعت من كلبه فربت فاكلها جانز مع كره نر هنته
 يعني لوربي حيوان على لبن نجس ولو مقلظا فالمعتمد انما طاهرة اللحم ظهر
 وصف النجاسة اولا ولا يجب فيها الاظهار فيها بالحلالة فيكره تناول
 لحمها ولا يحرم خلافا للقول بنجاسته والورع ترك تناول لحم اولين
 نربي من مال حرام كقصوب
ان يثني مسجد في خط بلدته
وعاين طوبه بالغزث جازله
منع البناء رعبا لحر مته
على الصحيح وقاضى الطيب عن روا
وهكذا يمنع ايضا بكعبته ه
ويشفي منه من فرش عرشته ه
كطوبه عجت من نفس روثه
م لعله قد راي بالفصل طهرته
بطوبه نجست من بعد بيسته
م ونص في الام ان الفرش معتبر
او ترب مقبرة من بعد نبشته
لا بالرماد من السرجين او خلطوا
 يعني ان الطوب والاجر المعول من تراب فيه عين نجاسة ولو جامدة كغزث
 وهو الزبل وقصور مل وهو رماده يجوز بناء المساجد منه مع الكراهة وهذا
 معتد وقال القاضي ابو الطيب على ما روي عنه بجرمة بناء المساجد به مراعاة
 لاحترامها وهذا ضعيف والتطيين للمساجد بالطين النجس فيه قولنا بناءه بطوب
 نجس وقيل بجرمة التطيين على كل من القولين والاول هو المعتمد قال الناطم وينبغي
 اي يجب لانها قد تستعمل في الوجوب كما هنا فيجب منع الناس من فرش عرصة المساجد
 بالطوب النجس المعتمد الجواز حيث نفس فرشه نجس طاهر كبلاد مصر ورح تجوز

الصلاة

الصلاة عليه بعد غسله بلا حائل والمشي عليه مع رطوبة من احد الجانبين اما
 مهاسة الحيوان النجس فتضري الصلاة وغيرها وان جرينا على المعتمد من جواز
 بناؤها بالطوب النجس مع الكراهة قال الناطم وهكذا تمنع الناس من بناء الكعبة
 بالاجر النجس وهو معتد هنا وقيل يجوز بناؤها به ونص الامام الشافعي
 في الام على انه يجوز فرش عرصة المساجد بالطوب النجس ويعفى عنه الحاجة
 قال المصنف لعله قد راي بالفصل طهرته اي طهارة الاجر المعجون بنجاسة لكونه
 عجن بماء نجس والماء يتخلله قال المحشي فيه انه حينئذ طاهر العين فليس
 فيه عفو مما تزجاء بعيد قال والروث في كلامه لعل المراد له منها البول
 ليصح قوله لا بالرماد اي لا اذا خلط تراب الاخر برماد سرجين او كانت
 تراب مقبرة منبوثة او فيه شئ من ذلك والا فلا يجوز ومع ذلك فالحمل
 ضعيف والمعتمد ما نقله المحشي عن الزبيري من ان الاجر المعجون بالسرجين
 يجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصتها به وتصح الصلاة عليه بلا حائل
 اما الذي بنجاسته ببول فيطهر بوصول الماء الى جميع اجزائه كما يظهر العجين
 الذي عجن ببول بعد ذهاب الرطوبة ولو تخبز او زيادة دقيق اذا
 وصل الماء الى جميع اجزائه الطاهرة واباطنه والله اعلم بالصواب
من بعد غسل له فاحكم بطهرته
عن التهمة لا تحكم بقوته ه
والاكثر من على تطير بقعته
من بعد غسل له فاحكم بطهرته
عن التهمة لا تحكم بقوته ه
والاكثر من على تطير بقعته
 يعني اذا رمل جرم النجاسة ثم غسل محل الاثر واستعين على زواله بما جرت
 به العادة من تسخين وصابون او جوار او خذ لك وكان الغسل وصامعه
 من الاستعانة والتحت والقرص ثلاث مرات وبقي بعد ذلك ريح النجاسة فقط
 فالاصح الحكم بطهارة المحل وقيل المحل باق على نجاسته الا انه يعفى عن ازالته
 كما حكى عن المتولي في كتابه التهمة قال الناطم لا تحكم بقوة هذا القول لانه ضعيف
 واذا بقي لون النجاسة فقط قال الرافعي انه نجس معفو عنه كقول المتولي في الريج
 والمعتمد الذي جري عليه الاكثر ان طاهر لا نجس معفو عنه وان بقي الطعم
 فقط او اللون مع الريج وكانا من نجاسة واحدة بمكان واحد فلا بد من ازالة
 ما ذكر ما لم تنعذر ازالة ذلك بان لم يزل الا بالقطع والا فالمحل نجس

ب

مفعو عنه ما دام عاجزا عن ازالته والافتجب ولو بالقر مرة او بعد سنين
وهذا كله في غير المغلظة اما هي فما ذكر كله ولو ثلاثا مع الاستعانة المذكورة
او عشرين او مائة او الف كله يحسب مرة واحدة فلا بد من زيادة ست غسلا
اخر واحدة منهم بتراب ان لم تكن الاخيرة مما قبل الست بتراب ومعلوم
ان المخففة بول الصبي بشر وطه يكفي فيها مع زوال الجرم والاثرا والتعسر
او التعذر على ما مر في النجاسة المتوسطة المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق
والله اعلم ابو حنيفة في الاسكا في قال له **بشعر خنزيره خرز الحذوة**
وعندنا اوجه والفرق ثالوثها اصحابها المنع فليخرز بليفته
كاحد ليت من كتانها غزلت بمشطها سرحت لا شعريته
وليت من شري خفا يفرقه حال الصلاة الى تطهير سبعة
اذ كل خف به من شعره ذكره فان شككت فسل اسكا في صنعته

يعني ان الامام الاعظم قال ان الاسكا في يجوز له خرز الحذوة التي يخطها
بشعر الخنزير بان يجعل الشعرا لابريرة يدخل الخيط فيها ثم يدخلها تحت عروة
الخرز او يوسطها بين الابرة والخيط فله ذلك عنده ولو مع الرطوبة وهذا
يقضي انه عنده نجس مع ان المعروف من مذهبه ان الشعر من اي حيوان
كان ولو من ميتة طاهر وعنده لا ينجس بالموت لانه لم تحل الحياة وكذا
العظم والسن والظفر فليراجع روجع فاذا الخنزير عنده نجس العين
بجميع اجزائه ولو شعرا وعندنا معاشر الشاهه فعية في الخرز المذكور اوجه
احدها المنع مطلقا من استعمال الخرز ومن الخرز اذ لا عفوه ولا يطهر الا بغسله
سبع مرة ظاهرا وباطنا احدها بتراب ظهور مع ان الماء لا يصل الى الجاهن
الخرز غالبا وهذا ضعيف وثانيها يجوز استعماله عند عدم تيسر غيره
مما يقوم مقامه في كل ما يراد منه للحاجة وهذا هو المعتمد ويستعمل خروزه
من غير غسل على ما اعتقده الرشيد في فعلية الاسكا في ايضا لا يغسل يديه
ونقل المحشي عن جمع منهم الشربلاني اعتقاد انه يغسل سبعا ظاهره ويعفي
عن باطنه فعليه يغسل الاسكا في مصابه اذ مقتضاه ان العفو عن الباطن
لنقد غسله ولا يتعد غسل مصاب الاسكا في الا ان يفرق بكثرته الله بتلاء
الاسكا في فيعفي عنه في حقه ثالث الوجة الفرق بين الاسا كفه فيعفي عن ذلك

في حقهم

في حقهم حيث يتيسر لهم الخرز بدونه وبين غيرهم فلا عفوه عنه في حقهم لا مكان
غسل خروزه ظاهرا وباطنا فقد اتفقت الاقوال على ان الشعر لو بقي في الخف
لا يعفي عنه وعلى انه يستعمل **في حقهم** مع الخفاف من الطرفين لا يضر ولكنه غير
ممتاز غالبا قال الناطم واصح الوجة الثلاثة المنع من الخرز ومن استعمال
الخرز وبدون غسله سبعا ظاهرا وباطنا فيجب لعدول عن الخرز بشعر الخنزير
الي الابرة والليف فانه يجوز يقوم مقامه وهذا صحيح حيث تيسر وقام مقامه
في كل ما يراد منه الا فالعفوه ولو بدون غسل الظه هو المعتمد وكذا يقال في
في شربح الكتان وتنظيف الجوخ والطرابيش وتعد يلهمما التقوم وبرئهما
وغير ما ذكره والله اعلم قال الناطم وقولي بوجوب العدول الى اللين مماثل لقول
الامام احمد ابن حنبل حيث قال ليت المرأة التي غزلت كتانها تسرحه بمشطها
اي مشط شعرا سها او مشط الكتان من نحو الحديد ولا تسرحه بشعر شيتها
بكتس النين وتشد يداليا مفتوحة كما رايته مضبوطا بالقلم كلمة عامية معناها
مشط نحو الكتان المصنوع من شعر الخنزير فهو عنده منجس مع الرطوبة بلا عفوه
والمعتمد عندنا العفو كما مر قال الامام احمد ايضا وليت الذي استنقز
الخفاف ولبسها حال الخفاف يفرقها حال الصلاة ويستمر على عدم الصلاة
فيها الى ان يطهرها سبعا واذا مصها مع الرطوبة من احد الجانبين يغسل مصابها
سبعا لان كل خف ذكرت الاسا كفه انه يخرز بشعر من شعر الخنزير قال وان شككت
في مقالتي فاسئل الاسكا في الذي يصنع الخفاف يخبرك بما ذكره الاسا كفه اه
وما ذكره ظاهرا ان لم يحتمل خروزه بظاهره والا فالاصح طهارته محلا بالاصل وهو
الطهارة حيث احتمل انه خرز بظاهره او بنجس مع الخفاف على ان المعتمد العفو
ولو خرز يقيتا بنجس مع الرطوبة حيث لم يتيسر بغير ذلك والله اعلم

بقدر درهم البغلي وسكتة
في الدارقطني فخذ خبز سبعة
دون التي لها قالوا بحر منه
فحشا برمع على ثواب مهنته
شبرا وفي مثله فاقصد لضرته

ابو حنيفة عم العفو في نجس
وعندنا الاعوم والحديث لنا
وقال اصحابه من روث ما اكلت
دون التفاح عفو عندهم ضبطوا
عن الطحاوي وعن رازيهم ثقلوا

وقيل ضرب ذراع في الذراع فقتس **وذا القياس فلا يقضى بصحته**
دليلنا مطلقا من الرسول على **قبر يعذب من تلويث بولته**
ودلتنا خبر فيه العدم بآب **ينزهوا عنه ما افتوا بيسرته**
وشد عن اصلنا ما جوز المزي **من الصلاة بلا استنجاء لبولته**

يعني ان الامام الاعظم قال يعني عن كل نجس بقدر درهم البغلي الذي كانت عليه صورة يغلي وكان وزنه ثمانية دنانير وسكنه في الحديد التي تقطع بها الدراهم فتخرج منقوشة فالواو يعني او وعندنا معاشر الشافعية لا عموم في العفو فلا يعني الا عن الذي نصوا على العفو عنه والحديث الذي رواه الدارقطني ولفظه تعاد الصلاة من قدر الدرهم اي بخاسة يدك لنا معاشر الشافعية على عدم العفو عما ذكره الامام الاعظم في خذ من الاقوال المخرج على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد حديثه المذكور والمخرج عليها من هذا دون مذهبه وقال صاحب الامام الاعظم مخصوص ما قاله الامام بالخاسة المغلظة لروث مالم يول لحمه اذا كانت غليظة الهاجرم فان كانت رقيقة فيبقى عن قدر مقعر الكف من المغلظة دون ما اكل لحمه فان روثه مخفف فيبقى عن المخفف عندهم ولو زاد عن قدر الدرهم مالم ينتفاحش كثرته والمنتفاحش ما زاد عن الربع نحو ثوب ولا تالت للخاسة المغلظة والمخففة عندهم وعند الحنفية بول وروث كل طير يزرق في الهوي طاهر حيث كان ذلك الطائر مأكول اللحم والمخففة عنده كبول مأكول وقال محمد بطهارته وخرطير من السباع او غيرها الكلبة غير مأكول اللحم والمغلظة كعذرة ادمي وكذا كل ما خرج منه صوجيا لوضوءه كدم وتقيح ومذي وقئ الا الریح فطاهر او لغسل كتي وكبول غير مأكول اللحم ادميا وغيره ولو من صغير لم يطعم وكخرء نحو دجاج مما لا يزرق في الهوي وكذا روث وحشي كل حيوان غير الطيور وقالاهما مخففتان الاخرى كلب واوز سباع او ادمي الا بول الخفاش وخرءه فطاهر والبول فارفعفوق عنه ولو اجتمعت بخاسة مخففة ومغلظة الحقت بالمغلظة والمراد بالربع ربع كل الثوب او البدن ولو كلبا لاربع المصاب كبد وكلم على المرجح في النهر هذا ملخص ما في المحلى الدرر وشرحه في قول الناظم من روث ما اكلت من متعلقة ببعض مخدوفة اي يعني عنه اذا كان دون النقا حشيشا كذا هو وهذا بناء على ان روث مأكول اللحم عندهم مخفف وهو قول الصاحبين وعند الامام مغلظا وقوله دون التي قالوا بجرمته

ما لك
 اي

اي دون

اي دون روث محرم اللحم فانه مغلظا مطلقا عند الامام وعند الصاحبين اذا كان ادميا او كلبا او سباعا ولو هرة فانها سبع عندهم وهذا هو المعتمد عندهم وما روي عن الطحاوي وغيره من بقية الحنفية كالرازي من ان النجاسة يعني عنها اذا كانت شبرا مضروبا في شبر طول او شبرا عرضا فضعيف عندهم كضعف القول **بالعفو عنها اذا كانت بقدر ذراع عرضا وذراع طولاً** اي بقدر ذراع طولاً مضروباً في مثله عرضاً وقس على النجاسة المجلبة في مكان واحد المنفردة في ما كن قال الناظم وهذا القياس لا يقضى بصحته لضعف المقيس عليه ودليلنا معاشر الشافعية على عدم العفو عن النجاسة مطلقا قدر الدرهم او اقل او اكثر ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقرب من بقيرين فقالا انهما البعذان وما يقربان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول واما الاخر فكان يحشي في التيممة فما عذب احدهما من تلويث بولته الا لعدم العفو عنه ويدل لنا ايضا الخبر الاخر بالتبرء من البول قليلا او كثيرا ولفظه تنزهوا من البول فان عامة الخبر الاخر بالبرء من هذا الامر قدر الدرهم الذي افتى الاحناف بيسرته اعياب عذاب القبر منه فعم هذا الامر قدر الدرهم الذي اخرج عنها ما جوزه المزي من الصلاة بالعفو عنه وشد عن اصلنا وقواعدنا اي خرج عنها ما جوزه المزي من الصلاة بلا استنجاء لبولته لآل البائل او غائطه قال لمشقة تكرره وهذا مذهب ابي حنيفة مالم يجاوز مقعر الكف على ما مر قال المحشي وهذا اخر ما ذكره من العفو ان بقي مالم يجاوز مقعر الكف على ما مر قال المحشي وفي نحو الكرش بعد الغسل مما يشق الاحتراز منها اشياء كثيرة منها الاثر الذي يبقى في نحو الكرش بعد الغسل مما يشق الاحتراز عنه ولم يرتضه مجر ومثله ضرع بهيمة تنجس بسبب نومها على نحو هل نجس وبسبب رضاع ولدها وقد تنجس فيه ولو من مغلظ ومنها قم الثور والبعير وولد البقرة والصان بعد اجتراره وقبل تطهيره اذا اصاب ماء قليلا او غيره من ثياب من يعالقه لمشقة الاحتراز عنه لا سيما في حق المناظر لها الا ان انفصلت فيه عين نجسة يقينا كذا في المحشي وفي حواشي المنهج العفو عن جرة بعير والعفو في حق المبتلى به اكثر من غيره فعليه العين النجسة كالطعام النجس الذي يجتره لارغوة فمه او ريقه عند الاجترار ليلتئم الكلامان قال المحشي وقد عرفت انه يعني عن الخبز المحبوز بالسرجين اي ولو على حرمه من غير حائل كما يفعله الفلاحون بل ولو مع جعل نار السرجين فوقه وتحتنه بان يدس فيه حيث كان في النار الطاهرة عسرت قال ويعني ايضا عن زبل الفاري في بيوت الاحلية وعن اثره

في الثياب والاواني المعدة للاستعمال اي اذا ازيل جرمه يعني عن التجسس الحاصل
بسبب الرطوبة من احد الجانبين وتقدم العفوة عن عينه اذا وجدت في نحو الارباق
بعد الاستعمال ثم قال ويعني عن الانفة وعن كل ما شق الاحتراز عنه اه وذكروا
بعضهم من ذلك ماء الميازيب والسقايف وماء الكف حيث علمت نجاسة سته
والا فالاصل الطهارة ونقل عن افتاءم والعفو عن الماء المتغير المأخوذ من نهر او بحر
الموجود فيه طعم الزيل او لونه او ريحه لعموم البلوى بذلك وهذا حيث لم يحتمل
كون التغير من نحو القرية الجائفة او الطول الملت أو نحو ذلك والافق هو
ظاهره لا بالاصل والاما السكين المسقية نجاسة والحج الذي يقع في بول والحم
الذي يلج في بول فقد قيل انه اذا غسل ظاهرها ظهرت طهارتها وباطنها وقيل
بالعفو عن باطنها ولا يظهر الا هذا القول في الحب والافق هو مشكلى لولا النقص
على طهارته بغسل ظاهره فمرادهم والله اعلم بالطهارة ما يعي العفو والله اعلم بالصواب

وكلي بطن حيوان لحم الكلاب كفى
وهكذا حجر والنفس لو جمعت
نفس ابو بيطي لاذ قدن الحرام يجب
النار اولى بلحم بالحرام نهي
اكل الخبيث به رين القلوب فلا
دع المحرم لا تحطم على دغل
وخرج البعض من نجاسة
لجورها غسلة من دون سبعة
نجاسة قدفت حقا كبر ستة
صد يقنا قداني قينا بشبهته
اطب طعامك ثم اقصد لطعمته
تقدم على تقدم على كفه تعمي بظلمته
فما طب الليل قد يبلى بحبته
بجلد كلب كفت احجار نبيلته

يعني ان من اكل او شرب مغلظا لحم كلب كفى لنجوها اي في الاستنجاء منها غسلة
واحدة ويكفي في ذلك الحجر من غير ماء اصلا كغير المغلظ من طهار او نجس سواء
خرج مستحيلا او غير مستحيل اذا لم يكن من شأنه عدم الاستحالة كعظم والا
يسبغ منه ان خرج غير مستحيل ولا يسبغ ان خرج مستحيلا اما لو تقايا ما ذكر
بعد ان كان سبغ فيه فان كان ما يباع او فريسا منه كما لو كان بعد المضغ الجيد يسبغ
ايضا مطلقا والا كان اردرد قطعة لحم بدون مضغ جيد انواة منجسة بمغلظ
او شعرة مغلظة فان خرج مع القتي مستحيلا فلا تسبغ وان خرج غير مستحيل
يسبغ وبعضهم اطلق في وجوب التسبغ من كل ما تقايا غير مستحيل وفي الشئ
وجوب التسبغ في كل ما تقايا ظاهره ولو مستحيلا وهو الا حوط ثم قال الناطم

كلين كليه او بوله

والنص

والنص اي للامام علي ان البطن لو جمعت نجاسة بان اكلها شخص جاهلا به
ثم علم الحكم او متعديا بغير تاب يجب قذف تلك النجاسة بان يتقايها ان قدر
على ذلك بلا محذور تيمم وان شربها لعذر خوقا من ديبب النجاسة او منه ومن
الاسكار لو كانت النجاسة عمدا ولا فرق بين من شربها مختارا او فكرها ومذهبا
الحكم فيه كذلك ونص ابو بيطي من اصحاب الشافعي رضي الله عنه على ان قذف اي
تقاي الحرام ولو طاهر يجب فورا ان قدر عليه بلا محذور تيمم ما كولا او مشروبا
ولو تزمه تناوله لنحو الكراه او زوال غصه لان استدامته في البطن انتفاع به وهو
محرم وان حل ابتداءه لزوال سببه من غير فرق بين من تناوله مختارا او فكرها
بدليل ان سيدنا ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعنا به شرب لبنا من
كسب بعض عبده ثم سله عنه فقال تكهنت به لقوم فتقاياه حتى ظن ان
نفسه ستخرج ثم قال اللهم اني اعذر اليك مما حملت العروق وخالط
الامعاء وكان وجه كونه مشبوها مع انه حرام قطعا ان التحريم لم يكن
وجدا وبلغه فح يحتمل كونه محرما او حلالا في ظنه فتقاياه احتياطا فلما
بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قال او ما علمتم ان الصدوق لا يدخل جوفه
الا طيبا قال الناطم النار الخ اشار به حديث قاله الصديق حين تقايا
ما ذكر حيث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يما لحم بنت من الحرام
النار اولى به فاذا كان الامر كما ذكر فاطب طعامك يا ايها المتقي بان
تخلصه من المحرمات والتشبهات والمراد ما يعي الشراب واللباس وجميع
النفقة بل والصدقة ولذا قال ثم بعد ان تطيبه اقصد لطعمته لغيراء
لتنال الاجر والافعليك الوزر ثم قال اكل الخبيث من جملة مفاسده التي
تظهر في الدنيا قبل ان يتسبب عنه رين القلوب اي صدها وبعيها
عن التمييز بين الحق والباطل لان القلب كالمرآة وبكل ذب تنكث
فيه نكتة الى ان يعي القلب نكتة الذنوب فلا يعي شيئا بل ران على قلوبهم
فانصبة ان لا تقدم على كفه تعمي بصيرته بظلمة الحرام ففي الحديث ان
العبد كلما اذنب ذنبا حصل في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه
فدع المحرم ان قبلت النصح ولا تحطم اي تقدم على اي مشبهه خوفا
من الوقوع في المحرم والمشبهه كما ان من يعامل المكاسين ونحوهم واذا التتر

الشبهات بل قلت الاصل الحلي بترك ذلك الى ان تقع في الجبل الحرمه الى ان تقع
في الحرم الصرف ولو فرض انك لم تقع في ذلك يحصل لك قسوة قلب وثقل
طبيعة وكثرة خواطر مع ان الاغلب عليك الوقوع في الحرم الصرف لان
حاطب الليل اي من يقطع الحطب ويحتميه في الظلمة قد سلب بلسه حية
كانت فيه خلاف من يحطط بها لا يحترز عنها فكن حريصا على كونه لا تحي
مالا الا بعد ان تشاهد حله ومع الاحتمال تقع من حيث لا تشعر في الوبال
ثم قال الناظم وخرن بعض الشافعية ما حرم به الممايلي ومال اليه الغزالي
من ان الذي بال او تقوط واستنجى بمغلف كجلد كلب يكفيه في الاستنجاء ثانيا
ان يستعمل الا حار حيث كان الخارج ثانيا ع ما تلوث او لا او حريصا على
الضعيف القائل بصحة الاستنجاء بنجس لان القصد تحقيق النجاسة
لا تطهير الحبل وخرن هذا البعض مخالفة على ما تقدم من كفاية الحج ولا
كان طعامه او شرابه مغلفا وهو ضعيف لان الكفاية فيما مر لا يستحالته
فلا بد من التسبب بالماء مع التراب والله اعلم بالصواب

بيض الحديا وبيض الصقر حل فكل **بيض الغراب وكل من بيض بومته**
والسحفاة والنساة مع ورل **حكم الغراب فكل من بيض لقوته**
كذا النواوي في المجموع صنفه **وفي الجواهر لا يقضى بحر مته**

حاصله ان جميع البيوض طاهرة يحل اكلها ولو من غير مأكولة اللحم
ما لم يكن فيها ضرر كبيض الحيات لانها اصل حيوان طاهر مكاني غير الكلب
والخنزير والورل دابة كالضب الا انه اعظم منه طويلا الذي صغير
الراس لحمه خارجيا والنفوة العقاب والحواهر للقوي ويجوز
اكل قشر البيض وان لم يوج كل عظم غير مأكول اللحم لانه عظم له تحلة الحياة
ولو انقلب البيض دما كلا او بعضا وكان غير المنقلب ما يعا حرم اكلها
حيث لم تصلح للتخلق بنجاسة الدم وتنجيسه لغير المنقلب ويعلم ذلك
بقول اهل الخبرة اما القشر وغير المنقلب اذا كان جامدا فيجوز اكله بعد
تطهره ولو هذرت بان اختلط بياضها بدمها بصغارها وانتنت
قال اصح حل اكلها ولو كان ذلك بسبب حزنه والدجاجة كقطعة لحم
انتنت او دودت فانه يحل اكلها لكن مع الكراهة ولو مع الدود المولدة منها

ولو كسرت

ولو كسرت بيضة فوجد داخل جوفها فرخ لم يكمل خلقه بان صار قطعة لحم
كالمنفعة او كمل خلقه لكن كسرت عنه قشرة البيضة قبل تفخ الروح فيه جاز
اكله لانه طاهر غير مستفذر كما قالوا بذلك في مضفة خرجت من حيوان مأكول
من انها طاهرة وانها تحل بالزكاة لا مهابل الفرخ اولى بالطهارة لانه مستحيل
من طاهر بلا خلاف بخلاف المضفة فانها مستحيلة من التي وفيه قول بالتنجيس
اما اذا كانت بيضة غير مأكول فلا يحل لك اكل ما في جوفها لانه حيوان غير
مأكول وكل ما له اذن باره زه ولود وما لا يبيوض هذا بر منه يحصل ما ذكره

المحشي بالحرف والله اعلم بالصواب

دسلم جنبه مع جبن كافر	حلت ذبيحتها كله بحيلته
ولا تؤسوس بكون القرن ما غسقت	فحسن ظنك اولى من لغنته
وشهرة قدانت في الكافرين لهم	جبن الخنازير لا يقضى بشهرته
اذ قال لي ثقة ان المملوك لهم	جبن يفسدهم منه لعزته
وشنعة ملحت فيه للنجاسة من	جلد الخنازير لا يقضى بشنعه
كشنعة وردت في الجوف ان به	تشحم الخنازير لا يقضى بصحته

يعني ان الجبن الذي اضطنعه المسلمون طاهر وكذا الذي اضطنعه الكفار الذين
تحل ذبيحتهم بان كان الذابح من اليهود او النصارى الذين هم اهل كتاب وكان كل اما
اسرائيلي لم يعلم دخول اول اياته في الدين الذي يتدينون به الآن به بعد شخه بان
علمت القبيلة او جهل الحال وما غير اسرايلي ولكن علم دخوله اول اياته في ذلك الدين
قبل شخه وتخريفه او قبل شخه وبعد تخريفه لكن اول اياته اجتنبوا المحرف منه
بان دخلوا فيه على يد من لم يحرفه وتدينوا بغير المحرف منه وغير من لا تحل ذبيحته
ولا مناكحته وان كان متمسكا بكتاب كالمتمسكين بالزبور وصحف ابراهيم
وادريس وغيرهم من بقية من يزعم تمسكه بكتاب وان كانت الجميع يقرون
بالجزية اذ مبناها على مطلق كتاب والعلم بالدخول يكون اما بالتواتر واما بشهادة
عدلين على ان تقييس فاعل الجبن ممن تحل ذبيحته قال المحشون لا يحتاج اليه
بل مثله من لا تحل ذبيحته اذا لم يعلم كون انجسته من ذبيحة لان الاصل الطهارة كذا
نقله المحشي عن الرشيدى لكنه انما يظهر في ما اذا علمت طهارة الانثى
او في بلاد غابهم مسلمون او من تحل ذبيحتهم بجهته والامسيات في المناظم
الصرح بنجاسته عند الجهل واقره الله فلعل ما هنا قول ضعيف اذا لا يعتمد

قال الناظم ولا تفسوس في طهارة جبين الكافر بان الفرس اي الجحش الذي في باطن
 الانفة لا تفسله الكفار فتبقى المجبنة على نجاستها من الفرس الذي فيها بل حسن
 ظنك بان تقول يحتمل انهم طهروه والاصل الطهارة على ان ما ذكره الناظم
 مبني على نجاسة فرث الانفة والانفة وعاء اللبن الذي تشر به السحلة
 قبل تناولها غيره فان اكلت غيره سمي كرشا لا انفة والذي نقله المحشي
 عن مروجر وغيرهما ان جلد الانفة طاهر وكذا ما فيها انا اخذت من مذبح
 لم ياكل غير لبن وان جاوز سنتين او سقى اللبن لها سقيا ولولبن نحو كلبه
 وان حزن 2 على هيبته حالا فاذا تغذت بغير لبن فبناطنها نجس ومع ذلك
 يعفى عنها في الجبين العموم البلوي بذلك حتى ان عشي قال مرادهم بالعفو
 الطهارة لذلك الجبين فتصح صلاة حامله ولا يجب عليه غسله عند اراة
 الصلاة وغير ذلك ثم قال وجلد المبراة او المشخخة طاهر متنجس عما فيه
 لان ما فيها نجس ومن النجس الذي فيها الخزرة المعروفة لانقاذها من
 النجاسة كحصى الكلا والمبراة ثم قال ولو اختلطت انا فخ نجسات بطاهرات
 ليس له ان يجتهد كشاة نجسة مع مذكاة بل يقف حتى يتذكر فلو نجس وجبن بشئ منها
 وبقي عدد النجس لم يحكم بتنجيس الجبين استصحابا بالاصل الطهارة كما لو وقعت
 نجاسة على ثوب او بساط وخفي عليه موضعها فانه يتعذر عليه الاجتهاد
 في موضعي صنعها ولو صلى على شئ منه لم تصح صلاته ان كان ضيقا وان كان
 واسعا له ان يصلي في كله الا ما كان بقدر محل حلول النجاسة لتعيقه للنجاسة
 حيث صلى في غيره ولو وطئ طئي ذلك المكان مع الرطوبة واصاب ما عدا مقدار
 ما حلت فيه النجاسة لم يحكم بتنجسه من ذلك لاحتمال انه وطئ الطاهر وان
 النجاسة في المحل الباقي ثم قال الناظم وما اشتهر عن الطرطوسي المالكى من نهيه
 عن اكل الجبين المحلوب من قبرص وغيرها من بلاد الكفار زاعما انهم يجبنون
 بانفة الخنزير لا يعول عليها لان ما ذكره غير قطعي والاصل الطهارة على
 ان الناظم لما سئل اهل الكتاب عن صحة ذلك قالوا له ان ملوك الكفار وخو
 صهم يهاونونهم بغير محمول من انفة الخنزير فهذا الجبين يختصون
 بتناوله ولا يسمعون به للمسلمين لغزته عندهم لكونهم يتدينون بهذه النجا
 سات اي فبايع مقطوع بكونه من غير انا في الخنزير على انه لو كان مظلوما
 لقلنا الاصل فيه الطهارة ولكن نهى الطرطوسي عنه لانه مالكي والمالكية تقدم

دليل

دليل العمل بالغلبة على العمل بالاصل والغالب عليهم النجاسة لان جبين انفة الخنزير
 وان لم يسمحو به لكن او عيبتهم وايدبهم الغالب بقاؤها على النجاسة الخنزيرية
 فهي نجسة وجنبهم المحمول فيهم نجس كذلك ثم قال الناظم وشبهة اخرى
 شبيهة اي قبيحة وردت عنهم وهي ان طلع الملح يلحون به جلود الخنازير ثم يجمعونه
 بعد ذلك ويملحونه به الجبين لقلة الملح في بلادهم قال الناظم لا صحة لها والجبين المحلوب
 من بلادهم طاهر عملا بالاصل وفساد هذه الشبهة كفساد شبهة اخرى وردت
 عن الكفرة وهي انهم يصقلون الجوخ بشحم الخنازير ليحصل له بريق ولعان وهذه
 ايضا لا اصل لها فيجوز لبس الجوخ والصلاة فيه من غير غسله قال المحشي فعلم
 من حكمهم بالطهارة عملا بالاصل ضعف ما مال اليه بعضهم من منع الصلاة
 في الفرو السجاب اي فالاصل في كل الفرو والشعر والصوف والوبر والریش
 الطهارة حتى تتيقن النجاسة والورع لا يخفى ان لم يؤدي الى وسوسة والله اعلم
وربما قيل في جلد الكلاب ان ان لم تحقق نجس واحكم بطهرته
 يعني ان الزريق اشتهر انه يملح في جلود الكلاب فان تحقق ذلك مع رطوبة
 من احد الجانبين فنجس وان احتمل كونه يملح في وعاء طاهر او نجس مع الجفاف
 فهو طاهر عملا بالاصل واذا تنجس الزريق بان اصابته نجاسة مع رطوبة
 والا فلا تنجسه لانه من الجامدات وحيث تنجس لاجل رطوبة ولم يتقطع كفى
 غسل طاهره مرة او سبعا بحسب تلك النجاسة وان تقطع تعذر تطهره والله
 اعلم بالصواب **وجنبه نحت من ميتة نجست** ابو حنيفة طهر كل جنبته
 وعندنا نجس لاشك فيه وما **جنب الجوس لنا هل كذبيحته**
 سل ان شككت عن الجبين الذي خلطت **بلادهم نجس** من خوف حرمة
 ان لم تجد نجسا عنها اذا سقطت **فجنبه نجست** قالوا كاحمته
 وان جهلت لمن هذا الجبين فعين **بفض الصلابة سل عنه لوطنة**
 ويجزم قدر اى تراك السؤال فكل **فانه قدر اى تغليب طهرته**
 جنبه ميتة وحلة نحت من ميتة صفة لها ونجست خبر والعايد ضميره الفاعل
 المستتر يعني ان الجبين المتيقن كونه انفة من ميتة بلا ذكاة شرعية وان ذبحها
 خو جوسي مما لا يحل ذبيحته نجس عندنا معاشر الشافعية وقال ابو حنيفة بطهارة
 كل جبين بناء على ان انفة الميتة لا تنجس بالموت ولا ما اخذ من ذبيحة الجوس وعندنا

نجسة فكذا اجنبها ثم قال الناظم وما اى ولم يجنب المجوس لنا جينا حلالا لا تناوله
كما انها لم تذبح ذبيحة حلالا لا تناوله بل حرام لنا استهما معا قال الش والمجشي
فمن وجد جينا ببلد فيه من لا تحل ذبيحته كالمجوس وليس الغالب فيه المسلمون
لا يحل اكله عملا بالغالب عند غلبتهم وتقليد المانع عند استوائهم ما لم يتحقق انه
جبن انجسته اخذت من ذبيحة يحل اكلها ولو وجدت في بلد الغالب فيها المسلمون
يحل اكلها لانه يغلب على الظن ان انجستها من ذبيحة يحل اكلها ولو وجدت جينة
ملقاة او قطعة لحم مرمية مكشوفة بغير ظرف فان كانت في بلد غالب اهلها
لا تحل ذبيحتهم فهي نجسة كغير الملقاة المذكورة وان كانت في بلاد المسلمين او
غلبهم مسلمون فيحل الجبن دون اللحم لعدم جري العادة برمي اللحم الطاهر
بخلاف ما لو وجد اللحم في نحو مكمل كخرقة فانه طاهر عملا بالاصل كما يعمل بالاصل
من الطهارة في الصوف الملقاة على الكومان لان الناس قد يرمونه مع طهارته بخلاف
اللحم يرمون عليه اشد الحرص ومع ذلك لو اصابته النجاسة التي حكم بنجاستها
للاحتياط تشخصا لا تنجسه فالنجاسة بالنسبة للاكل وللنفدي في اصابتها
وذلك لان الاصل بقاء الطاهر على طهارته مع كونها ايضا الاصل فيها الطهارة
ولو اخبر من تحل ذبيحته بان هذا اللحم من مذكي او ان افجحة هذا الجبن من مذكي
ذكاة شرعية حل لنا تناوله وان كان المخبر فاسقا او ذميا لانه من اهل الذكاة
او به يتضح قول الناظم سل ان شككت اى فان كان الجبن او اللحم في بلدة
او يحلب من بلدة ليس غلبهم مسلمين او من تحل ذبيحته ولو لم يكن مسلما
ومن لا تحل ذبيحته كالمجوس فهو نجس عملا بالغالب وتقليد المانع ان لم تجد
مخبر عنها من غير ان تسئل والا فلك ان تعتمد خبره حيث كان من اهل الذكاة
او وقع في قلبك صدقه واذا وجدت جينة في نحو طريق لكونها سقطت من
صاحبها فقل انها جينة نجسة قالوا اى الفقهاء كجعة مرمية بلا طرف فهي نجسة
وقد علمت انه مسلم في اللحم دون الجبن ثم قال وان جهلت الخ وبجرهم سيدنا
عبد الله ابن عباس قد راي ترك السؤال الخ اى عملا بالاصل وهو الطهارة
وقد علمت المعول عليه من كلام الش والمجشي عن رثر وغيره والله اعلم بالصواب
وصل في ثوب من ابدى نجسه وكل جوخ ترى فاعمد للبسته
وكل شئ ترى في السوق منه فكل واترك سواك واتبع يسر شرعته

حتى ترى نجسا او خبر ذي ثقة **عن العيان وعن عدل برويته**
موافق وكذا من مظهر سببا مخالف عقده فاجر لقولته
دع الموسس لا تساله عن خلق وصل وحدك لا ترض بقدرته
اذ لا خشوع له والشك يطرده مع العيان لنقص في عزيرته

اي يجوز لك ان تقضى في ثياب الكفرة ولو سرا ويلم من غير غسله جملا على الاصل
وهو الطهارة حيث لم تتحقق النجاسة وكذا ثياب مذموني الخ والفصايين
وحفارين القبور والخرازين المحدثات وذلك ايضا ليس كل جوخ لم تحقق
نجاسته وذلك الاكل من كل ما وجدت في السوق يباع الا ما تقدم من الجبن
واللحم فان ترك السؤال عن اصله واتبع تفسير الشارع عليك بان تعمل باصل
الطهارة حتى ترى اى تتيقن النجاسة ولو تخبر فاسق وقع في القلب صدقه
او يخبرك عدل رواية وهو مسلم البالغ العاقل ولو انى او رقيقا بنجاسته
فيجب عليك الامتناع وان لم يقع في قلبك صدقه بشرط ان يخبرك عن معاينة
النجاسة او عن معاينة عدل اخر لها ثم اخبر بها وبشرط كونه موافقا لك
في اعتقاد النجاسات او مخالف لكنه مظهر سبب النجاسة اما المني الذي
لم يظهر السبب فلك ترك العمل بكلامه وان كان ثقة لاحتمال كون ما اخبر به
نجسا في اعتقاده دون اعتقادك في دع تقليد الموسوس فلا تساله عن خلق
قال المجشي اى طيبة وسخية قال الش فانه يوسوس ويحكم بوقوع النجاسات
رجا بالغيث ويشك في الاشيا حتى في فعل نفسه وصل منفردا عن الاقتداء به
لانه لا خشوع له فيكره الاقتداء به والشك في اقوال الصلاة وافعالها يطرده
ويعتريه بكثرة مع معاينته لفعلها وذلك لنقص في عزيرته اى عقله

وكلبة ادخلت رأسا لها بان واخرجت فمارطبا ببلته
فأوه طاهر والاصل ما ولغت في روضة قاله فاحكم بصحته
وقس به غابرا فالاصل ما تركوا بغالب الظن مع تأكيد ظنته

قال المجشي هذا شروع فيما يقدم فيه الاصل على الغالب يعني ان نحو الكلب مما هو نجس الفم
اذا دخل فيه بانا بالقصور والتون كبنى وذلك الانا كجرة فيها ماء قليل واخرجه
رطبا ببلل يحتمل كونه من ذلك الاناء ويحتمل كونه من غيره بان لم يتحقق
كونه منه لاحتمال كون الرطوبة من ريقه او من ماء اخر فالاصح ان ماءه طاهر

لان الاصل ان الكلية ما ولغت منه اما لو خزن 2 يا بسا فانه يقطع بطهارته او
تحقق ولوعها بان سمعناها تبلغ في الاناء ولم يحتمل كون الرطوبة من غيره بان
كان على فمها لبن ولم يوجد لبن في غير الاناء الذي اخرجت فمها منه فانه يقطع
بالنجاسة قال الناظم ونفس به اى على حكم هذه المسئلة غابرا قال الشافعي باقيا
مما يشبه هذه المسئلة فاحكم فيه بالاصل قال المحشي كالموشوهد
خوكلي بال في موضع واخبرك بذلك انسان رآه بال فيه ثم غبت واثبت
فرايت شخصا داس على الموضع فلا تحكم بالنجاسة لضعفها بالغيبة وكما لو
شك في طلاق زوجته او في خروج حدث او في اصابة نجس قال الناظم فالاصل
ما تركوا الخ اى لم تترك العلماء العمل بالاصل وان عارضه ظن قوي بل وان

تأكد الظن الغالب بما يقويه كما سينظر في المخرج عليه بقوله
لو جاء من شغل بال الحج ذمته وقال طائفة **ذمته بالحج ميتته**
فقال بل طاهر واليد تشهد لي فالاصل قرعته **الا بحجته**
والفرع في ادب الحاكمين روى **عبادنا والزبيرى ذمته**
والدارمي في الاستدكار قال به وقال في الجدل **لا يقضى بطهرته**

يعني مما تقدم فيه الاصل على الغالب ان من شغل ذمته بالحج بان كان مسلما اليه
فيه اذا جاء المسلم الذي له المطالبة في ذلك الحج بالحج فقال المسلم الذي له
المطالبة في ذلك الحج انه لم يمتة فلا اخذه ولا تبرؤ ذمته به فقال المسلم
اليه طاهر ويشهد لي على طهارته وضع يدي عليه فلا يلزم المسلم قبوله
لان الاصل عدم كونه من مذكى وبقاء ذمة المسلم اليه مشغولة ولو عمل بالغالب
لزمه قبوله لان الغالب ان المسلم اليه لا ياتي بالحج ميتة فيغلب 2 على
الظن طهارته ويتأكد ذلك بوضع اليد عليه فان الغالب اليد لا توضع الا
على طاهر وهذا الفرع وهو الحكم في هذه المسئلة من انه يعمل بالاصل فيها
لا بالغلبة منصوص عليه رواه عن الفقهاء الشافعية ابو عبد الله العبادي
في كتاب ذكر فيه ادب الحاكمين بالشرعية وهم القضاة ونص عليه ايضا ابو
عبد الله ابن احمد الزبيرى بسكون الياء للوزن نسبة للزبير بن العوام لانه
من نسبه في كتابه المسمى بالمسكت وهو كالاغفار في الخفا ونص عليه الدارمي
في كتابه المسمى بالاستدكار مجلدان ضخمان موجز جدا قال المحشي ومحل

ما تقدم

ما تقدم ما لم يقل الاى به او غيره ممن هو اهل للذبح ذبحته اخذنا من قولهم لو وجدت
شاة مذبوحة فقال ذمي ذبحتها حلت علي من مقتضى قولهم اذا غلب في بلد الحج من
تخل ذبحته فظاهر تصديق مدعى الطهارة 2 ثم فرق بما لا يقوم به الكلام والذي
يظهر لي ان معنى ما تقدم ان له ان يتناول له بناء على ظن الطهارة وصاها لانه
يتمتع منه حيث ظن النجاسة فليس في المحلين الزام قاله الناظم وقال الدارمي فيما اذا
كان المسلم فيه جلدًا ثم جئ بجلد لا يقضى بانه طاهر حتى يلزم قبوله فلا يلزم قبوله
حيث ظن انه من ميتة غير مدبوعة كاللحم سواء بسواء قال المحشي وكل جلد علم كونه
من ميتة ولو خفا وغيره الاصل بقاؤه على النجاسة حتى تعلم طهارته بدبغه وتطهيره
بعد الدبغ ولو خبر من يقع في القلب صدقه ولو فاسقا وبغلبة الظن بان بايعه مثلا
يظهره ومتى احتاج الى السؤال ساءل عن ذلك

وفي الطلاق راو اعكس النظير اذا **ما علق الحنث في تخيير جريته**
كالبول من طيبة في الماء نشأ هذه **ومرأة قد قضت يقضى برؤيته**
وفي الشهود ونوم المرأة منكرا **ومدة الخفا وقصر كعبته**

اي قالت الفقهاء في كتاب الطلاق فيما اذا كان وضع عصيرا في دن وسدقه ثم فتحه
فوجده خلا فقال لزوجته ان كان هذا الذي في الدن قد انقلب حمرا قبل ان صار خلا
فانت طالق رأت الفقهاء ان الجواب بعكس العمل ~~هو~~ وهو عدم الانقلاب لانهم وقعوا
الطلاق عليه نظر الغالب فان الظاهر انقلابه او لا حمرا قبل تخلله الا اذا صب العصير
في الدن المحقق بالخل او صب العصير على خل اكثر منه او جردت حبات العنب من عناقها
وملاء منها فانه لا يتغير في هذه الثلاث وزاد المحشي عن ريش رابعة وهي ما اذا طر 2 خردل
في فم الدن الذي فيه عصير فما في كلام الناظم زائدة لا نافية فهذه احدي المسائل
التي تقدم فيها الغالب على الاصل ومنها ما لو بالت الطباء والتيران او غيرها في ما وكثير
وتغير الماء عقبه وشك في ان التغير منه او من طول المكث فوضوحا عملا بالظاهر لان
احالة التغير على البول اولى من احالته على طول المكث ومثل مشاهدة البول في الماء اخبار
عدل او من وقع في القلب صدقه وان لم يكن عدلا فاما لو كان الماء قليلا فهو نجس وان لم
يتغير واما اذا لم نشك في ان التغير به او بطول المكث فان تيقنا ان التغير به او بنجس
اخر نجس وان تيقناه بطاهر فطاهر واما لو لم يكن التغير عقب وقوع البول بل وجد
عقب البول غير متغير ثم غبنا عنه فوجدناه متغيرا او كان عقب البول متغيرا لكن
لم يحتمل كونه متغيرا من البول لقلته وكثرة الماء ولم يشاهد سقوط بول فيه مثلا
بل وجد الوصف من غير تحقق سقوط شيء فيه فهو طاهر عملا بالاصل واعلم ان المحب

نقل عن ابن الصلاح 2 العفو عن حرة كل حيوان في ثوب او بدن او غيرها اذا نظاير من ريق
المتر على ذلك خصوصا المبتلى بهذه الحيوانات ولا تجس ثديا التقيته ولا ماء قليلا
شربت منه ومن المسائل المقدم فيها الغالب على الاصل ما لو جوعت المرأة وقضت
شهوتها بان لم تكن نائمة ولا مكرهة ثم اغتسلت ثم خرج منها مني يقضي عليها بوجوب
الغسل ثانيا بسبب رويته اي علمها بمعنى يحتمل كونه كله او بعضه منها لانه يغلب
على الظن اختلاط ~~بما~~ منيه بميمها مع ان الاصل عدم الخروج وعدم الاختلاط ومنها
العمل بشهادة الشهود لان الظاهر والغالب اصابتهم في الشهادة مع ان الاصل
عدم ثبوت الحق في ذمة المشهود عليه ومنها ما لو نام امرؤ منكثا اي غير ممكن
مقعده من الارض فانه ينتقض وضوءه لان الظاهر والغالب خروج شيء ح
من الدبر مع ان الاصل عدم الخروج ومنها ما لو شك الماسح على الخف في انقضاء
مدة المسح يعمل بالانقضاء وان كان الاصل بقاءها ومنها القاصر اذا نواه يقينا
ثم شك هل نوى بعد ذلك الاتمام او لا او هل وصلت سفينته دار الاقامة او لا
فانه يلزمه الاتمام مع ان الاصل عدم النية وعدم الوصول ومنها ما شكوا في وقت
الظهور يمتنع ح عليهم ابتداء جمعة ويتعين عليهم الاحرام بالظهور مع ان الاصل
بقاء وقته من الكوس او الحوايا او الروس **كذا اكارع فصرسل نحو طته**

يعني انه جرت العادة في مصر اخذ حاكمها رويس ذبا يجهم وكوارعها وجوابها
وهي الامعاء اي المصارين والكرويش ظلمة مكشاة فادام معروفا ملاكها لا يجوز اكل شيء منها
وان اخذت من ملاك متعددة ثم اختلطت بحيث لا يعرفها ملاكها ولا يعرف لها ملاك
صارت في ذمة غاصبها فقط لا فيها وفي عينها كالقسم الاول وح هي مال ضايع
يصح بيعه ولي امر بيت المال لها ويحل اكلها ومع ذلك مكروه ذلك بل الاقرب
كما نص عليه بقاء الحرمة قال المحشي وفي هذا الزمان معروفة الملاك فلا يجوز
اكلها ولا شراؤها لانه الان صارت الجزاؤون معلومين وفي الزمن السابق
كل من اراد الذبح يذبح فتنبهم الملاك

ببعض القمار هرام اكله سحت علامة السحت فيه كسر قشرته

يعني ان كل معلوم الحرمة كالبيض وغيره المستحصل بواسطة قمار او مكث او زنا
الي غير ذلك حرام تناوله والاستيلاء عليه باكل او غيره مادامت ملاك معروفين
فاذا ايس من معرفتهم يصرفه لمستحقين بيت المال وكذا من عنده ودايع ايس
من معرفة اربابها او مال حرام وتاب وايس من معرفة اصحابها يتصدق بها
عنهم فاذا علموا ولو بعد حين يلزمه الغرم لهم ويرجع الثواب ومعنى كونه سحتا

انه يسحت

انه يسحت البركة والديانة والنورانية الظاهرية والباطنية والاعمال
الصالحة الدنيوية والاخرية اي يذهبها ويذهب ثمراتها المرتبة عليها
وعلاوة السحت في وحدانه مكسورا بكسر القاف حيث لم يعلم انه من غير ذلك
قال الشيخ ولو اخذ ليقامر به ويفرغ لصاحبه الارش فلا يحرم شراؤه
من صاحبه وان لم يفرموا له ارش كسره مثلا فالحرمة لما كسب بالقمار خاصة
والله اعلم **تقديم اصل على ذي حالة عليت** قال القرافي لنا حكم برخصته
احسن به نظرا واترك سؤالا لا **تشغل به عمر انشقي بضييعته**
ما عارض الاصل فيه غالب ابدا **فتزكه ورع دعه لريسته**
وما استوى عندنا فيه ترددنا **او كان في ظننا ترجيح ظهريته**
فتزكه بدعة والبحث عنه راوا **ضلالة تركها اولى لبدعته**
ان السطع داء لا دواء له ه ه **الابتزك اياه برمته**
يعني ان الاصل اذا عارضه الغالب يقدم الاصل على الغالب عندنا معاشر
الشافعية ترجيضا وتسهيلا على اامة المجدية وخير ضييعته لا حرمتم قال
ما عارض الاصل الخ اي ان الاصل اذا عارضه الغالب فالورع ترك العمل بالاصل
والعمل بالغالب وان جاز العكس لان الاول الاحوط فتزكه يوقع في ريبة ه
ففي الحديث دع ما يريبك الى ما لا يريبك وما استوى فيه الامران او
كان في ظننا طهارته فتزكه بدعة مكروه والبحث عنه احلال ام حرام طاهر
ام نجس مكروه ايضا لان التنطع وهو التعفف داء لا دواء له الا تركه
ففي الحديث ما شاد ~~احد~~ هذا الدين الاغلبه او كما قال والله اعلم بالصواب

وقدمني اولا حمد لي لقنا **واخافله شكر لنعمته**

ثم الصلاة على المختار صفوته **محمد المصطفى اركى بريته**

واله وصحاب كلما ذكروا **ساق الاله لهم اركى تحيته**

وبعد ذاك فسل عفو الكرم لمن **ابان عفوا وسل تكفير لثله**

ابان عن مشكل نوت شوارده **عن النهوم وعن اعصال عقده**

لابن العاد فسل لطف لاله به **في كل امر عسير يقضي بيسرته**

وان ترى حسنا فالله بحمده **وان ترى سيئا فاقصد لسيرته**

استغفر الله مما قلته خطاء ^{تزيين لبعضهم} وخالف الراي فيه نص حكمته

اياتها قد انت بالحق قائله ^{صري بنبينا} و قم في شكر نعمته

الضمير في اياتها لقصيدة المعفوات وصار اشارة الى ان عدة اياتها ما تات
وتسعون لان الصاد بتسعين في اصطلاحهم والراء بما تين وقول الناظم
وقدمني اولاي في اول المنظومة وقوله واخر اي ونقول في غيرها فله حمد
عظيم بدلالة التنوين مكافئا لنعمته اي لنعمه التي لا تحصى لانه مفرد مضاف
فيعم هذا التاليف وغيره من باقي نعمه تعالى والصفوة المختار فلذا ابدله منه
لان بدل الكل كعطف البيان وازكي اظهر ويلزمه زيادة الشرف والبرية الخليفة
اي المخلوقين قاطبة من البراء الخلق وذكر واصفة لما ونايب الفاعل ~~الله~~ للآل
والصحب والعائد محذوف اي في كل وقت ذكر وافية وجملة ساق الاله لهم
ازكي تحيته دعائية لهم بان يعظمهم ويشرفهم بتحيته اي ثناء عليهم
وضمير سل للواقف على منظومته وaban اي اظهر عفو اي التجاسات المعفو
عنها وضمير ذلته اي خطيئة لمن وaban بدل من aban الاول ومشكل اي
جمع من المسائل مشكل اي الذهن كالحيو ان المشكول عنها لعدم قدرته علي
الخوض فيها قبل تسهيل الناظم ~~الجميع~~ في منظومة واحدة بعد ما كانت
مفرقة في عدة كتب ومواضع منبهة فهي قبل ذلك كانت كالابل الشاردة
ونذرت بعدت وضمير شوارده للمشكل وعن المفهوم اي الاذهان متعلق
بندت واضافة اعضاء لعقدته من اضافة الصفة للموصوف اي عقدته
العضال اي الصعوبة يقال اعضل الامر اشتد ومنه داء عضال اي
شديد والعقدة بمعنى المعقود اي المتعلق من المسائل لصعوبته فكان
فك تلك العقدة اي فهم المسئلة شديد الصعوبة ولا بن العباد ~~غير~~
لمحذوف اي النظم الذي ابان ما ذكر منظوم لابن العباد ويسر تيسير
ماربه الدينيويه والاخروية وان تزي الخ هضم لنفسه واستدراك
على دعواه بما لا يخلو منه احد وسيئا اي خطاء اي خلاف الصواب
والراي اي راى اي اجتهادي في تصحيح المسائل ونقلها ونص حكمته

اي المنصوص

اي المنصوص عليه اي خالف الحكم المنصوص عليه وضمير
وحكمته لما قلته والتاء زائدة للنظم او لتانيث العبارة
الدالة على ذلك او لتانيث النسبة الحكيمه ويسعد كون الحكمة
هنا بمعنى العلة والمصلحة المعروفة للفقهاء والله اعلم

بالصواب

تمت بحمد الله تعالى
عمر المجلد غفر الله له ولوالديه
ومشايخه ومن دعا عنهم
بالمفطرة ولجميع المسلمين
والساعات امين